

بنك البلاد
BANK ALBILAD



التقرير السنوي
2012



12	رؤيتنا وقيمنا
13	أعضاء مجلس الإدارة
14	كلمة رئيس مجلس الإدارة
16	كلمة الرئيس التنفيذي
19	أنشطة قطاعات وإدارات بنك البلاد 2012
30	تقرير مجلس الإدارة
46	القوائم المالية الموحدة
53	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
84	إفصاحات بازل II الكمية والنوعية
98	إفصاحات بازل II النوعية



المملكة العربية السعودية
الرياض - الملز - 382 شارع صلاح الدين
ص.ب 140 رمز 11411

هاتف +966 1 479 8888

فاكس +966 1 291 5101

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي
الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه



رؤيتنا..

أن نكون الأوسع شهرة بين مقدمي الحلول المالية المعتمدة على أسس الشريعة الإسلامية، بما يلي تطلعات كافة عملاء وحملة أسهم وموظفي البنك.

قيمنا..

الأمانة والاستقامة:

التعامل المبني على أعلى المستويات الأخلاقية لتلبية التزاماتنا تجاه عملائنا، موظفينا، وحملة أسهمنا.

الالتزام المطلق بالمصداقية الشرعية:

التعامل بشفافية وبأعلى مقاييس العدالة مع عملائنا وموظفينا وحملة أسهمنا.

التميز في خدمة العملاء:

سوف نطمح لتحقيق أعلى قدر من رضى العملاء عبر تفهمنا لاحتياجاتهم وتزويدهم بأفضل الحلول الممكنة.

العمل بروح الفريق:

إن مصدر قوتنا وتفوقنا -وسيطل دائما- موظفينا، والتزامنا الدائم تجاههم يتمثل في تطوير مستوى معرفتهم وأن نشاركهم الأفكار والخبرات. سوف ندعمهم ونرتقي بثقافة المسؤولية لديهم، مع التركيز على تنشئة وبناء روح العمل كالفريق الواحد على كافة الأصعدة.

المسؤولية الاجتماعية:

نحن نلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية لكافة الزملاء، مع الالتزام بالمشاركة في دعم النواحي التعليمية وغيرها من المجالات النبيلة التي تصب في المصلحة الاجتماعية الوطنية.



الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
عضو ورئيس اللجنة التنفيذية



معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن
عضو



الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي
عضو



الأستاذ إبراهيم بن عبد الله السبيعي
عضو



الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل
عضو



الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن البراك
عضو



الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي
عضو



الأستاذ محمد بن عبد الله القويبي
عضو



الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس
عضو



المهندس علي بن عثمان الزيد
عضو



معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة مساعدة بن محمد السناني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

يسر مجلس إدارة بنك البلاد أن يضع بين يدي مساهميه الكرام التقرير السنوي لعام 2012م، الذي يلقي الضوء على أداء البنك وانشطته الرئيسة والنتائج التشغيلية والمركز المالي وحقوق المساهمين وبيان القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م.

وقد تمكن بنك البلاد بفضل الله من تحقيق النتائج الإيجابية والأهداف المنشودة، وعلى رغم الظروف والأزمات المالية العالمية فإن الاقتصاد السعودي كان بمنأى عن التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية بتوفيق الله ثم للسياسة المالية والنقدية والمصرفية المحافظة التي تنتهجها وزارة المالية ومؤسسة النقد واستجابتها وتفاعلها مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية، كما أسهم في ذلك متانة الأوضاع المالية للبنوك السعودية وقدرتها على التعامل مع المخاطر والمحافظة على مستويات ملاء مالية عالية.

وواصل بنك البلاد تبني السياسات والاجراءات التي أسهمت في دعم جودة خدماته وتحقيق إنجازاته في مسيرته المصرفية خلال عام 2012م، ملتزماً باستراتيجيته المصرفية المحافظة، وذلك لتعزيز مكانته كواحد من الصروح المصرفية، ولدعم قدرته التنافسية ورفع حصته السوقية إلى مستويات متقدمة ومنافسة، وكان لذلك أفضل الأثر في تطوير معدلات تقييم ائتماني متقدمة رسّخت ثقة وكالات التصنيف الدولية حيال مستوى أداء البنك.

وفي الختام يتشرف مجلس إدارة بنك البلاد برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين ولسمو ولي عهده الأمين لسمو النائب الثاني - حفظهم الله ورعاهم - على ما حظي وبحظى به القطاع المصرفي من دعم ورعاية، والشكر موصول لمؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة المالية، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والصناعة، كما يشكر المجلس مساهمي البنك وعملائه الكرام على ثقتهم التي يعتز بها البنك. ولا يفوت المجلس شكر منسوبي البنك على جهودهم المخلصة لجعل بنك البلاد خياراً مصرفياً واستثمارياً، مع الاضطلاع بدوره الحيوي للمساهمة في خدمة المجتمع. وأسأل الله أن يبارك في الجهود ويمد الجميع بعونه وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



سعادة الأستاذ خالد بن سليمان الجاسر

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي خالد بن سليمان الجاسر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي التنفيذيين وكافة منسوبي بنك أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية ووزارة التجارة وهيئة السوق المالية ولكافة مؤسساتنا الوطنية والهيئات الحكومية والقائمين عليها لدورهم وجهودهم في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني وتطوير المناخ الاقتصادي لشركات ومؤسسات الأعمال السعودية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، كما وأتوجه بالشكر لجميع سفراء وسفيرات بنك البلاد لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء مهامهم.

وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة يسعدني أن اضع بين أيديكم التقرير السنوي لبنك البلاد لعام 2012م.

يمكننا اليوم وبعد كل ما حدث في الاقتصاد العالمي خلال الفترة الماضية أن نجدد التأكيد على أن اقتصاد المملكة العربية السعودية يملك من المقومات والنمو والازدهار ما يؤهله لمزيد من الريادة في منطقتنا التي يزداد الاهتمام بها يوماً بعد يوم بالنظر إلى عوامل متعددة منها كونها مصدراً رئيساً للبترو، ومنها ما يرتبط بالموقع الاستراتيجي كمنطقة حيوية متوسطة بين القارات دون أن ننسى العوامل الحضارية والتاريخية.

نعلم جميعاً بأن المملكة العربية السعودية تتمتع بنعم وافرة حباها إياها الله عز وجل مما أهلها للريادة في كثير من المجالات ومن أهمها المجال الاقتصادي حيث حقق هذا الاقتصاد نهضة مشهودة أثارت أعجاب العالم الأمر الذي خلق بيئة منافسة تعمل في بنك البلاد على الاستفادة منها بما يحقق أفضل العوائد على المساهمين والعملاء. وبفضل هذه النهضة المتعاضمة للمملكة العربية السعودية فإن بنك البلاد استمر في توطيد مركزه ومكانته كبنك ريادي إسلامي في تطبيق المصرفية الإسلامية يواكب متطلبات المرحلة التي تشهد كل يوم المزيد من العطاء في ظل القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وسمو النائب الثاني الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله.

إن نمو واستقرار الاقتصاد السعودي ترتب علينا كبنوك وطنية أن نرتقي إلى مستوى المسؤولية وأن نساهم في دفع النهضة في شتى ميادين الاقتصاد الوطني مستلهمين رؤية خادم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين وسمو النائب الثاني في خطواتنا التي تزيد مكانة المملكة العربية السعودية المتميزة رسوخاً وثقة. إننا في بنك البلاد ندرك هذه المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا والمتمثلة بالاضطلاع بدورنا في خدمة بلدنا ومجتمعنا والمساهمة في نمو اقتصادنا مع تحقيق عائد متميز للمساهمين وخدمات ريفية المستوى لعملائنا، وهو الأمر الذي طالما شكل هاجساً لنا لوضع برنامج عمل نسعى لتنفيذه بقدر كبير من الجهد والعمل المتواصل. لقد استطاع بنك البلاد - بفضل الله عز وجل - تحقيق نمو في المحافظة التمويلية والودائع خلال العام الماضي وهذا العام. مما انعكس بصورة ايجابية على نشاط البنك وساهم بشكل كبير ومميز في مسيرة البناء والتنمية التي تواكب خطط البنك، وقد حرص "البلاد" على تطوير أعماله لتحقيق الأهداف المنوطة به وفق تطلعات عملائه سواء من حيث الخدمات المصرفية في الفروع أو من خلال القنوات الالكترونية للوصول لأكبر شريحة من العملاء.

لقد من الله علينا بفضلته ومنه بنتائج استثنائية في عام 2012 م مقارنة بتاريخ بنك البلاد وأداءه في الأعوام السابقة، حيث بلغ صافي الدخل التشغيلي لهذا العام 2012م 569 مليون ريال مقارنة بـ 330 مليون ريال للعام 2011 بارتفاع قدرة 72.4%. وقد بلغ صافي الدخل مع الأرباح الاستثنائية لهذا العام 942 مليون ريال وذلك بارتفاع قدرة 185% عن العام السابق

وقد تحققت هذه النتائج المتميزة بتضافر جهود جميع القائمين على البنك، حيث نجحنا في زيادة النمو في الودائع بنسبة 3% عن العام السابق. كما تمت محافظة التمويل بشقيها (الشركات والأفراد) بنسبة 32.5%.

لقد انعكست هذه النتائج الطيبة - التي أسأل الله أن يبارك فيها - على العائد على متوسط الأصول حيث بلغ 3.3% مقابل 1.3% في عام 2011 م. كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 24.2% في العام الحالي مقارنة بـ 10% في عام 2011م. ولقد نجحنا بفضل الله بزيادة إجمالي دخل العمليات إلى 1,737 مليون ريال، بزيادة قدرها 26.4% مقارنة بالعام 2011م.

كما وفقنا في خفض نسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل قبل المحجب للمخصصات إلى 51% مقارنة بـ 58% في عام 2011 م ، وسنستمر بإذن الله في ذلك كتوجه رئيس في ترشيد المصاريف وخلق قيمة مضافة منها.

كما بلغت مخصصات العام 2012 م 275 مليون ريال وذلك بارتفاع قدره 9% عن 2011 م وذلك لتدعيم المركز المالي للبنك. خلال العام 2012 تم افتتاح 6 فروع جديدة لبنك البلاد، ونعتمد بإذن الله خلال العام 2013 م الاستمرار في توسع في بناء فروع للبلاد لتكون أقرب إلى عملائنا. إن ما تعكسه هذه الأرقام من نمو ملحوظ جاوز التوقعات لم يتأت إلا بفضل الله عز وجل ثم بالدعم المتواصل من معالي رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الموقرين، وما يضمه بنك البلاد من كوادر سعودية احترافية تساندني وتعيني بعد الله في إدارة بنك البلاد فشكراً للجميع على الجهود التي يبذلونها في خدمة عملاء ومساهمي البنك.

أنشطة قطاعات وإدارات بنك البلاد 2012

أنشطة قطاعات وإدارات بنك البلاد

شهد عام 2012 الكثير من الانجازات والنشاطات التي قامت بها قطاعات البنك وإداراته على مختلف الأصعدة، وكان من أبرز هذه النشاطات ما يلي:

قطاع مصرفية الافراد

تطبيقاً لاستراتيجية البنك المعتمدة فيما يخص مصرفية الأفراد، فقد تم العمل على خطة انتشار الفروع بالإضافة إلى تحسين وتطوير الأنظمة والمنتجات، كما تم العمل على تطوير فريق العمل، وقد تحقق بفضل الله النتائج الآتية:

الودائع والتمويل

نمت ودائع العملاء لمصرفية الأفراد بنسبة مقدارها 17 % عن العام 2011 وذلك بالتركيز على بناء وتوسيع قاعدة عملائنا. كما بلغ النمو في محفظة التمويل نسبة 37% عن العام 2011. وبالنسبة لشبكة الفروع، فقد تم افتتاح عدد 6 فروع جديدة ذات الطراز الحديث وقسمين للسيدات ضمن شبكة فروع البنك خلال عام 2012. ومع افتتاح هذه الفروع الجديدة يكون حجم الشبكة قد وصل إلى 88 فرعاً لتكون أقرب لعملاء البلاد.

تمويل الأفراد

- بلغ رصيد صافي محفظة تمويل الأفراد حتى إقفال ديسمبر 2012 م بمبلغ (7,540) مليون ريال مقارنةً بإقفال عام 2011 م (5,514) مليون ريال وذلك بزيادة مقدارها 37%، كما زاد عدد العملاء الممنوحين لتمويل جديد من المحفظة حتى إقفال ديسمبر 2012 م بـ 54 ألف عميل بدلاً من 46 ألف عميل لعام 2011 م وذلك بزيادة مقدارها 17% و تتمحور استراتيجية تمويل الأفراد حول :
 - تطبيق الأسس الشرعية في البيع من خلال مجموعه واسعة من المنتجات الائتمانية المتوافقة مع الشروط الشرعية والقانونية.
 - تقديم خدمة ممتازة ترقى بالعملاء وتميزهم من خلال المنتجات المقدمة وأعضاء فريق العمل الذين يقدمونها من موظفي البيع أو الإدارة في البنك.
 - تقديم الحلول التمويلية لعملائنا والتي تتميز باختلافها عن الحلول الأخرى المتوفرة لدى المنافسين.
- لقد قام قطاع تمويل الأفراد بالعمل على إدراج منتجات تمويلية وتحسين أداء عمل المنتجات الحالية وفتح قنوات بيعيه متعددة وتقديم باقة من العروض التنافسية، منها على سبيل المثال:
 - منتج إعادة التمويل للعملاء الحاليين.
 - منتج سداد المديونيات في البنوك المنافسة.
 - منتج تمويل شخصي برهن العقار.
 - الإجارة المنتهية بالتملك (السيارات).
 - الإجارة المنتهية بالتملك (عقار).
 - خدمة القسط المتزايد.
 - خدمة تأجيل السداد.
 - برنامج الضامن بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري.

قطاع إنجاز

يختص إنجاز بعمليات الصرافة والتحويل، حيث حقق نمواً جيداً خلال العام 2012. كما تم طرح منتجات وخدمات جديدة وفتح قنوات مع البنوك المراسلة بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لمراكز إنجاز التي بلغ عددها 144 مركزاً بنهاية عام 2012، مع اضافة فتح ملف العميل إلكترونياً.

قطاع مصرفية الشركات

يعمل قطاع مصرفية الشركات لتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية لبعض الشرائح الهامة من العملاء، وهي تتمثل في كل من:

- قطاع الأعمال الناشئة
- المؤسسات والشركات الخاصة
- المؤسسات والجهات الحكومية وشبه الحكومية
- الجمعيات الخيرية
- المؤسسات المالية المحلية والدولية

وقد شهد العام الماضي تحسناً كمياً ونوعياً في أعمال قطاع مصرفية الشركات والوصول لشرائح إضافية من العملاء من خلال الاستفادة من مخرجات العديد من الدراسات الميدانية والتسويقية المتخصصة والتي تم إجراؤها بالتعاون مع بيوت الخبرة المحلية والعالمية. كما أنه جرى العمل على تحسين إجراءات العمل وتدشين بعض مشاريع أتمتة الأعمال وهما يحسن من مستوى الخدمة ويرفع من مستوى الرقابة على الأداء والشفافية وهما يخفض من المخاطر التشغيلية ويزيد من الربحية المحققة. وقد انعكس جميع ما تم الإشارة إليه سابقاً على الأداء، فقد حقق قطاع مصرفية الشركات بفضل الله تعالى صافي أرباح بمبلغ (129) مليون ريال خلال عام 2012 مقارنة بمبلغ (73) مليون ريال في العام السابق وبنسبة نمو بلغت (77%).

قطاع الخزينة

يسهم قسم الخزينة في بنك البلاد في العديد من الأنشطة من خلال ما يلي:

- تداول العملات الأجنبية
- إدارة مخاطر السيولة ومنحنى العائد على أدوات الدين
- الاستثمار في أدوات الدين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
- المبيعات بما في ذلك العملات الأجنبية والمنتجات الأخرى
- الأبحاث والتقارير الإقتصادية

حافظت الخزينة على دورها شريكاً في قصة نجاح بنك البلاد، ومحركاً فاعلاً في استقراره ونمو إيراداته. فمن خلال سعيها المستمر لتعزيز دخلنا، استفاد فريقنا من الاختلاف بين عائدات تداولات البنوك فيما بينها من أجل زيادة إيراداته والتوسع إقليمياً في منتجات المرباحة بالريال السعودي والدولار الأمريكي. كما استطاع فريقنا المتخصص بالعملات الأجنبية من لعب دور هام وبارز في صناعة السوق محلياً وإقليمياً.

كذلك استطاع فريق المبيعات من توفير أسعار تنافسية لعملائنا من المؤسسات والشركات بمختلف مستوياتها الأمر الذي ساعد هذه الجهات على إدارة مراكز عملاتها الأجنبية وتوفير احتياجات ميزانيتها العمومية. ومن أجل الولوج إلى أبعاد جديدة في علاقتنا مع عملائنا فقد انهيينا وضع الخطوط العريضة لبنية تحتية متكاملة تتيح لنا خدمة العميل مباشرة وتوسع قاعدة عملائنا لتشمل قطاعات وأدوات جديدة وفعالة.

بالإضافة إلى ذلك ورغبة في تعزيز علاقة الشراكة بين الخزينة وعملائها، فقد قام قطاع الخزينة بنشر مجموعة من التقارير الدورية بهدف استقراء أهم التطورات الاقتصادية والمالية على الساحتين المحلية والعالمية مبرزين دور هذه التطورات وآثارها على اقتصادنا المحلي والإقليمي ومنتجاتنا من العملات الأجنبية، الأمر الذي أضاف بعداً أعمق لفهم الشراكة القائمة على أساس تبادل الخبرات والمشورة.

قطاعات المخاطر

قامت قطاعات المخاطر خلال العام 2012 بالعمل بما يساهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتحقيق الممارسات السليمة والتأكد أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل قطاعات المخاطر على ثلاث ركائز هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر، الهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة قطاعات المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مناطق العمل، وذلك بناءً على تعليمات وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) وإطارات عمل بنك التسوية الدولي، حيث طور البنك أطر عمل لتحديد وقياس وإدارة المخاطر وحدد وظيفة إدارة المخاطر على أنها منطقة عمل مستقلة. وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواع مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات ومخاطر السوق. ويراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتواءم مع التغيرات في الأسواق والمنتجات والتوصل إلى أفضل الممارسات الدولية.

مخاطر الائتمان

تُعد مخاطر الائتمان أكبر مخاطر يتحملها البنك، حيث أن البنك مُعرض لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته الاستثمارية والتمويلية. وعمل مخاطر الائتمان ينقسم إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية.

قياس درجة المخاطر الائتمانية

يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم بنك البلاد نظام تقييم مُعد من قبل شركة موديز للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، وقد يسعى البنك إلى تطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء باستحداث نماذج تقييم من خلال نظام موديز لتقييم الحسابات المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، بخلاف النموذج الحالي لعملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة.

مخففات وضوابط مخاطر الائتمان

يقوم البنك باتباع عدة طرق لتقليل درجة المخاطر الائتمانية، ومن أهم الطرق هو عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات. وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية متكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. إضافة إلى ما تقدم، يقوم البنك باستيفاء ضمانات لقاء التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلية للتنفيذ-حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتماني، على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك، وجود كفالة لقاء التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث، التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة عدم وجود تركيز ائتماني والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.

الرقابة والتقارير

يتم عمل مراجعة ائتمانية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع عملاء الشركات الحاصلين على تمويل بشكل سنوي، بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة وتقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام. عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة يتم اعتبارهم وتصنيفهم ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة، يتم بعدها مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف وتقليل هذا التعرض الائتماني بشكل سليم، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حدة. ويقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية IFRS المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها عند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات. كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتويًا على تحليل للتركيزات الائتمانية وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسارة مالية نتيجة للتغير العكسي لأسعار السوق والتي تؤثر على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تشمل متغيرات السوق (معدلات المربحة - أسعار صرف العملات الأجنبية - أسعار الأسهم). وتطبيقاً للمعايير العالمية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، فقد تم تقسيم محافظ البنك إلى نوعين: محفظة المتاجرة ومحفظة الاستثمار.

محفظة المتاجرة

تهدف محفظة المتاجرة للاستفادة من تغيرات السوق وتحقيق عوائد على المدى القصير، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات في محفظة المتاجرة سوى التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية وذلك حسب تصنيف لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي، علماً بأن التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية ناتج عن تغطية احتياجات البنك للعملات الأجنبية.

محفظة الاستثمار

تهدف المحفظة الاستثمارية لتحقيق العائد دون الاعتماد على تغيرات أسعار السوق على المدى القصير، حيث يقوم البنك بالاستثمار ضمن حدود من المخاطر المقبولة والتي قد تنشأ نتيجة تعرض البنك لتغيرات أسعار السوق حيث تحكم من خلال سياسات وإجراءات مطبقة ومعتمدة من قبل الإدارة العليا للبنك ومجلس الإدارة. ويسند إلى إدارة مخاطر السوق القيام بالرقابة اليومية لتعرض البنك لمخاطر السوق - حيث تُعرض نتائج الرقابة اليومية بشكل يومي للإدارة العليا وبشكل دوري للجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. بالإضافة لذلك، تقوم إدارة مخاطر السوق بإجراء عدد من اختبارات التحمل لتقييم تأثير الحالات الاستثنائية لتغيرات أسعار السوق وذلك وفقاً للتطبيقات الدولية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي. أما مخاطر السيولة فهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على مواجهة صافي المطلوبات المالية أو الوفاء بها بتكلفة مالية مقبولة. وقد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة انخفاض جودة موجودات البنك أو التغيرات الاقتصادية البالغة. لذا فقد عمل البنك على تنويع مصادر التمويل وتخفيض درجة التركيز والاحتفاظ بمستوى مقبول من الموجودات القابلة للتسييل وذلك لتقليل احتمالية تعرض البنك لمخاطر السيولة. وقد قام البنك بتطوير سياسات وأطر مخاطر السيولة وخطة للطوارئ تتوافق مع أفضل التطبيقات للمبادئ السليمة للإدارة والإشراف على مخاطر السيولة الصادر من لجنة بازل، كما تم البدء في قياس وتطبيق معايير بازل 3 لقياس مقدرة البنك على إدارة السيولة على المدى القصير والبعيد. وتعمل لجنة الموجودات والمطلوبات بدور استراتيجي ورقابي فيما يتعلق باستحقاقات التدفقات النقدية وتركيزات الحسابات الجارية والاستثمارية ومعدل احتياطي السيولة للتأكد من فعالية إدارة مخاطر السيولة وكفائتها، كما تتم مراقبة السيولة بشكل يومي ورفع التجاوزات للجان المختصة ومجلس الإدارة، بينما يتم القيام بعمل اختبارات التحمل للسيولة تحت الظروف الطبيعية أو الاستثنائية سواء الخاصة بالبنك أو الناتجة عن عوامل خارجية بشكل دوري. فبالإضافة للحدود المفروضة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وضع البنك حدود داخلية للتحكم في مخاطر السيولة وذلك وفقاً لسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

كما تتم المراجعة الدورية لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

مخاطر العمليات

يعتمد بنك البلاد في تعريفه لمخاطر العمليات على تعريف لجنة بازل وذلك بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو الأخطاء الناتجة عن آلية التنفيذ أو الأفراد أو النظم أو الأحداث الخارجية.

وقد انتهج البنك إستراتيجيته لإدارة مخاطر العمليات من خلال وضع إطار عمل شامل مدعم بالسياسات والإجراءات. ويهدف البنك من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- المساعدة في تحقيق أهداف نشاطات البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والمنتجات الحالية والأنشطة والنظم المختلفة.
- استقلالية واستمرارية التقييم للإجراءات والضوابط الرقابية ومستوى الأداء.
- الحد من الخسائر التشغيلية ومعالجة الأسباب الجذرية لحدوثها.

كما سعى البنك لتطبيق آلية لحوكمة مخاطر العمليات وذلك من خلال:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تشكيل لجنة لإدارة المخاطر تشرف على أعمال مخاطر العمليات.
- إستقلالية دور إدارة مخاطر العمليات.
- تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف الأطراف لإدارة مخاطر العمليات.
- تنفيذ المراجعة الداخلية لتقييم مستقل لأنشطة إدارة المخاطر وتقديم التقارير للجنة المراجعة.

ولتحقيق إستراتيجية البنك لإدارة مخاطر العمليات فقد اعتمدت إدارة مخاطر العمليات على عدة طرق تعمل على تحديد وقياس وتصحيح ومراقبة أنشطة البنك المختلفة وذلك باتباع الأساليب التالية:

التقييم الذاتي للمخاطر

طبق بنك البلاد سياسة محكمة للتقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة لتحديد المخاطر التي تنشأ من منتجات وأنشطة وعمليات البنك. ويتبع عملية تحديد المخاطر تقييم عناصر الرقابة فيما يتعلق بتصميم أو تطبيق هذه العناصر اللازمة لتخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها. ويتم اختبار العناصر الرقابية بهدف التعرف على فاعلية هذه العناصر في التخفيف من مخاطر العمليات. ويتم مقارنة التقييم الإجمالي للمخاطر وعناصر الرقابة مع معاملات وحدود تم تعريفها مسبقاً تتعلق بمستوى وحدود المخاطر المقبولة لتحقيق العائد المستهدف. ويتبع ذلك إتخاذ الإجراءات المناسبة التي تهدف الى تعزيز البيئة الرقابية. كما تم الاستمرار في تنفيذ برامج تدريبية لموظفي البنك تهدف لزيادة الوعي بمخاطر العمليات وبالتالي زيادة فعالية العناصر الرقابية وتحديد الفجوات أينما وجدت.

حصر وتحليل بيانات خسائر العمليات

قاعدة بيانات خسائر العمليات وتقارير إدارة المراجعة الداخلية تكمل عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة وتساهم في الوصول الى نتائج أفضل. حيث يمتلك بنك البلاد نظام لإدارة بيانات خسائر العمليات والذي يمكّن البنك من تجميع وتحليل الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر (خسائر فعلية أو خسائر ممكن حدوثها أو أوشكت على الحدوث)، ويتم تحديد المخاطر والفجوة الرقابية المسؤولة عن الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر ومن ثم تقديم التوصيات الخاصة بتعزيز العناصر الرقابية ذات الصلة بهدف معالجة المخاطر التي تم التعرف عليها والتصعيد للمستويات الإدارية المناسبة بهدف التقليل من التأثيرات المالية لهذه الأحداث.

مؤشرات المخاطر الرئيسية

لدى بنك البلاد منهج لتحديد وتجميع وتحليل مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تحدد مستوى المخاطر بالنسبة لنشاط أو وظيفة معينة حيث يتم القياس والرقابة لمدى كفاية إستراتيجيات إدارة المخاطر بالنسبة لهذا النشاط أو الإدارة كما يتم التعرف على مواطن الضعف والعمل على معالجتها. يرتبط بأساليب إدارة مخاطر العمليات نظام للتقارير الدورية يهدف إلى التعريف والإحاطة لكل الإدارات والأقسام بمخاطر العمليات المرتبطة بأنشطتها للحصول على الاستجابة المناسبة لتعزيز عناصر الرقابة اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر. كما تهدف هذه التقارير الدورية إلى تدعيم عملية إتخاذ القرارات الاستباقية المرتبطة بأنشطة البنك من قبل الإدارة العليا للبنك.

قطاع الالتزام

يمتلك بنك البلاد رؤية واضحة في التمسك بتطبيق قواعد وتعليمات الجهات الإشرافية والتنظيمية، وعليه تم تطبيق سياسات الالتزام بالبنك. وتخضع إدارة الالتزام كما هو الحال لكل الإدارات الأخرى بالبنك لعملية تطوير دائم من حيث سياسات العمل والأنظمة الآلية المستخدمة - حيث تقوم إدارة الالتزام بشكل دائم بمراجعة السياسات، الإجراءات، المنتجات، الخدمات، العقود، النماذج، والاتفاقيات لدى بنك البلاد ومراجعة وتحديث سياسات جميع إدارات الأعمال والدعم بالبنك للتأكد

من أنها متوافقة مع التعليمات التنظيمية. وبعيدا عن توفير دليل الالتزام لإدارات العمل حول أمور العمل بشكل دوري، فإن وظيفة الالتزام تم تعريفها عبر الشبكة الإلكترونية الداخلية للبنك للتوعية بأمور الالتزام، وتعمل إدارة الالتزام مع إدارة التدريب بالبنك لتطوير دورات تدريب للموظفين وتعميق ثقافة الالتزام بين جميع موظفي وأعضاء البنك. كما تكون جميع معاملات العملاء تحت مظلة نظام مراقبة مكافحة غسيل الأموال، ويتم بشكل دوري مراجعة ومراقبة تلك المعاملات إضافة إلى تعقب المعاملات المشتبه بها والتحقيق فيها ورفع التقارير إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك وحدة التحريات المالية السعودية (SA-FIU).

قطاع المراجعة الداخلية

تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للسنوات الثلاث 2012 - 2014 من خلال تطبيق منهجية المراجعة المبنية على المخاطر والتي كانت نتاجاً لمشروع تقييم المخاطر الشامل للبنك الذي قام به قطاع المراجعة الداخلية بمشاركة لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية والذي قام قطاع المراجعة الداخلية بتحديثه خلال الربع الأخير من العام 2011. وقد قام قطاع المراجعة الداخلية بإصدار تقارير شاملة للإدارات والفروع والمراكز المشمولة في خطة 2012 التي تم تغطيتها ودراسة كافة الملاحظات ومناقشتها مع الإدارات المعنية ووضع الحلول التصحيحية لها ومراجعتها مع لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومتابعتها بشكل مستمر. كما قام القطاع ببحث وإعداد تقارير المراجعة عن الحالات والمواضيع الطارئة الموجهة من مؤسسة النقد أو لجنة المراجعة بالبنك أو الإدارة. وكذلك إجراء المراجعة اللازمة للتأكد من إتمام عمليات التصحيح المناسبة وفق التوصيات الواردة في التقارير.

وسعى قطاع المراجعة الداخلية لاستقطاب الكفاءات المهنية للعمل ضمن فريق المراجعة الداخلية، وكذلك تدريب الكوادر الموجودة لتسريع تحقيق المهام والوصول إلى الأهداف المطلوبة ضمن الإطار الزمني المحدد في خطة المراجعة الداخلية. كذلك سعى القطاع لتطوير إجراءات تنفيذ العمل باستخدام نظام آلي يقوم بتنظيم وحفظ أعمال المراجعة الداخلية، ويساعد في وضع الخطط المستقبلية من خلال ما يقدمه من بيانات توضح سير الأعمال والإحصائيات لكافة المدخلات. كما سعى قطاع المراجعة الداخلية من خلال وحدة تأكيد الجودة التابعة له لرفع مستوى جودة الأداء وتطوير وسائل العمل وتحسين مخرجات أنشطة القطاع، وأيضاً تطوير دليل المراجعة الداخلية ليشمل منهجية وأعمال المراجعة وكذلك لائحة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى تحديث الوصف الوظيفي لوظائف القطاع. وكذلك المتابعة من خلال إدارة مكافحة الاحتيال لكافة حالات الاحتيال والغش واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع كل حالة على حدة وإجراء التحقيقات والتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة في البنك والجهات الرسمية.

الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية

إن من أهم القيم التي يعتز بها بنك البلاد التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته، وبناء عليه فقد وضع البنك رؤيته لأن يكون الأوسع شهرة بين مقدمي الحلول المالية المعتمدة على أسس الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق تم تشكيل الهيئة الشرعية لبنك البلاد، وهي هيئة مستقلة، وقد أوضحت لائحته وأهدافها ومهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها، ويرتبط بها فنياً قطاع الشرعية، ويعامل إدارياً ومالياً معاملة قطاعات البنك الأخرى. وتتكون الهيئة من ستة أعضاء من ذوي الباع الطويل في العلم الشرعي والتخصص في المعاملات المالية المعاصرة، ويتفرع عن الهيئة الشرعية لجنة تحضيرية، مكونة من أربعة من أعضاء الهيئة الشرعية، لأجل دراسة أفكار المنتجات وتحضير الموضوعات للهيئة الشرعية، والبت في الموضوعات المستعجلة.

ويعد قطاع الشرعية المسؤول عن تحقيق متطلبات الهيئة الشرعية في البنك، وينقسم القطاع إلى إدارتين: الأولى إدارة أمانة الهيئة الشرعية، ويناط بها دور إعداد البحوث والدراسات، والتحضير لأعمال الهيئة الشرعية والتنسيق لها، وتبليغ قراراتها وتوجيهاتها، واختصار فهي حلقة الوصل بين البنك والهيئة الشرعية، والثانية هي إدارة الرقابة الشرعية، ودورها التأكد من أن كل عمل من أعمال البنك قد صدر بشأنه إجازة من الهيئة الشرعية، ثم التأكد من أن التطبيق موافق لما صدر عن الهيئة الشرعية بشأنه، وإعداد تقارير دورية ترفعها للهيئة الشرعية.

قطاع تقنية المعلومات

انطلاقاً من أهمية الدور الذي يلعبه قطاع تقنية المعلومات في تحقيق استراتيجيات بنك البلاد، فقد واصل تحقيق الأهداف الرئيسية خلال العام 2012م والتي شملت إطلاق العديد من الأنظمة الخاصة بالمنتجات والخدمات الجديدة وإتاحتها لخدمة عملاء البنك من خلال مختلف القنوات الإلكترونية والفروع وكذلك تطوير وتحسين العديد من الخدمات والأنظمة القائمة وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتوافق مع استراتيجية القطاع. وقد كان من أهم الانجازات خلال هذا العام:

- استبدال الأنظمة الخاصة بإدارة أجهزة الصراف الآلي وإصدار كافة البطاقات المصرفية بأحدث الأنظمة التي تواكب آخر وأحدث التقنيات مما ساعد على تحسين مستوى الخدمة المقدمة لعملاء البنك وسهّل إمكانية الحصول على الكثير من الخدمات دون الحاجة إلى زيارة الفروع.
- ترقية النظام المصرفي الأساسي (Globus) إلى الإصدار R11.
- تدشين نظام تداول الأسهم الجديد والذي يتيح لعملاء شركة البلاد للاستثمار تداول الأسهم في السوق السعودي من خلال الانترنت وأجهزة الهواتف الذكية. بالإضافة لدعم نظام التداول للمحترفين (TWS) والذي يزود المستثمرين بأدوات ومعلومات فعالة وهامة من أجل متابعة توجهات السوق وبالتالي يمكنهم من اتخاذ القرارات اللحظية والمربحة لهم. كما أن هذا المشروع يضمن استقلالية شركة البلاد للاستثمار عن بنك البلاد بشكل تام بما يتوافق مع متطلبات هيئة سوق المال، ويتيح التوسع مستقبلاً ليشمل تداول الأسهم في الأسواق العالمية.
- إطلاق نظام إدارة إجراءات العمل (BPM) الذي يُسهّل عمليات تشغيل وإدارة المنتجات. وقد تم من خلاله إتاحة منتج "سياري" لإيجار السيارات مع الوعد بالتملك وتحديث وتطوير منتج تمويل الأسهم الحالي ليقدم عملاء البنك بشكل أفضل وأسرع.

- تدشين خدمة "البلاد نت" بشكلها الجديد والذي يواكب التطور العالمي في مواقع الخدمات الإلكترونية بإضافة طابع خاص لكل عميل على حسابه الشخصي، واختيار صور خلفيات مميزة لزيادة الأمان والثقة لدى عملاء البنك، وشمل هذا التطوير التغير الكامل في طريقة عرض الخدمات وإتمام العمليات بصورة سهلة وميسرة، ودعم كامل لبرامج التصفح المختلفة لتسهيل الوصول الى خدمة البلاد نت.
- إطلاق خدمة "البلاد معك" بالتصميم الجديد الذي يعكس فكرة وطابع البنك في تقديم أرقى الخدمات المصرفية من خلال أجهزة الهواتف الذكية.
- إضافة خدمة التحقق من هوية المستخدم لحاملي بطاقات بنك البلاد عند الشراء من الإنترنت (Verified by Visa) بدون أي تكلفة، والتي تتيح لعملاء البنك التسوق عبر الإنترنت بكل راحة وأمان.
- إطلاق نظام التقارير (Temenos Insight) والذي يتيح لجميع قطاعات الأعمال بالبنك الحصول على مختلف التقارير المالية وتحليل البيانات بشكل سريع ومباشر.
- وعلى صعيد المنتجات الجديدة فقد ساهم قطاع تقنية المعلومات في إطلاق العديد من المنتجات الجديدة من خلال إكمال الأنظمة والتطبيقات الخاصة بها ومنها منتج التمويل العقاري بصيغة الإجارة، نظام تصفية المساهمات العقارية المتعثرة، إصدار بطاقات فيزا انفينيت الائتمانية، خدمات بطاقات مداد من خلال الفروع والهاتف المصرفي، خدمة الهاتف المصرفي للخدمات البنكية الخاصة، وطلب المنتجات من خلال موقع البنك على الإنترنت.
- عمل العديد من التحديثات للبنية التحتية لمركز المعلومات شملت استبدال نظام التخزين الأساسي، وشاشات مراقبة (CCTV) ووحددة تكييف إضافية.
- استحداث شبكة من الألياف البصرية وتطوير الأجهزة في مركزي المعلومات الأساسي والاحتياطي لإتاحة نقل المعلومات بسرعات عالية بين مختلف الأنظمة، واستبدال أجهزة الشبكة الخاصة بربط أجهزة الصراف الآلي بأجهزة جديدة ذات مواصفات عالية. كما تم ترقية الأنظمة الخاصة بالاتصالات المدمجة والفاكس الإلكتروني، وتوفير شبكة محلية لاسلكية في مبنى الإدارة العامة تتيح ربط تحويلة الهواتف الداخلية والبريد الإلكتروني للموظفين بأجهزة الهواتف الذكية، كما تتيح لزوار إدارة البنك الاتصال بالإنترنت من خلال أجهزتهم المحمولة.
- الانتهاء من استبدال جميع أجهزة الحاسب الآلي والمحمول على مستوى البنك بأجهزة حديثة تعمل بالإصدار الجديد لنظام الويندوز (Windows 7)، إضافة للانتهاء كذلك من مشروع تأجير الطابعات وملحقاتها وتركيب الطابعات متعددة الأغراض (MFP) في فروع البلاد وإنجاز.

وقد روعي في كل ما سبق من الإنجازات التحقق من عمل الاختبارات الفنية اللازمة المطابقة لأعلى معايير الجودة، استخدم فيها أنظمة فنية خاصة تتيح إجراء مثل هذه الاختبارات بطريقة آلية والانتهاء منها في مدة زمنية أقل. وسوف يواصل قطاع تقنية المعلومات السعي من أجل التفوق في عام 2013م تماشياً مع استراتيجيته، والسير بخطى ثابتة لتلبية الطلبات المتزايدة والمتنوعة من أجل دعم موقف البنك كواحد من أكبر الصانعين في المملكة.

قطاع الموارد البشرية

انطلاقاً من أهمية الموارد البشرية، فقد واصل قطاع الموارد البشرية اهتمامه بكل ما من شأنه توفير أفضل السبل والممارسات ليكون بنك البلاد الخيار الأفضل للموظفين. وسعيًا من قطاع الموارد البشرية في تطبيق هذا التوجه، فإن القطاع يسعى جاهداً ليكون الشريك الاستراتيجي لجميع قطاعات الأعمال، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. ويأتي ذلك من خلال التركيز بشكل أساسي على استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة والمحافظة عليها انطلاقاً من رسالة البنك نحو توفير فرص العمل الملائمة للسعوديين. ويسعى القطاع بشكل مستمر الى توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة تمكن موظفي البنك من العمل بمهنية عالية تساهم في تحقيق أهداف البنك، حيث يقوم قطاع الموارد البشرية بإيجاد فرص التدريب والتطوير لبناء المهارات والقدرات سواء للكوادر المؤهلة من ذوي الخبرات بالإضافة الى حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد المتخصصة المحلية والدولية. هذا بالإضافة الى الجهود المستمرة في سبيل تطوير برامج الحوافز والمزايا لتشمل جميع موظفي البنك وتتيح لهم إجراءات ميسرة وبرامج منافسة وفق سياسات البنك للمحافظة على المتميزين من موظفيه. ويحرص القطاع على توفير الدعم الكامل لموظفي البنك وتقديم أفضل الخدمات لهم وتحفيزهم بالشكل الذي يعود بالفائدة على البنك والموظف معاً.

لكون العنصر البشري يقف خلف النجاح والبناء للمستقبل، فقد تم بعون الله وتوفيقه تخريج دفعة من المشاركين في برنامج بنك البلاد للجامعيين. وهذه الدفعة ضمت نخبة من حملة البكالوريوس والماجستير من الجامعات المحلية والعالمية الذين تم تدريبهم على أحدث ما وصلت إليه المهنة المصرفية وقياس المخاطر وتم إلحاقهم للعمل تحت إشراف موظفين ذوي خبرة مصرفية عالية لضمان استمرار التطوير ونقل الخبرات. كما تم بحمد الله خلال العام الماضي بدء برنامج الجامعيين والذي سيتم الاستفادة من مخرجاته خلال عام 2013 وما بعدها. وتأتي هذه البرامج إيماناً من البنك وقناعة منه بأهمية إعداد أجيال مصرفية محترفة تساهم في تطوير العمل المصرفي وخدمة العملاء بما يحوز على رضاهم.

قطاع العمليات

يعتبر قطاع العمليات عنصر مساندة لنجاح قطاع الاعمال ولقد استفادة العمليات التغير السريع في تقنية المعلومات وتفعيلها لتقديم الخدمة وتلبية متطلبات الاعمال حيث كان لنا في العمليات الدور الكبير في تولى إدارة وتنفيذ الكثير من طلبات التغير على الأنظمة بما يخدم العملاء ويقلل من الدورة المستندية لعمليات الفروع أخذين في الاعتبار النواحي التنظيمية وإدارة المخاطر والسيطرة عليها وتخفيض المصاريف التشغيلية. حيث تقوم إدارة العمليات باستقبال ملفات العلاقة والمستندات المصرفية من فروع البن وفروع إنجاز ومراجعتها حسب الأنظمة والقوانين السارية والمنظمة للعمل المصرفي وتم إنشاء مستودع لحفظ مستندات البنك بتنظيم أرشفتها بسهولة الرجوع اليها وجاري العمل على وضع نظام حفظ الى بعد تصوير كافة المستندات وإتاحة القدرة لصاحب العلاقة الاطلاع على المستندات بكل يسر وسهولة وتم خلال العام إنشاء مركز نقد ومقاصه في منطقة مكة المكرمة وجاري العمل على إنشاء مركز نقد ومقاصه في منطقة المدينة المنورة لخدمة الفروع وخدمة أجهزة الصرف الآلي. ولقد تم خلال العام 2012 إنشاء مركز لتمويل التجارة في المنطقة الغربية لخدمة قطاع الشركات وتأهيله بموظفين يتمتعون بخبرات مميزة لتقديم افضل الخدمة لعملائنا من التجار والشركات.

قطاع الخدمات الإدارية

يؤمن قطاع الخدمات الإدارية جميع متطلبات البنك المتعلقة بالامتلاكات من فروع وإدارات وملحقاتها بما يخص أمور المشتريات والعقود والهندسية والأمن والخدمات والتي منها على سبيل المثال لا الحصر (طرح المناقصات وعمليات المشتريات لجميع احتياجات ومتطلبات البنك، إبرام العقود بأنواعها ومايتبعها من إجراءات حكومية ومراقبة الدفعات والمستخلصات المالية للمقاولين والموردين، تنفيذ كافة المشاريع لفروع بنك البلاد والصرافة "إنجاز" والصرافات الآلية بأنواعها على مستوى مناطق المملكة المختلفة، تنفيذ الأنظمة الأمنية ومراقبة الأمن والسلامة، خدمات الصيانة والنظافة والضيافة والبريد الداخلي والخارجي مع خدمات تخزين الوثائق ومتابعة إيصال الخدمات الحكومية) وكذلك المشاركة في رفع الموازنات التقديرية ودراسة التكاليف الإنشائية والإدارية لمشاريع البنك، كما يناط به مسئولية تقديم الدعم والمساعدة الإدارية التي تحتاجها فروع وإدارات البنك.

وقد قام فريق قطاع الخدمات الإدارية والامتلاكات بجميع إداراته وأقسامه خلال العام المنصرم 2012م بطرح وتنفيذ وتجهيز وتسليم عدد من مشاريع البنك (بلاد، إنجاز، صرافات آلية، مشاريع أخرى) بمختلف مناطق المملكة على النحو التالي:

مشاريع فروع البلاد

تم تنفيذ عدد (13) فرع بلاد في 2012م افتتح منها عدد (6) فروع جديدة على النحو التالي (الثقبة الخبر، أبوعريش، غرب الدمام، الرصيفة مكة، الدوحة الظهران، الخفجي).

مشاريع فروع الصرافة – إنجاز

تم تنفيذ عدد (22) فرع صرافة إنجاز في 2012م افتتح منها عدد (18) فرع جديد في كل من (المربع بجدة 221، الصالحية بالرياض 169، النعيرية 324، العوالي بالمدينة 206، الشرفية بجدة 262، الخبر الجنوبي 322، السلي بالرياض 171، النسيم بالرياض 175، قربان بالمدينة 215، جيزان 295، الخليج بالرياض 177، الحلقة المدينة 205، الكوت بالأحساء 330، طريف 108، النميص بأبها 292، الجموم 263، السويدي بالرياض 180، بترومين بجدة 240).

مشاريع تنفيذ الصرافات الآلية

- تم تسليم عدد من مشاريع الصرافات الآلية في مختلف مناطق المملكة و ذلك على النحو التالي :
- عدد (35) صراف آلي سيار Drive Through
- عدد (14) صراف آلي غرف Room Type
- عدد (76) صراف آلي مستقل Lobby
- عدد (31) صراف آلي نافذة خارجية بالفروع
- تم تشغيل عدد 146 جهاز صراف آلي منها خلال عام 2012

قطاع القانونية

يقوم قطاع القانونية بمهام متخصصة تركز بشكل أساسي على توفير الاستشارات والشؤون القانونية التي تدعم أعمال كافة إدارات وفروع البنك وفقاً لسياسته المعتمدة، وتتمثل أهداف وأغراض الإدارة في الحماية والمحافظة على حقوق وأموال البنك والدفاع عنها واقتضاؤها من الغير، وإبداء المشورة القانونية، ومباشرة الإجراءات القانونية والقضائية لاقتضاء حقوقه قبل الغير والدفاع عن مصالحه فيما يُرفع ضده من دعاوى لجميع إدارات البنك وفروعه.

قطاع المالية

يركز قطاع المالية بشكل رئيسي على ضمان توفير جميع التقارير المالية للإدارة في الوقت المناسب وبدقة لتمكين الإدارة من اتخاذ قرارات استراتيجية لأعمال البنك. ولتحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ بعض الإجراءات لأتمتة عمليات اعداد التقارير. وكذلك اتباع معايير مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية لإعداد التقارير. ويضمن أيضاً قطاع المالية أن جميع التقارير التي يتم إعدادها للجهات الإشرافية المختلفة تكون على أساس الوقت المناسب وبعناية مهنية لتجنب أي إجراء جزائي.

قطاع التسويق والتواصل

يواصل قطاع التسويق والتواصل مساندة قطاعات الأعمال والقطاعات المساندة الأخرى مما تحتاجه لإظهار دورها وعكس احترافية البنك لدى الجمهور والمتلقي وذلك من خلال التواصل الداخلي والعلاقات العامة. كما يواصل البنك دوره من خلال الأبحاث والتسويق بدعم قطاعات الأعمال بالمعلومات والاحصاءات المساندة لتطبيق استراتيجية البنك. هذا إضافة إلى مهام قطاع التسويق والتواصل الرئيسية من خلال الاستفادة من كافة سبل التواصل من خلال الوسائل التقليدية والرقمية لترسيخ سمة بنك البلاد التجارية كمصرف إسلامي رائد وعصري.

شركة البلاد للاستثمار

تقدم شركة البلاد للاستثمار العديد من الخدمات و الحلول الاستثمارية المبنية على أسس الشريعة الإسلامية، كما تستثمر معرفتها الدقيقة وخبرتها وصلاتها المتميزة في السوق السعودية لخدمة عملائها ومساعدتهم في بلوغ أهدافهم الاستثمارية. حيث أن الشركة حاصلة على كافة التراخيص من هيئة السوق المالية مما يتيح لها القيام بجميع الأنشطة الاستثمارية. وتشتمل خدمات الشركة على المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول، الوساطة و إدارة الأبحاث والمشورة.

المصرفية الاستثمارية

تقدم إدارة المصرفية الاستثمارية مجموعة فريدة من الخدمات المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية ، حيث تعد الإدارة رائدة في تقديم خدمات تمويل الشركات من خلال إدارة وتنفيذ الاكتتابات العامة، وطرح الاكتتاب الخاص، واكتتابات حقوق الأولوية، وعمليات الاندماج والاستحواذ، وتقديم منتجات مختلفة استناداً إلى احتياجات العميل، كما تقوم بإعداد التقييم المالي للشركات لمساعدتها في معرفة احتياجاتها المالية. ويتم ذلك من خلال فريق متخصص يتمتع بقدر عال من الخبرة والكفاءة المهنية. كما تتمتع الشركة بعلاقاتها المهنية الواسعة مع بيوت الخبرة المالية والقانونية والمحاسبية والتي تستخدمها لخدمة عملائها لتحقيق أهدافهم. وللشركة قاعدة بيانات عريضة تضم أغلب القطاعات الصناعية والعقارية والخدمية.

إدارة الأصول

تقدم إدارة الأصول خدمة إدارة الصناديق الاستثمارية وإدارة المحافظ الخاصة ويتم ذلك عن طريق استخدام الخبرات المتميزة وتحديد احتياجات العملاء وتحديد الظروف الاستثمارية لإقتناص أفضل الفرص لتقديم أداء رفيع المستوى يتناسب مع احتياجات العملاء. حيث تقدم إدارة الأصول باقة متنوعة من خدمات إدارة الصناديق والتي تتيح خيارات استثمارية ذات أصول متنوعة وتغطية كافة مستويات المخاطر من صناديق الأسهم الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم بمساعدة كبار المستثمرين من افراد ومؤسسات لتكوين محفظة تتناسب مع مستوى المخاطر المرغوبة وكذلك الأهداف الاستثمارية مع أخذ الفترة الزمنية في الحسبان. تقدم هذه الخدمة إلى العملاء الذين يفضلون أن تكون محفظتهم الاستثمارية مدارة من خلال مدراء محافظ محترفين وذلك بمساعدة متخصصين في مجالي التحليل المالي والبحوث ويتم تصميم المحفظة الاستثمارية بناءً على الاحتياجات الاستثمارية للعميل والعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له.

الوساطة

توفر خدمات الوساطة فرصة التداول في سوق الأسهم السعودي من خلال عدة قنوات تتسم بالفاعلية وسهولة الاستخدام حيث تشتمل على خدمات التداول عن طريق الهاتف من خلال الاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم المحلية والتي يقوم من خلالها نخبة من الوسطاء ذوي الكفاءات المتميزة بتنفيذ الأوامر مباشرة في السوق وتقديم أحدث الأخبار والمستجدات في سوق الأسهم المحلية. بالإضافة إلى ذلك تقدم الشركة خدمات التداول عن طريق الانترنت مما يتيح لعملائها سهولة الاطلاع على الأسعار وبيع وشراء الأسهم السعودية عن طريق الموقع الالكتروني والتي تتميز بالسرعة وسهولة الاستخدام وبأنها اقتصادية ومأمونة للغاية.

إدارة الأبحاث والمشورة

تقوم إدارة الأبحاث والمشورة بإصدار العديد من التقارير والأبحاث الدورية التي تساعد المستثمرين على فهم أوسع لتحركات السوق. من أبرزها (التقرير الأسبوعي عن سوق الأسهم السعودية) والذي يصدر صباح السبت من كل أسبوع، يعلق على تحركات الأسبوع السابق ويعطي توقعات عن تحركات الأسبوع القادم. كما تقدم تقرير عن توقعات نتائج الشركات قبل بدء موسم إعلان النتائج، وبعد انتهاء فترة إعلانات النتائج الربعية تقوم بإصدار تقرير تفصيلي عن نتائج الشركات المدرجة في السوق، بالإضافة إلى تقديم دراسات وبحوث اقتصادية تتناول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالاقتصاد والتي يتم بحثها بشكل متعمق، وتغطي هذه المجموعة من التقارير أحدث التطورات في الاقتصاد المحلي.

شركة البلاد العقارية المحدودة

تم إنشاء شركة البلاد العقارية المحدودة (شركة ذات مسؤولية محدودة) بتاريخ 1427/3/26 هـ الموافق 2006/4/24 م وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 6 وتاريخ 1385/3/22 هـ وصدر لها السجل التجاري رقم 1010223341 بتاريخ 1427/8/24 هـ .

أغراض الشركة

شراء وبيع وإفراغ ورهن العقارات وفكها وتأجيرها ومسك وإدارة الأصول المفرغة لصالح البنك وللغير.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك البلاد التقرير السنوي عن أداء البنك وأنشطته الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

النتائج التشغيلية

بلغ صافي دخل السنة 942 مليون ريال سعودي بنمو بلغ 185% عن العام 2011. وترجع هذه الزيادة الى تحقيق البنك دخل استثنائي يقدر بمبلغ 373 مليون ريال سعودي نتج عن بيع البنك لقطعة أرض في محافظة الدرعية في الربع الأول من العام 2012 وعند استبعاد هذا الدخل الاستثنائي يبلغ صافي دخل السنة التشغيلي 569 مليون ريال بنمو قدره 72.4% عن العام 2011، وترجع هذه الزيادة الى نمو دخل العمليات المصرفية بنسبة 26.4% لتبلغ 1,737 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 1,374 مليون ريال سعودي بنهاية العام 2011، وذلك نتيجة لتحسن العوائد من الأنشطة الرئيسية المتضمنة محفظة التمويل والاستثمار، حيث بلغ النمو 19.5% مقارنة بالعام 2011 لتبلغ 840 مليون ريال سعودي. وفي نفس السياق بلغ النمو في صافي رسوم الخدمات المصرفية مقارنة بالعام 2011 نسبة 40.8% لتبلغ 645 مليون ريال سعودي. وكذلك تمت مكاسب تحويل العملات الأجنبية بنسبة 23.8% عن العام 2011 لتبلغ 234 مليون ريال سعودي. وفي جانب مصاريف العمليات التشغيلية فقد ارتفعت بنسبة 12% مسجلة 1,168 مليون ريال سعودي متضمنه 275 مليون ريال سعودي مخصصات مجنبه لقاء محفظة التمويل بارتفاع قدره 9% عن ما تم تجنيبه في العام 2011 وذلك لتدعيم المركز المالي للبنك ومقابل النمو في محفظة التمويل. كما تم في العام 2012 افتتاح 6 فروع جديدة لبنك البلاد ليبلغ عدد الفروع العاملة 88 فرعاً، وكذلك تم إضافة عدد 18 مركزاً للحوالات (إنجاز) ليبلغ عدد المراكز 144 مركزاً بنهاية عام 2012. وفي مجال البنية الإلكترونية تم تشغيل عدد 146 جهازاً للصرف الآلي ليبلغ عدد الاجهزة العاملة في نهاية 2012 عدد 728 جهازاً تغطي مناطق المملكة العربية السعودية. كما تم إضافة عدد 514 نقطة بيع خلال العام 2012 ليبلغ عدد نقاط البيع 1,751 نقطة بيع بنهاية عام 2012.

المركز المالي

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2012 مبلغ 29,778 مليون ريال سعودي، وقد مثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 7.4% عن العام الماضي، كذلك ارتفعت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي حيث بلغت 23,742 مليون ريال سعودي، مسجلة ارتفاعاً بمبلغ 704 مليون ريال سعودي عن العام السابق بنسبة 3%. كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنهاية عام 2012 الى 18,256 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 13,780 مليون ريال سعودي للعام السابق أي بارتفاع قدرة 32.5%.

حقوق المساهمين

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2012 مبلغ 4,371 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 3,416 مليون ريال سعودي كما في نهاية عام 2011، وقد بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة حوالي 300 مليون سهم. بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2012 نسبة 18.52% مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%. هذا وقد حقق البنك عائداً على متوسط الموجودات بلغ 3.3% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 24.2% وبلغت ربحية السهم 3.14 ريال للسهم الواحد.

مقارنات مالية

(أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2008	2009	2010	2011	2012	
1,883	1,534	1,611	951	1,537	صافي الاستثمارات
8,276	11,014	12,290	13,780	18,256	صافي التمويل
16,052	17,411	21,117	27,727	29,778	إجمالي الأصول
10,971	13,721	16,932	23,038	23,742	ودائع العملاء
12,839	14,409	18,014	24,311	25,407	إجمالي المطلوبات
3,213	3,002	3,103	3,416	4,371	إجمالي حقوق الملكية

(ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2008	2009	2010	2011	2012	
578	548	625	703	840	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
230	280	342	458	645	صافي رسوم الخدمات المصرفية
78	74	121	189	234	صافي مكاسب تحويل عملات أجنبية
888	909	1,099	1,374	1,737	إجمالي دخل العمليات
65	61	47	-	-	مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات والموجودات المالية الأخرى
20	302	242	252	275	مخصص خسائر التمويل
763	1,157	1,007	1,044	1,168	إجمالي مصاريف العمليات
-	-	-	-	373	مكاسب غير تشغيلية
125	(248)	92	330	942	صافي الدخل (الخسارة) للسنة

المكاسب غير تشغيلية

قام البنك خلال السنة الفترة ببيع قطعة الأرض المدرجة ضمن بند الموجودات الأخرى بقيمة دفترية بلغت 280 مليون ريال سعودي. وقام البنك بالاستحواذ على قطعة الأرض في عام 2007 لاستخدامه الخاص. وتم بيع قطعة الأرض بمبلغ قدره 653 مليون ريال سعودي.

علما بأن البنك قد قام بمنح الشركة المشتري («الشركة») تمويل بيع أجل بمبلغ 503 مليون ريال سعودي الذي تم استخدامه بالكامل. بناء على شروط التمويل، يتم تسديد التمويل على دفعتين في فبراير 2013 وأغسطس 2013. ونتيجة للبيع حقق البنك مكاسب غير تشغيلية بمبلغ 373 مليون ريال سعودي وتبلغ حصة السهم من المكاسب غير تشغيلية 1.2 ريال سعودي لكل سهم.

إن هذا التمويل منح بضمانات شخصية من ملاك الشركة المقترضة بالإضافة إلى صك الأرض الذي تم الاحتفاظ به تحت اسم البنك حتى يتم تحصيل كامل مبلغ التمويل.

النشاطات الرئيسية

لأغراض إدارية يتكون البنك من خمسة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)	:	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالايداعات، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات	:	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالدائع و التمويل و الخدمات التجارية للعملاء.
قطاع الخزينة	:	يشمل التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى وتقديم خدمات الخزينة لكافة القطاعات.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	:	يشمل خدمات إدارة الاستثمار و أنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و إدارة وترتيب و تقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
أخرى	:	وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الأخرى.

(بملايين الريالات السعودية)

فيما يلي ملخص لجميع نشاطات البنك الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2012:

2012	قطاع الأفراد (التجزة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	9,780	11,573	7,568	1	856	29,778
مصاريف رأسمالية	36	-	-	2	58	96
إجمالي المطلوبات	16,498	7,320	494	86	1,009	25,407
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	344	445	51	-	-	840
رسوم ودخل العمولات، صافي	657	54	74	63	49	897
إجمالي دخل العمليات	1,001	499	125	63	49	1,737
مخصص خسائر التمويل، صافي	83	192	-	-	-	275
إستهلاك وإطفاء	75	12	1	-	-	88
إجمالي مصاريف العمليات	733	370	32	33	-	1,168
صافي الدخل التشغيلي	268	129	93	30	49	569
مكاسب غير تشغيلية	-	-	-	-	373	373
صافي دخل السنة	268	129	93	30	422	942

التحليل الجغرافي للإيرادات

(بملايين الريالات السعودية)

تحليل إجمالي الإيرادات حسب المناطق

الإجمالي	الشرقية	الغربية	الوسطى	إجمالي الإيرادات للعام 2012
1,737	241	500	996	

تتحقق معظم إيرادات البنك بشكل رئيسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية. ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

الشركات التابعة

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	مقر الشركة الرئيسي	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة البلاد للاستثمار	20 نوفمبر 2007	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	100%
شركة البلاد العقارية المحدودة	17 سبتمبر 2006	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	100%

الخطط المستقبلية

يستمر البنك بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات العملاء في جميع قطاعات الأعمال (الأفراد، والشركات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة). إن استراتيجية البنك تركز على استمرار التوسع وتطوير المنتجات، والبنية التحتية، والقنوات البديلة والحلول التقنية. يتم متابعة خطة عمل البنك بدقة لضمان تحقيق الأهداف المحددة وقد تعدل بناء على مستجدات الأعمال أو أية عوامل مؤثرة أخرى تستدعي التعديل المطلوب.

إدارة المخاطر

يتعرض البنك من خلال أنشطته إلى مخاطر، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعه المخاطر بالبنك والتي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 27 إلى 31 باعتبارها جزءاً فاعلاً لتقرير مجلس الإدارة.

المعايير المحاسبية المطبقة

يتبع البنك في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية. ولا توجد هناك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

اعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة شاملة من اللوائح الخاصة بحوكمة الشركات تخضع لأحكام وشروط النظام الأساسي للبنك، ونظام الشركات السعودي، ونظام هيئة السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة. وقد تم تطبيق جميع ما ورد في لائحة حوكمة الشركات فيما عدا:

المادة	نص المادة / الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة فقرة (ب) 2	في حال أن النظام الأساس للشركة يشير إلى استخدام طريقة التصويت على اختيار أعضاء مجلس الجمعية العامة غير العادية	تم تعديل فقرة التصويت في النظام الأساسي في التراكمي، هل تم استخدامه عند التصويت على اختيار أعضاء مجلس الجمعية العامة غير العادية
المادة السادسة فقرة (د)	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الشخصية الاعتبارية الذين لا يملك البنك سلطة على هؤلاء المساهمين ذوي يتصرفون بالنيابة عن غيرهم - مثل صناديق الاستثمار- الإفصاح عن الصفة الاعتبارية لالزامهم بإفصاح سياساتهم	سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في التقرير السنوي وكذلك التصويتية والاستثمارية.
المادة الثانية عشرة فقرة (ط)	لا يجوز للشخص ذي الصلة الاعتبارية - الذي يحق له بحسب نظام لا توجد شخصية اعتبارية لمجلس الإدارة.	الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة - التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 1431/04/25هـ الموافق 2010/04/10م لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ 1431/05/03هـ الموافق 2010/04/17م وتنتهي بتاريخ 1434/06/06هـ الموافق 2013/04/16م. وقد اجتمع مجلس الإدارة خمس مرات خلال عام 2012م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

الاسم	2012/01/17م	2012/03/12م	2012/06/06م	2012/09/18م	2012/12/18م
معالي الأستاذ/ مساعد بن محمد السناني	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ إبراهيم بن عبد الله السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس/ علي بن عثمان الزيد	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ أديب بن عبد الله الزامل	X	✓	X	X	✓
الأستاذ/ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	X	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبد الرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ محمد بن عبد الله القويز	✓	✓	✓	✓	✓

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات شركات مساهمة

م	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
1	معالي الأستاذ/ مساعد بن محمد السناني	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة
2	الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	شركة جبل عمر للتطوير	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة مكة للإنشاء والتطوير	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
3	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده (ماسك)	عضو مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة محمد وعبدالله السبيعي للاستثمار	عضو مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة مشاريع الأرجان	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة بيوت الأرجان	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة اكوان العقارية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الروبيان الوطنية	عضو مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
4	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	شركة البلاد للاستثمار	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		مجموعة المقيرن القابضة	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الاستثمار العائلي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة التمويل العقاري	رئيس اللجنة التأسيسية	مساهمة مقفلة
5	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	شركة الاسمنت السعودية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني «ولاء»	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة تكوين المتطورة للصناعات	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة عبدالرحمن صالح الراجحي وشركاه المحدودة	رئيس تنفيذي	ذات مسؤولية محدودة
		مستشفى فخري والراجحي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		مستشفى الرعاية الصحية (بروكير)	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		مدارس السلام الأهلية	رئيس مجلس الإدارة	خاصة
		شركة تنامي العربية المحدودة	عضو مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
6	الأستاذ/ أديب بن عبدالله الزامل	شركة الزامل للاستثمار الصناعي	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة كيماثيات الميثانول (كيمانول)	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	عضو لجنة المراجعة	مساهمة
		شركة جدوى للاستثمار	عضو مجلس الإدارة	مقفلة
		شركة مجموعة الزامل القابضة	العضو المنتدب للشئون المالية والإستثمار	عائلية
		الشركة العربية السعودية للاستثمار	عضو مجلس الإدارة	مقفلة
			وعضو لجنة المخاطر	

7	الدكتور/ عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده(ماسك)	عضو مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
		شركة أتش أن سي	رئيس مجلس الإدارة	ذات مسؤولية محدودة
8	الأستاذ/ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة مجموعة السريع التجارية الصناعية	عضو مجلس الإدارة /ولجنة المراجعة/ ولجنة الترشيحات والمكافآت	مساهمة
		شركة سدكو كبيتال	عضو مجلس الإدارة/ رئيس لجنة المراجعة ولجنة المخاطر والالتزام	خاصة
		شركة أسواق البحر الأحمر المحدودة	عضو مجلس الإدارة/ واللجنة التنفيذية	خاصة
		بنك كوانتام الاستثماري (دبي)	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		شركة كيبيل النمو للتطوير المحدودة	رئيس مجلس المديرين	مختلطة مشاركة مع مستثمر اجنبي
		شركة ديار الخيال للتطوير العقاري المحدودة	عضو مجلس المديرين	خاصة
		صندوق المنارة المحدود (دبي)	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		شركة عبدالعزيز الصغير القابضة	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		ستوسيد بنك (تونس)	عضو مجلس الإدارة	استثمار حكومي مملوك لوزارة المالية السعودية والحكومة التونسية
		شركة أركوما	عضو مجلس الإدارة	خاصة
9	المهندس/ علي بن عثمان الزيد	شركة أسمنت حائل	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة المعرفة العقارية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
10	الأستاذ/ محمد بن عبدالله القويز	شركة دراية المالية	العضو المنتدب	مساهمة مقفلة

وظائف أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	الصفة
معالي الأستاذ/ مساعد بن محمد السناني	رئيس مجلس الإدارة	مستقل
الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	عضو	غير تنفيذي
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	عضو	مستقل
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	عضو	مستقل
المهندس/ علي بن عثمان الزيد	عضو	مستقل
الأستاذ/ أديب بن عبد الله الزامل	عضو	مستقل
الأستاذ/ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ/ خالد بن عبد العزيز المقبرن	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ/ خالد بن عبد الرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ/ محمد بن عبد الله القويز	عضو	مستقل

الملاك الرئيسيين

الملاك الرئيسيين للبنك هم الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم، كما يلي:

اسم المساهم	النسبة (%)
1 محمد إبراهيم محمد السبيعي	11.67
2 عبدالله إبراهيم محمد السبيعي	11.14
3 عبدالرحمن صالح عبدالعزيز الراجحي	7.04
4 عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6.57
5 شركة محمد إبراهيم السبيعي وأولاده	5.33

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2012 مقارنة بنهاية ديسمبر 2011:

اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	صافي التغير	نسبة التغير
1 معالي الأستاذ/ مساعد بن محمد السناني	25,065	25,065	-	-
2 الأستاذ/ إبراهيم بن عبدالله السبيعي و من يعول	32,435	17,635	14,800	83.92%
3 الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	40,566	40,566	-	-
4 الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,000	1,000	-	-
5 المهندس/ علي بن عثمان الزيد	1,000	1,000	-	-
6 الأستاذ/ أديب بن عبد الله الزامل	7,500	7,500	-	-
7 الأستاذ/ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	2,000	2,000	-	-
8 الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي و من يعول	899,115	507,490	391,625	77.17%
9 الأستاذ/ خالد بن عبد العزيز المقيرن	419,342	479,342	(60,000)	(12.52%)
10 الأستاذ/ خالد بن عبد الرحمن الراجحي	11,544,854	9,100,000	2,444,854	26.87%
11 الأستاذ/ محمد بن عبد الله القويز ومن يعول	4,160	2,160	2,000	92.59%

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2012 مقارنة بنهاية ديسمبر 2011:

الاسم	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	صافي التغير	نسبة التغير
1 الاستاذ / خالد بن سليمان الجاسر	120	120	-	-
2 الاستاذ / عبدالرحمن بن حمد الصغير	85	85	-	-
إجمالي عدد الأسهم	205	205	-	-

المكافآت والتعويضات

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

البيان	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	13,348,705
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	3,729,000	4,675,100
الإجمالي	3,729,000	18,023,805

ترتيبات تنازل مع المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين عن الرواتب أو التعويضات أو الأرباح

لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين بشأن التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات أو أرباح.

مصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابغوا المصدر بتلك الحقوق.

التزامات البنك، أدوات دين، أدوات دين قابلة للتحويل، أدوات دين قابلة للاسترداد وحقوق خيار

لا يوجد على البنك و شركاته التابعة أية قروض قائمة، أدوات دين أو أدوات دين قابلة للتحويل ولم يصدر أية أدوات دين خلال العام 2012. لم يتم البنك باسترداد أو شراء أو إلغاء أية أدوات دين، ديون قابلة للتحويل أو أدوات دين قابلة للاسترداد، حقوق خيار وغيرها خلال العام 2012.

لجان المجلس

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد من اللجان في البنك، ولكل من هذه اللجان مهام ومسؤوليات محددة. وتضم في عضويتها بعض أعضاء المجلس وذوي الاختصاص ومن جهات خارجية من المشهود لهم في مجال تخصصهم. وفيما يلي موجز عن أهم هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات هذه اللجنة تطبيق سياسات البنك، ومراقبة الأداء، وإدارة المخاطر، وكفاءة إدارة أعمال البنك. وقد عقدت اللجنة التنفيذية 12 اجتماعاً خلال عام 2012 م.

تتكون الدورة الحالية للجنة التنفيذية من ستة أعضاء وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	الرئيس
الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقبرن	عضو
الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو
الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو
الاستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	عضو

لجنة المراجعة

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية والذي يتضمن التأكد من إجراءات المراجعة، تقارير المراجعة، الإجراءات التصحيحية، ترشيح المراجعين الخارجيين للبنك وتحديد أتعابهم والرفع بها لمجلس الإدارة تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة للموافقة، الإشراف على نشاطات المراجعين الخارجيين وكذلك مراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية، ومناقشة وإقرار القوائم المالية المرحلية والسنوية، ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك. وقد عقدت لجنة المراجعة (11) اجتماعاً خلال عام 2012م.

تتكون الدورة الحالية للجنة المراجعة من أربعة أعضاء، عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص. وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور / إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	الرئيس
الدكتور / أحمد بن عبدالله المغامس	عضو مستقل
الأستاذ / يوسف بن أحمد البورشيد	عضو مستقل
الأستاذ/ سليمان بن ناصر الهتلان	عضو مستقل

لجنة الترشيحات والمكافآت

من مهام هذه اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر، ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة و الضعف لأعضاء المجلس و إعطاء الاقتراحات لهم، والتحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة بصورة منتظمة، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة، وتحديد سياسة المكافآت والحوافز لأعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية، و متابعة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة. وقد عقدت لجنة الترشيحات و المكافآت 4 اجتماعات خلال عام 2012م.

تتكون الدورة الحالية للجنة الترشيحات والمكافآت من خمسة أعضاء، أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارجه. وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الأستاذ/عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	الرئيس
الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو
الأستاذ/ محمد بن عبدالله القوز	عضو
الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل

نظام الرقابة الداخلية

تم اعتماد نظام الرقابة الداخلية للبنك من قبل مجلس الإدارة، وإن إدارة البنك مسئولة عن تطبيق هذا النظام لضمان الفاعلية وذلك عن طريق الرقابة و المتابعة المباشرة.

يضمن نظام الرقابة الداخلي تطبيق جميع الأنظمة ذات العلاقة لتلافي الأخطار الرئيسية والتي تشمل الائتمان، السيولة، المخاطر التشغيلية، مخالفة الأنظمة أو التشريعات، النشاطات الغير مصرحة وعمليات الاحتيال. بالإضافة إلى المراجعة الدورية من قبل القطاعات المختصة، وتتم تغطية التعرض لهذه الأخطار من قبل لجان إدارية مختلفة تم تشكيلها لمتابعة نظام الرقابة الداخلي.

تتمثل وظائف مخاطر العمليات و الالتزام في مراقبة بيئة التحكم خلال تلك المراجعات بالتعاون مع بعضهم البعض. وإن من وظائف المراجعة الداخلية تقديم تقييم لنظام الرقابة الداخلية بشكل مستقل و فعال. يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق إتباع خطة مراجعة مبنية على المخاطر والمعتمدة من قبل لجنة المراجعة. وتقوم إدارة مكافحة الاحتيال والتحقيق في قطاع المراجعة الداخلية بالتحقيق في أي حالة احتيال يتم اكتشافها في البنك و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها. كما تقوم هذه الإدارة بتقديم برامج توعية لموظفي البنك فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال والتحقيق، ونتيجة لنظام الرقابة الداخلي فإنه لا توجد ملاحظات جوهرية من الادارات الرقابية.

الالتزام الشرعي

منذ بداية تأسيس بنك البلاد أخذ على نفسه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومصادقاً لذلك فقد وافق على ميثاق الهيئة الشرعية والذي ينص على استقلاليتها عن جميع إدارات البنك، وأبرز ما في هذه اللائحة ما يأتي:

1. لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد عرضه على الهيئة الشرعية، وموافقتها عليه.
2. قرارات الهيئة الشرعية ملزمة.
3. تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما يتفق مع القواعد الشرعية.
4. تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

الهيئة الشرعية

تتكون الهيئة الشرعية من ستة أعضاء من أهل العلم والتخصص في المعاملات المالية المعاصرة، وهم:

1. صاحب الفضيلة والمعالى الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً للهيئة)
2. صاحب الفضيلة والمعالى الشيخ أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)
3. فضيلة الشيخ أ.د. عبد الله بن موسى العمار (عضواً)
4. فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)
5. فضيلة الشيخ د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)
6. فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً)

اللجنة التحضيرية

ينبثق من الهيئة الشرعية اللجنة التحضيرية وتتكون من أربعة أعضاء من الهيئة الشرعية ولها مهام عدة من أبرزها:

1. دراسة الموضوعات الواردة للهيئة واستكمال النظر فيما تمت دراسته من الموضوعات تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية.
 2. دراسة الاستفسارات الشرعية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها.
 3. دراسة الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها.
- وقد عقد خلال عام 2012 سبعة اجتماعات للهيئة الشرعية، وأربعة وعشرون اجتماعاً للجنة التحضيرية.

إدارة أمانة الهيئة الشرعية

تقوم إدارة أمانة الهيئة الشرعية بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك، وتشكل إدارة أمانة الهيئة الشرعية حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تعمل على نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

إدارة الرقابة الشرعية

تعمل إدارة الرقابة الشرعية على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع منتجات البنك بشكل دوري.

وتعتمد الرقابة في التدقيق على المنتجات بأخذ عينات عشوائية من وثائق ومستندات المنتجات ونتائج أعمال الإدارات، بما يعطيها درجة معقولة من القناعة بالالتزام البنك بقرارات وضوابط الهيئة الشرعية.

كما تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالرد على استفسارات العملاء، وإيضاح الآلية الشرعية التي تنفذ بها منتجات البنك، وكذلك تقوم إدارة الرقابة بالعمل على حل شكاوى العملاء التي تصلها، والتواصل مع إدارات البنك لتحقيق ذلك.

وسائل الإتصال مع المساهمين

يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ حوكمة الشركات التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهمييه. ويتبع البنك معايير وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات. ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك. وكذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهمييه والرد عليها، وكذلك يشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي تناقش أعمال البنك.

المدفوعات النظامية المستحقة

(ملايين الريالات السعودية)

2011	2012	
10	25	الزكاة الشرعية
3.3	3.7	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الزكاة

تلقى البنك الربط الزكوي المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن الربط مطالبات اضافية للزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي، 60 مليون ريال سعودي و55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006، 2007 و 2008 على التوالي. وترجع هذه الفروقات بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات عند احتساب البنك للوعاء الزكاة. قام البنك بالاعتراض لدى اللجنة الابتدائية لدى مصلحة الزكاة والدخل عن جميع الربوط المستلمة للسنوات السابقة المشار إليها أعلاه. وقد أيدت اللجنة الابتدائية ربط مصلحة الزكاة والدخل للعام 2006 وعليه إستأنف البنك لدى اللجنة الاستئنافية ضد هذا القرار. من ناحية أخرى، قام البنك بعد اخذ المشورة بالاعتراض على التقييم من قبل مصلحة الزكاة والدخل. وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مناسب. بناء على ذلك لم يقم البنك بتسجيل مطالبات الزكاة الإضافية المشار إليها أعلاه من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام 2006 و2007 و2008 في القوائم المالية الموحدة. بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 مبلغ وقدره 25 مليون ريال سعودي (2011: 10 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً. وفيما يخص الزكاة للأعوام 2009 و2010 و 2011 فقد تم احتسابها بنفس طريقة السنوات السابقة.

العقوبات المفروضة على البنك وشركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فرضت على البنك خلال العام 2012 و معظم ما فرض على البنك هي جزاءات لأعمال تشغيلية و قد تمت معالجتها. فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الإشرافية:

الجهة الإشرافية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
مؤسسة النقد العربي السعودي	11	679,642
هيئة السوق المالية	5	170,000
وزارة الشؤون البلدية و القروية	168	838,100

توزيع الأرباح

- توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق و أحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:
1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
 2. يرحل ما لا يقل عن (10%) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
 3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
 4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في القنوات (1,2,3) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.
- فيما يخص البند الثاني من سياسية توزيع الأرباح فإن البنك يقتطع 25% من الأرباح الصافية وترحل إلى الاحتياطي النظامي وذلك حسب ما تقتضيه المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية.
 - فيما يخص البند الثالث أقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أية أرباح نقدية عن العام 2012 وأوصى للجمعية العامة غير العادية المزعم عقدها بتاريخ 9 أبريل 2013 بزيادة رأس المال من 3 مليار ريال إلى 4 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل ثلاثة أسهم لمساهمي البنك المسجلين كما بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية.

التصنيف الائتماني

قام البنك بالتعاقد مع إحدى شركات التصنيف الائتماني المعتمدة دولياً وبالتالى اتخذ خطوات جادة للحصول على تصنيف ائتماني ولا زالت في مراحل الدراسة مع الشركة المصنفة.

الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين بالبنك 2,540 (ألفان وخمسمائة وأربعون موظفاً) بنهاية عام 2012، مقارنة بـ 2,247 (ألفان ومئتان وسبعة وأربعون موظفاً) بنهاية عام 2011، وبلغت نسبة السعودة بنهاية عام 2012 معدل 72%. كما قام بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية، ودورات تطويرية لعموم موظفيه. ويولي البنك أهمية قصوى لاختيار موظفيه من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية ويتبع معايير احترافية وأخلاقية كما في قواعد السلوك المهني للبنك. وبلغ عدد الفرص التدريبية لموظفي البنك 2,474 فرصة تدريبية.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم استحقاق المكافآت المدفوعة لموظفين البنك بنهاية خدمتهم لتتوافق مع نظام العمل السعودي ويتم إدراجه ضمن المطالبات الأخرى بالمركز المالي للبنك.

برنامج اسهم الموظفين

يقدم البنك للموظفين المؤهلين برنامج مكافآت على أساس أسهم والمعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وتقاس تكلفة هذا البرنامج بالقيمة العادلة بتاريخ المنح. يتم الاعتراف بتكلفة هذا البرنامج خلال الفترة التي بها الوفاء بشرط الخدمة وتنتهي في التاريخ الذي يصبح الموظفون المعنيين مستحقين للاسهم بشكل تام (تاريخ الاستحقاق). عند تاريخ اعداد التقارير، تقوم الإدارة بمراجعة التقديرات لعدد الأسهم المتوقع منحها. يتم الإعراف بتأثير هذه المراجعة للتقديرات الأساسية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية، مع التسوية المقابلة في احتياطي أسهم الموظفين.

بموجب نظام هذا البرنامج، قامت المجموعة بشراء عدد معين من الأسهم للبرنامج أعلاه. وفقاً للخطة المعتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي يجب الوفاء بالالتزام بشكل أساسي بخطة المدفوعات على أساس أسهم والمحملة بالتكلفة فإن المجموعة لا تصبح المالك القانوني لها حيث تم تسليمها إلى شركة استثمار مستقلة (الوصي) والتي تقوم بالاحتفاظ بها مع جميع الفوائد منها وليس لهذه الأسهم حق في التصويت. وعند الانتهاء من فترة المنح يتم نقل ملكية الأسهم للموظفين المؤهلين مع جميع الفوائد مستحقة سواء على شكل أرباح و حقوق ومكافآت وما إلى ذلك.

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي

2011	2012	
17 ديسمبر 2011	12 مايو 2012	تاريخ المنح
1 يناير 2014	1 يناير 2015	تاريخ الاستحقاق
159,000	319,624	عدد الأسهم المعروضة بتاريخ المنح
19.60	28.20	سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
3,116	9,013	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)
3 سنوات	3 سنوات	فترة المنح
إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة	شرط المنح
أسهم	أسهم	طريقة التسوية
2011	2012	حركة عدد الأسهم هي كما يلي:
-	159,000	في بداية العام
159,000	319,624	الأسهم الممنوحة خلال العام
-	41,100	الأسهم المصادرة
-	-	المستعمل
159,000	437,524	في نهاية العام

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

العقود مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة، وتخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولم يبرم البنك أية عقود توجد أو كانت توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو كبير المسؤولين الماليين أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كمايلي:

أ – أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
1,601,817	1,073,879	بيع آجل
34,663	45,415	مشاركة
67,965	21,441	التعهدات والالتزامات المحتملة
20,726	23,598	حسابات جارية
1,583	651	حساب البلاد

إن كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب – أرصدة صناديق البنك الإستثمارية

كان هناك أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما هي في 31 ديسمبر:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
5,274	7,286	ودائع العملاء

ج – الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
21,233	62,639	دخل التمويل
743	197	الدخل من التعهدات و الالتزامات المحتملة
11,043	13,082	أتعاب إدارية - صناديق البلاد الإستثمارية
4,180	3,729	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة
37,304	41,963	رواتب ومكافآت و بدلات أعضاء الإدارة التنفيذية

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الاشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية لتخطيط وتوجيه والتحكم في أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

مراجعو الحسابات الخارجيون:

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 25 جمادى الأول 1433 الموافق 2012/04/17، تم تعيين السادة/ مكتب ابا الخير ديلويت ومكتب أرنست ويونغ كمراجعي حسابات خارجيين للبنك حتى نهاية الربع الأول في 31 مارس 2013.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية

إن صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة البنك ذات شقين: قانوني وتعاقدي، ويحكمها نظام الشركات، والنظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة الشركات. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نظام مراقبة البنوك يحدد بشكل مباشر علاقة أعضاء مجلس الإدارة بالبنك، وطريقة سلوكهم، ومسؤوليتهم تجاه التزام البنك بمتطلبات النظام أو مخالفته. وإن مجلس إدارة البنك يؤكد للمساهمين والأطراف ذات العلاقة ما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
 - أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و تم تنفيذه بفعالية.
 - أنه لا يوجد شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
 - قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.
- وفي الختام يتشرف مجلس الإدارة برفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع - حفظه الله - والشكر موصول لوزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.
- كما يسر المجلس أن يعرب عن شكره وتقديره لكافة مساهمي البنك وعاملاته على دعمهم وثقتهم الغالية. كما يشكر موظفي البنك على جهودهم الدائب والمخلص من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه المنشودة.

والله ولي التوفيق،،

القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

ديلويت أند توش
بمسكن أبو الخير وشركاهم
دبيلويت

إرنست ويونغ

تقرير مراجعي الحسابات

المقرين

إلى السادة مساهمي بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لـ بنك البلاد (البنك) والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2012، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتكاليف التقديرية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) إلى (40). لم نلم بمراجعة الإيضاح رقم (34) أو البيانات المتعلقة بالإفصاحات التي تضمن عليها الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل (2) والمشار إليها في الإيضاح المذكور لأنها غير مطلوبة لأن تكون ضمن نطاق أصل المراجعة التي قمنا بها.

مسئولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للهيئات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءاً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أصل المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بمسئوليات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أصل المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أصل المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقرير مراجعي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءاً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشمل أصل المراجعة على تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعقدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

ديلويت أند توش
بمسكن أبو الخير وشركاهم
دبيلويت

إرنست ويونغ

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

المرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعزل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012، وتفاصيل مالي وتشققها التقديرية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للهيئات المالية والبنوك في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت أند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
من باب 213
الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

إحسان بن أمّان الله مخدوم

محاسب قانوني
ترخيص رقم (358)

إرنست ويونغ

من بـ 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

رشد سعود الرشود

محاسب قانوني
ترخيص رقم (366)

(1 ربيع الثاني 1434هـ)
11 فبراير 2013



قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011

2011	2012	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
الموجودات			
5,834,702	2,932,369	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
6,454,366	6,575,466	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
951,458	1,537,260	6	استثمارات، صافي
13,779,746	18,255,676	7	تمويل، صافي
328,436	336,225	8	ممتلكات ومعدات، صافي
378,461	140,505	9	موجودات أخرى
27,727,169	29,777,501		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
421,837	570,830	10	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
23,037,934	23,741,624	11	ودائع العملاء
851,148	1,094,231	12	مطلوبات أخرى
24,310,919	25,406,685		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
3,000,000	3,000,000	13	رأس المال
(41,097)	(37,165)	38	برنامج أسهم الموظفين
134,653	370,104	14	إحتياطي نظامي
6,236	15,066	6 (أ) و 15	إحتياطيات أخرى
316,458	1,022,811		أرباح مبقاة
3,416,250	4,370,816		إجمالي حقوق المساهمين
27,727,169	29,777,501		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011

2011	2012	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
			الدخل
727,934	860,553	17	الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية
(24,948)	(21,039)	18	العائد على الودائع والمطلوبات المالية
702,986	839,514		صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
458,296	645,300	19	رسوم ودخل العملات، صافي
189,436	234,004		مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي
10,884	11,717	20	الدخل من توزيعات الأرباح
7,396	5,225	21	مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
4,510	1,620	22	دخل العمليات الأخرى
1,373,508	1,737,380		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
448,977	517,357	23	رواتب ومزايا الموظفين
111,276	133,983		إيجارات ومصاريف المباني
88,689	88,020	8	استهلاك وإطفاء
142,699	154,163		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
252,242	275,220	7(أ)	مخصص خسائر التمويل، صافي
1,043,883	1,168,743		إجمالي مصاريف العمليات
329,625	568,637		صافي دخل العمليات للسنة
-	373,167	24	مكاسب غير تشغيلية
329,625	941,804		صافي دخل السنة
1.10	3.14	25	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011

2011	2012	إيضاح
بآلاف الريالات	بآلاف الريالات	
السعودية	السعودية	
329,625	941,804	صافي دخل السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى:
		- موجودات مالية متاحة للبيع
(9,979)	14,055	صافي التغير في القيمة العادلة
(7,396)	(5,225)	صافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة
312,250	950,634	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011

بآلاف الريالات السعودية						
إيضاحات	رأس المال	برنامج أسهم الموظفين	الإحتياطي النظامي	إحتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	الإجمالي
2012						
الرصيد في بداية السنة	3,000,000	(41,097)	134,653	6,236	316,458	3,416,250
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	8,830	941,804	950,634
برنامج أسهم الموظفين: أسهم محتجزة	-	3,932	-	-	-	3,932
المحول إلى الإحتياطي النظامي	-	-	235,451	-	(235,451)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,000,000	(37,165)	370,104	15,066	1,022,811	4,370,816
2011						
الرصيد في بداية السنة	3,000,000	(42,136)	52,246	23,611	69,240	3,102,961
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(17,375)	329,625	312,250
برنامج أسهم الموظفين: أسهم محتجزة	-	1,039	-	-	-	1,039
المحول إلى الإحتياطي النظامي	-	-	82,407	-	(82,407)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,000,000	(41,097)	134,653	6,236	316,458	3,416,250

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011

2011	2012	إيضاح
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		الأنشطة التشغيلية:
329,625	941,804	صافي دخل السنة
		التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:
(7,396)	(5,225)	مكاسب إستثمارات لغير أغراض المتاجرة، صافي
(2,473)	(1,356)	مكاسب من بيع ممتلكات و معدات، صافي
88,689	88,020	استهلاك وإطفاء
252,242	275,220	مخصص خسائر التمويل، صافي
-	(373,167)	مكاسب غير تشغيلية
660,687	925,296	الربح من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية :
(190,350)	(363,461)	ودبعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
(403,073)	(786,469)	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة بعد تسعين يوما من تاريخ الاقتناء
		الاستثمارات
700,486	(500,168)	تحويل
(1,742,161)	(4,248,108)	موجودات أخرى
(34,096)	(41,919)	صافي الزيادة/(النقص) في المطلوبات التشغيلية:
39,408	148,993	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,105,519	703,690	ودائع العملاء
152,267	243,083	مطلوبات أخرى
5,288,687	(3,919,063)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية:
(252,559)	(264,751)	شراء الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة
201,555	193,172	المحصل من بيع إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
(83,635)	(96,446)	شراء ممتلكات ومعدات
10,873	1,993	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
-	150,000	المحصل من بيع قطعة أرض
(123,766)	(16,032)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
1,039	3,932	أسهم لبرنامج أسهم الموظفين، صافي
1,039	3,932	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
5,165,960	(3,931,163)	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها
3,841,864	9,007,824	النقدية وما في حكمها في بداية السنة
9,007,824	5,076,661	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة
703,695	586,299	الدخل المحصل من الموجودات المالية والاستثمارية
31,196	13,977	العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية
		معلومات إضافية غير نقدية:
(17,375)	8,830	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة وصافي التحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة
-	503,042	التمويل المقدم لبيع قطعة أرض

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011

1. عام

أ) التأسيس والعمل

تأسس بنك البلاد ("البنك") كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004).

ويعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم (1010208295) بتاريخ 10 ربيع الأول 1426هـ (الموافق 19 أبريل 2005) وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك البلاد

ص. ب 140

الرياض 11411

المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للإستثمار و شركة البلاد العقارية و يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة". تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والإستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ولعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ولأحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 88 فرع بنكي (2011: 82) و 144 مركز صرافة و حوالات (2011: 126) في المملكة العربية السعودية.

ب) الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية ("الهيئة الشرعية") لضمان توافق جميع أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 . أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

ب) أسس القياس

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل و الموجودات المالية المتاحة للبيع.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الرئيسية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الجوهرية

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي يمكن ان تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما ويتطلب ذلك ان تقوم الإدارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، ويتم احتسابها استناداً إلى الخبرات السابقة وبعض العوامل الأخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للاحداث المستقبلية والتي يعتقد انها معقولة ضمن ظروف محددة. تتكون البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات او تلك التي تمارس فيها الاحكام مما يلي:

1- خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية

يقوم البنك بمراجعة محفظة التمويل بهدف تقييم الانخفاضات المحددة والإجمالية كل ربع سنة على الأقل. وحتى يتمكن البنك من تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر الانخفاض أم لا، فإن البنك يستخدم التقديرات والأحكام فيما إذا كانت هنالك أية بيانات جديرة بالملاحظة تدل على وجود انخفاض ملحوظ في التدفقات النقدية التقديرية مستقبلياً. وقد يشتمل الدليل على بيانات جديرة بالملاحظة تشير إلى وجود تغير عكسي في وضع السداد من قبل مجموعة من المقترضين.

تقوم الإدارة باستخدام التقديرات المبنية على الخبرة من واقع الخسائر السابقة للتمويل الذي يتسم بمخاطر ائتمانية والدليل الموضوعي على انخفاض مماثل لما هو موجود في المحفظة عند تقييم تدفقاتها النقدية. وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقييم مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليص أية اختلافات بين الخسائر المقدرة والفعالية.

2- القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة

يتم تحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب تقييم. عندما يتم استخدام أساليب التقييم (مثلاً أنظمة التسعير) لتحديد القيمة العادلة فإنه يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أشخاص مؤهلين مستقلين عن الجهة التي أعدتها. إن كافة أنظمة التسعير يتم اعتمادها قبل استخدامها ويتم معايرتها لضمان أن المخرجات تعكس البيانات الحقيقية وأسعار السوق المقارنة. إن أنظمة التسعير تستخدم فقط

أ) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة (المباشرة أو غير المباشرة) على السيطرة عليها و تتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها، وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف البنك عن ممارسة مثل هذه السيطرة.

يملك البنك 100% في شركتي البلاد للإستثمار والبلاد العقارية كما في 31 ديسمبر 2012.

يتم إستبعاد الأرصدة بين البنك والشركات التابعة ، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المالية مع الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. تستبعد الخسائر الغير محققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الأرباح الغير محققة الى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

ب) تاريخ التداول

يتم إثبات وإلغاء كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجودات. تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو العرف السائد في السوق.

تم الاعتراف بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى (بما فيها الموجودات والمطلوبات المثبتة بالقيمة العادلة) من خلال قائمة الدخل بتاريخ التداول أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة

ج) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. تقيد المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات التحويل على قائمة الدخل الموحدة.

د) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

البيانات التي يمكن ملاحظتها، إلا أن أمور مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والطرف الآخر) والتقلبات والارتباطات تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات للتغيرات في الافتراضات لتلك العوامل التي من الممكن أن تؤثر في القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية، تظهر الأدوات المالية غير المتداولة للتكلفة.

3- تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

يتبع البنك معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد ذات تاريخ استحقاق محدد كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقييم نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

4- الإنخفاض في إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يقوم البنك بتقدير الانخفاض في إستثمارات الأسهم المتاحة للبيع ويتضمن هذا تحديد الإنخفاض الجوهرى أوالدائم في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها. حيث أن البنك يقيم ، من ضمن عوامل أخرى ، التقلب الطبيعي في قيمة هذه الاستثمارات. يحدد الإنخفاض عندما يكون هناك دليلاً للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو في أداء قطاع الأعمال ذو العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

هـ) مبدأ الاستثمارية

قامت إدارة البنك بتقييم قدرة البنك على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية وقد تأكدت الإدارة من امتلاك البنك للمصادر التي تؤهله للإستمرار في نشاطه في المستقبل القريب. إضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الإدارة أي علم فيما يتعلق بوجود أي شك جوهري بعدم قدرة البنك على الإستمرار في العمل. وعليه تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي بيانا بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة. تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة مع السياسات المحاسبية المتبعة في العام السابق فيما عدا ما يتعلق بالتعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)، "الأدوات المالية: الإفصاحات - تحويلات الموجودات المالية":

تعرض هذه التعديلات إفصاحات جديدة مطلوبة تتعلق بتحويل الموجودات المالية، كما تتضمن الإفصاح عن:

- الموجودات المالية التي لم يتم إلغاء الاعتراف بها مجملها.
- الموجودات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها مجملها ولكن تتمتع المجموعة بالتأثير عليها.

هـ) الأرصد لدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل

1) أرصد لدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يتم قياس الأرصد لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بالقيمة العادلة وبعد ذلك تقاس بالتكلفة المطفأة.

2) الاستثمارات – يقوم البنك بتصنيف الاستثمارات كما يلي:

بعد الاعتراف المبدئي، لا يسمح عادة بالتحويل اللاحق بين مختلف فئات الاستثمار والتمويل، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات بنهاية الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

الإستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي أدوات مالية غير مشتقة تم تخصيصها للبيع أو لم تصنف كـ (أ) استثمار دين (ب) استثمار مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (ج) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف الإقتناء لتلك الاستثمارات ومن ثم يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي مكاسب/خسائر غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند "احتياطات أخرى" في حقوق المساهمين. كما يتم إثبات أي مكاسب (خسائر) مسجلة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة عند التوقف عن إثبات هذه الاستثمارات.

بالنسبة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية، تحدد القيمة العادلة على أساس سعر الطلب المتداول بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعلن عنها.

أما بالنسبة للأوراق المالية التي لا يتوفر لها أسعار سوقية متداولة، يتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الاستثمارات. وفي حال عدم معرفة القيم العادلة من أسواق نشطة يتم تحديدها باستخدام طرق تقويم مختلفة والتي تتضمن استخدام طرق رياضية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق التي يمكن ملاحظتها إذا كان ممكناً ولكن وفي حال عدم وجود ذلك يجب إجراء تقدير مناسب لتحديد القيم العادلة.

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة ويمكن تحديدها ولها تواريخ إستحقاق محددة ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها.

يتم مبدئياً إثبات الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة، متضمنة مصاريف الإقتناء المرتبطة بالإستثمار، و يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة.

3) التمويل

يتم إثبات التمويل الذي يتكون من البيع بالآجل و البيع بالتقسيط والمشاركة والتي أصدرها البنك بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الإقتناء وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم إثبات التمويل عندما يتم دفع النقد إلى المقترضين ويتم إلغاؤه عندما يقوم العملاء بسداد التزاماتهم أو عندما يتم بيع التمويل أو شطبه أو عند تحويل كافة منافع ومخاطر الملكية.

- **البيع الآجل و البيع بالتقسيط:** يمثل عقد تمويلي مبني على المربحة والذي يقوم البنك من خلاله بشراء بضاعة أو أصل ثم يبيعه للعميل بناءً على وعد منه بالشراء بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه. إن البيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات بينما منتج البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.
- **إجارة:** هو اتفاق يكون البنك فيه مؤجراً، يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات المستأجر بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها. ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل للمستأجر إلى المستأجر بعد إنقضاء فترة التأجير.
- **المشاركة:** هو اتفاق بين البنك والعميل للمشاركة بإنشاء استثمار معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أوالعقار، ويتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

و) انخفاض قيمة الموجودات المالية

الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة وجود مثل هذا الدليل، فإنه يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية ويتم إثبات أي خسائر انخفاض في القيمة بالتغيرات في القيمة الدفترية للموجودات. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة سواء مباشرة أو من خلال استخدام حساب المخصص، ويتم إدراج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الموحدة. يتم تقييم المخصصات الخاصة بشكل منفرد، كما يتطلب أن تقوم الإدارة

العلاقة، ويتم إثباتها كتسوية على العائد الثابت من التمويل. يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات والخدمات وفقاً لعقود الخدمات ذات العلاقة وعادة ما تكون على أساس مدة الخدمة. فيما يتم إثبات أتعاب إدارة الموجودات، إدارة الثروات، خدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات. يتم إثبات أتعاب المطلوبات التمويلية على أساس زمني نسبي خلال مدة المطلوبات في حال عدم توقع سحب المطلوبات المالية. يتم الاعتراف بدخل العملات الخاصة مقابل مرابحات البضاعة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في قائمة الدخل الموحدة على أساس زمني نسبي.. يتم إثبات مكاسب أو (خسائر) تحويل العملات الأجنبية عند تحقيقها أو (تكبدها). يتم إثبات توزيعات الأرباح من إستثمارات الأسهم عند الإقرار بأحقية إستلامها.

ح) إلغاء الاعتراف بالادوات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصل مالي، يتم إلغاء الاعتراف عند قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم فيها نقل أو الإبقاء على جميع المخاطر و المنافع المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الأصل. يقوم البنك بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة أو الاحتفاظ بها عن هذه العمليات. يتم التوقف عن إستبعاد المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عند استنفادها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزامات المحددة في العقد أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها.

ط) الزكاة وضرية الاستقطاع

بموجب أنظمة الزكاة والضريبة بالملكة العربية السعودية فإن الزكاة هي التزام على المساهمين السعوديين. يتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الاسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة. لا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة حيث أنها تستقطع من الأرباح الموزعة على المساهمين. تخصم ضرائب الاستقطاع من الدفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة حسب نظام الضرائب المطبق في المملكة العربية السعودية وتدفع مباشرة لمصلحة الزكاة والدخل شهرياً.

ي) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي أو متوقع ناتج عن أحداث سابقة وأنه من المحتمل سداد هذا الالتزام ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به. يتم مراجعته المخصصات بتاريخ كل قائمة مركز مالي ويتم تعديلها لتعكس أفضل تقدير مالي.

باتخاذ الأحكام في تقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد المخصص المطلوب. تعتمد تلك التقديرات على افتراضات تتعلق بعدة عوامل تتضمن استخدام أحكام وتقديرات مختلفة، وقد تختلف النتائج الفعلية والتي قد يترتب عليها تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات. بالإضافة إلى المخصصات الخاصة أعلاه، يقوم البنك بعمل مخصصات جماعية والتي يتم تقييمها على أساس المحفظة ويتم تسجيل أي خسائر في القيمة في حالة وجود أي دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة في تاريخ التقرير. يتم تقدير مبلغ المخصص بناءً على المعلومات التاريخية المتعلقة بالاستثمارات والتمويل مع الأطراف الأخرى بالإضافة إلى درجات التصنيف الائتماني بعد الأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقتصادية السائدة. تتضمن المعايير التي يستخدمها البنك في تحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على خسارة ناتجة عن الإنخفاض في القيمة كما يلي:

- التأخر في سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه.
- مواجهة العميل صعوبات في التدفقات النقدية.
- الإخلال بشروط وموائق السداد.
- رفع دعاوى إفلاس على العميل.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل.
- هبوط في قيمة الرهونات.

عندما يعتبر التمويل غير قابل للتحصيل فإنه يتم شطبه من مخصص الإنخفاض في القيمة، يشطب هذا التمويل بعد إتمام كافة الإجراءات وتحديد مبلغ الخسارة. وإذا ماحدث لاحقاً انخفاض في مبلغ خسارة الانخفاض وان هذا الانخفاض يتعلق بصورة موضوعية بوقوع حدث بعد إثبات الانخفاض (مثل تحسین درجة التصنيف الائتماني للعميل)، يتم عكس خسارة الإنخفاض التي تم إثباتها سابقاً وذلك بتعديل مبلغ المخصص. يتم إثبات عكس القيم في قائمة الدخل الموحدة ضمن خسائر انخفاض التمويل. لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاد كافة وسائل التحصيل الممكنة.

استثمارات أسهم متاحة للبيع

أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المقتناة لغرض البيع فإن الإنخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها يمثل دليلاً موضوعياً على الإنخفاض. لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض من خلال قائمة الدخل طالما يتم إثبات الموجودات وطالما استمر الاعتراف بها، وأية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الإنخفاض يمكن الاعتراف به فقط ضمن حقوق المساهمين. وعند التوقف عن إثبات أية مكاسب أو خسائر متجمعة ومعترف بها مسبقاً في حقوق المساهمين تتم إضافتها إلى قائمة الدخل الموحدة لتلك الفترة.

ز) إثبات الإيرادات

يتم إثبات الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد. يتم إثبات الأتعاب والعملات عند تقديم الخدمات. يتم تأجيل أتعاب المطلوبات التمويلية المحتمل سحبها بالإضافة إلى التكاليف المباشرة ذات

غير قابلة للإسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للإسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد له.

ش) المطلوبات المالية

يتم في الأصل إثبات كافة ودائع العملاء، الارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى بالقيمة العادلة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ع) خدمات الاستثمار

يقدم البنك خدمات الاستثمار للعملاء من خلال شركته التابعة والتي تشمل على إدارة صناديق استثمار معينة بالتشاور مع مستشاري استثمار مهنيين. يتم إدراج حصة البنك في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات المتاحة للبيع، بينما يتم الإفصاح عن دخل الاعتاب المكتسبة من إدارة هذه الصناديق ضمن معاملات مع أطراف ذوي علاقة. ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة او الحفظ لا تعتبر موجودات خاصة بالبنك وبالتالي لا يتم ادراجها في القوائم المالية الموحدة للبنك.

ف) الإيرادات المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

تقوم الهيئة الشرعية بالبنك من حين لآخر بالتأكد من تطبيق القرارات الشرعية في جميع أعمال البنك، وإن وجد ما يخالف ذلك عن طريق الخطأ أو سجل بغير قصد فإن مجلس الإدارة سيقوم وبناءً على طلب من الرئيس التنفيذي للبنك بالموافقة على استبعاد هذه الإيرادات من إيرادات البنك والتخلص منها نهائياً.

ص) برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك للموظفين المؤهلين برنامج مكافآت على أساس أسهم والمعتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وتقاس تكلفة هذا البرنامج بالقيمة العادلة بتاريخ المنح. يتم الاعتراف بتكلفة هذا البرنامج خلال الفترة التي بها الوفاء بشرط الخدمة بطريقة القسط الثابت وتنتهي في التاريخ الذي يصبح الموظفون المعنيين مستحقين للأسهم بشكل تام (تاريخ الاستحقاق) وبتاريخ إعداد القوائم المالية لكل فترة. تقوم الإدارة بتعديل تقديراتها لعدد الأسهم المتوقع منحها. يتم إثبات تعديل التقديرات الأصلية (إن وجد) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية، مع إجراء التسوية المقابلة لذلك على احتياطي برنامج أسهم الموظفين.

بموجب نظام هذا البرنامج، قامت المجموعة بشراء عدد معين من أسهم الخزينة ، وبموجب الخطة المعتمدة والموافق عليها من مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن إبراء ذمتها من الالتزامات بموجب برنامج الدفعات المحسوبة على أساس الاسهم والمسجلة بالتكلفة، تم اسناد الوصاية على الأسهم أعلاه لشركة استثمار مستقلة (الوصي). سيقوم الوصي بالاحتفاظ فقط بالأسهم والمزايا المستحقة المتعلقة بها طوال فترة المنح. وان الأسهم هذه خالية من حقوق التصويت طوال نفس الفترة . وعند انتهاء فترة المنح تنتقل ملكية هذه الأسهم الى الموظفين المؤهلين بما في ذلك المزايا المستحقة عليها من توزيعات ارباح وحقوق ومكافآت.....الخ.

ك) الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة من قبل البنك، كما لا يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان هناك احتمال حصول تدفق لمنافع اقتصادية. وكذلك لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة، وانما يتم الإفصاح عنها إذا كان احتمال حدوث الخسائر أمراً مستبعداً.

في الحالات الاعتيادية، يقوم البنك باعطاء ضمانات مالية تتمثل في اعتمادات مستندية و خطابات ضمان و قبولات. يتم الاعتراف المبدئي بالعلوّة المستلمة من الضمانات المالية في القوائم المالية على اساس القيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى. يتم الاعتراف بالعلوّة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن (دخل الاعتاب والعمولات، صافي) على اساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان . تمثل القبولات تعهدات من البنك بدفع الكمبيالات المسحوبة على العملاء. يتوقع البنك أن تتم تسوية غالبية القبولات في وقت سدادها من قبل العملاء، ويتم المحاسبة عنها على أنها عمليات خارج قائمة المركز المالي ويتم الإفصاح عنها كمطلوبات والتزامات محتملة.

ل) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي يبرمها البنك كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وموجها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

م) النقدية وما فيه حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشمل أيضاً على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ن) الممتلكات والمعدات

تقيد الممتلكات والمعدات بالتكلفة ويتم إظهارها بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ويجري إستهلاك أو إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات والموجودات الثابته الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

المباني	20 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقل
المعدات والأثاث	4 إلى 6 سنوات
أجهزة وبرامج الكمبيوتر	5 سنوات

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة القيمة التقديرية المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الإستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغير في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون

س) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفين البنك عند انتهاء خدماتهم طبقاً لنظام العمل السعودي و تدرج ضمن المطلوبات الاخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

4. النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

يتكون النقد و الارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	إيضاح	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
1,115,535	1,153,106		نقد في الصندوق
1,180,808	1,544,269	1-4	وديعة نظامية
3,538,359	234,994		أرصدة أخرى
5,834,702	2,932,369		الإجمالي

1-4 وفقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعه النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءاً من بند النقدية وما في حكمها.

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

(أ) تتكون الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
1,302,182	401,961	حسابات جارية
5,248,447	6,269,768	مربحات في بضائع
(96,263)	(96,263)	مخصص الانخفاض في قيمة عقود المربحات
5,152,184	6,173,505	
6,454,366	6,575,466	الإجمالي

(ب) تتلخص حركة مخصص الإنخفاض في قيمة عقود المربحات في الآتي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
96,262	96,263	الرصيد في أول السنة
1	-	المحمل خلال السنة
96,263	96,263	الرصيد في نهاية السنة

6. استثمارات، صافي

تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية			2012		
			متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع					
أسهم			138,137	150,000	288,137
صناديق استثمارية			90,584	-	90,584
صكوك			58,000	-	58,000
			286,721	150,000	436,721
استثمارات مكتونة بالتكلفة المطفأة					
مربحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي			-	1,100,539	1,100,539
			286,721	1,250,539	1,537,260
بآلاف الريالات السعودية			2011		
			متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع					
أسهم			122,296	150,000	272,296
صناديق استثمارية			20,791	-	20,791
صكوك			58,000	-	58,000
			201,087	150,000	351,087
استثمارات مكتونة بالتكلفة المطفأة					
مربحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي			-	600,371	600,371
			201,087	750,371	951,458

(أ) تلخص حركة الاحتياطييات الأخرى في الآتي:

2012	2011	
بآلاف الريالات	بآلاف الريالات	
السعودية	السعودية	
6,236	23,611	الرصيد في أول السنة
14,055	(9,979)	صافي التغير في القيمة العادلة
(5,225)	(7,396)	تحويلات إلى قائمة الدخل
15,066	6,236	الرصيد في نهاية السنة

(ب) فيما يلي تحليل الإستثمارات حسب أطراف التعامل

2012	2011	
بآلاف الريالات	بآلاف الريالات	
السعودية	السعودية	
327,308	330,296	شركات
109,413	20,791	بنوك و مؤسسات مالية أخرى
1,100,539	600,371	مؤسسة النقد العربي السعودي
1,537,260	951,458	الإجمالي

(ج) تشمل الاستثمارات في الاسهم المتاحة للبيع اسهم غير متداولة بالاسواق المالية بمبلغ 150 مليون ريال سعودي (2011: 150 مليون ريال سعودي) والتي يتم قيدها بالتكلفة. حيث ان قيمتها العادلة غير قابلة للقياس بشكل موثوق به.

7. التمويل، صافي

يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2012					
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	الإجمالي	المخصصات	الصافي
بيع آجل	8,915,846	597,065	9,512,911	(780,261)	8,732,650
بيع بالتقسيط	7,680,952	69,323	7,750,275	(209,783)	7,540,492
إجارة	529,348	-	529,348	-	529,348
مشاركة	1,471,247	85,914	1,557,161	(103,975)	1,453,186
الإجمالي	18,597,393	752,302	19,349,695	(1,094,019)	18,255,676
2011					
بيع آجل	7,037,464	601,311	7,638,775	(706,794)	6,931,981
بيع بالتقسيط	5,597,065	44,847	5,641,912	(127,032)	5,514,880
إجارة	352,968	-	352,968	-	352,968
مشاركة	991,113	39,057	1,030,170	(50,253)	979,917
الإجمالي	13,978,610	685,215	14,663,825	(884,079)	13,779,746

(أ) مخصص خسائر التمويل، صافي

تتلخص حركة مخصص خسائر التمويل للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر في الآتي:

2012		2011	
بآلاف الريالات	السعودية	بآلاف الريالات	السعودية
الرصيد في أول السنة	884,079	633,029	
المحمل خلال السنة	275,220	252,242	
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(65,280)	(1,192)	
الرصيد في نهاية السنة	1,094,019	884,079	

(ب) فيما يلي تحليل بمخاطر التركيز والمخصصات المتعلقة بها، حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر

2012				
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	صافي التمويل
تجاري	2,015,389	94,220	(124,074)	1,985,535
صناعي	1,716,791	308,360	(345,843)	1,679,308
بناء وإنشاءات	3,873,751	35,213	(110,622)	3,798,342
نقل واتصالات	1,978	-	(43)	1,935
خدمات	874,804	54,394	(72,228)	856,970
زراعة وأسماك	702,918	-	(15,346)	687,572
شخصية	7,680,952	69,323	(209,783)	7,540,492
أخرى	1,730,810	190,792	(216,080)	1,705,522
الإجمالي	18,597,393	752,302	(1,094,019)	18,255,676

2011

بـآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	صافي التمويل
تجاري	1,966,850	83,147	(85,388)	1,964,609
صناعي	990,395	358,484	(377,886)	970,993
بناء وإنشاءات	2,712,422	5,576	(52,055)	2,665,943
نقل واتصالات	5,478	-	(94)	5,384
خدمات	363,029	50,998	(59,273)	354,754
زراعة وسمك	732,639	1,410	(13,963)	720,086
شخصية	5,597,065	44,847	(127,032)	5,514,880
أخرى	1,610,732	140,753	(168,388)	1,583,097
الإجمالي	13,978,610	685,215	(884,079)	13,779,746

(ج) الجودة الائتمانية للمحفظة (غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها)

لأغراض العرض، قام البنك بتصنيف محفظة التمويل التي هي غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها إلى خمس فئات فرعية كما يلي:

2011	2012	
بـآلاف الريالات السعودية	بـآلاف الريالات السعودية	
579,160	2,350,871	ممتازة
7,853,733	9,177,661	جيدة
1,642,804	1,804,705	مرضية
3,340,982	4,455,694	مخاطر مقبولة
432,007	518,998	تحت المراقبة
13,848,686	18,307,929	اجمالي

ممتازة

مركز مالي قوي ذو سيولة مرتفعة ورأس مال وإيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة ممتازة على السداد.

جيدة

مركز مالي جيد ذو سيولة ورأس مال وإيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مرضية

مركز مالي مقبول ذو سيولة معقولة ورأس مال وإيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مخاطر مقبولة

مركز مالي مقبول ولكنه متقلب. لذا فإن القدرة على السداد تكون مقبولة.

تحت المراقبة

قد تؤدي مشاكل التدفقات النقدية إلى تأخير سداد الأرباح/الأقساط. تتطلب التسهيلات مراقبة مستمرة، ومع ذلك تعتقد الإدارة بأنه سيتم تسديد كامل الأقساط.

(د) يوضح الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي إنخفضت قيمتها بشكل فردي والقيمة العادلة للضمانات المرتبطة بها التي بحوزة البنك كما في 31 ديسمبر

2012					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	597,065	69,323	-	85,914	752,302
القيمة العادلة للضمانات	608,588	2,905	-	271,783	883,276
2011					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	601,311	44,847	-	39,057	685,215
القيمة العادلة للضمانات	494,964	2,396	-	80,309	577,669

(هـ) جودة الائتمان للمحفظة (متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها)

2012					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 - 30 يوم	151,572	81,668	-	28,871	262,111
من 31 - 90 يوم	918	26,435	-	-	27,353
من 91 - 180 يوم	-	-	-	-	-
أكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الاجمالي	152,490	108,103	-	28,871	289,464
القيمة العادلة للضمان	257,201	16,651	-	28,871	302,723
2011					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 - 30 يوم	45,281	15,809	-	-	61,090
من 31 - 90 يوم	59,843	8,991	-	-	68,834
من 91 - 180 يوم	-	-	-	-	-
أكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الاجمالي	105,124	24,800	-	-	129,924
القيمة العادلة للضمان	639,108	9,123	-	-	648,231

يمثل إجمالي مبالغ التمويل العاملة، أرصدة التمويل غير المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها أو المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها.

(و) الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة التمويل بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع وضمانات مالية وأسهم محلية وعقارات. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية وتتم إدارتها في مقابل الأرصدة ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها..

فيما يلي بيان بأرصدة التمويل كما في 31 ديسمبر حسب نوع الضمان:

2012				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط
إجمالي	4,210,073	168,231	-	1,477,069
عقارات	1,922,593	94,470	-	2,017,063
أسهم واستثمارات	2,671,682	1,202,107	-	3,873,789
ضمان طرف آخر	708,563	92,353	529,348	6,273,206
غير مغطاة بضمانات	9,512,911	1,557,161	529,348	7,750,275
الإجمالي				
2011				
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط
إجمالي	2,989,493	128,335	-	1,450,278
عقارات	1,456,285	163,236	-	1,619,521
أسهم واستثمارات	2,516,334	663,593	-	3,179,927
ضمان طرف آخر	676,663	75,006	352,968	4,191,634
غير مغطاة بضمانات	7,638,775	1,030,170	352,968	5,641,912
الإجمالي				

8. ممتلكات ومعدات، صافي

تتكون الممتلكات و المعدات بالصافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	أراضي و مباني	تحسينات على المباني المستأجرة	المعدات والأثاث	أجهزة وبرامج الكمبيوتر	الإجمالي 2012	الإجمالي 2011
التكلفة						
الرصيد في 1 يناير	12,304	401,239	187,989	314,608	916,140	856,805
الإضافات خلال السنة	-	33,583	34,660	28,203	96,446	83,635
الاستبعادات/التسويات	-	-	(7,733)	(51,802)	(59,535)	(24,300)
الرصيد في 31 ديسمبر	12,304	434,822	214,916	291,009	953,051	916,140
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
الرصيد في 1 يناير	118	175,925	139,130	272,531	587,704	514,915
المحمل خلال السنة	353	43,839	23,175	20,653	88,020	88,689
الاستبعادات/التسويات	-	-	(7,659)	(51,239)	(58,898)	(15,900)
الرصيد في 31 ديسمبر	471	219,764	154,646	241,945	616,826	587,704
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2012	11,833	215,058	60,270	49,064	336,225	
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	12,186	225,314	48,859	42,077		328,436

تشتمل التحسينات على المباني المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ قدرها 23 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012 (11 مليون ريال سعودي).

9. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

إيضاح	2012	2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
إيجارات مدفوع مقدماً	19,362	15,613
دفعات مقدمة للموردين	22,572	18,712
أتعاب إدارة مدينة	47,728	33,359
أخرى	50,843	310,777
الإجمالي	140,505	378,461

1-9 يتضمن بند "أخرى" لعام 2011 مبلغ 280 مليون ريال سعودي تمثل تكلفة الأرض المشتراة بواسطة البنك. والتي تم بيعها في الربع الأول من العام 2012 (إيضاح 24)

10. أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
9,256	76,851	حسابات جارية
412,581	493,979	ودائع استثمارية لأجل
421,837	570,830	إجمالي

11. ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	إيضاحات	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
18,582,336	18,472,482	1-11	حسابات جارية
2,929,251	3,121,571		حسابات البلاد
1,192,169	1,670,237		ودائع استثمارية لأجل
334,178	477,334	2-11	ودائع أخرى
23,037,934	23,741,624		إجمالي

1-11 تتضمن الحسابات الجارية وداائع بالعملة الأجنبية بمبلغ 346 مليون ريال سعودي (2011: 1,257 مليون ريال سعودي).

2-11 تتضمن الودائع الأخرى الحساب الجاري لصالح صناديق البنك الإستثمارية بمبلغ 7 مليون ريال سعودي (2011: 5 مليون ريال سعودي) وتأمينات بمبلغ 470 مليون مقابل التزامات غير قابلة للنقض (2011: 329 مليون ريال سعودي).

12. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
516,255	756,576	ذمم دائنة
100,510	142,743	مصاريف مستحقة - موظفين
89,630	60,045	مصاريف تشغيلية مستحقة
144,753	134,867	أخرى
851,148	1,094,231	الإجمالي

13. رأس المال

رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل يتكون من 300 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (2011: 300 مليون سهم و 10 ريالات سعودية لكل سهم).

14. الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الإحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. تم تحويل ما يقارب مبلغ 235 مليون ريال سعودي (2011: 82 مليون ريال سعودي) إلى الإحتياطي النظامي. إن الإحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

15. الاحتياطات الأخرى

تمثل الإحتياطات الأخرى مكاسب / (خسائر) إعادة التقييم غير المحققة للإستثمارات المتاحة للبيع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

16. الإرتباطات والالتزامات المحتملة

أ – الدعاوى القضائية

كانت هناك دعاوى قضائية بتاريخ 31 ديسمبر 2012 مقامة ضد البنك، تم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين للبنك.

ب – الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2012 مبلغ 68 مليون ريال سعودي (2011 : 88 مليون ريال سعودي)، تتعلق بعقود تحسينات على الفروع المستأجرة ومكائن الصرف الآلي.

ج – التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة. إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل. إن الاعتمادات المستندية والتجارية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط وأحكام خاصة مضمونة بالبضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع البنك قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل تمويل وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم انتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة كما يلي:

2012				
بالآف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	سنة فأكثر	الإجمالي
إعتمادات مستندية	454,562	649,838	59,968	1,164,368
خطابات الضمان	347,038	1,086,340	937,927	2,371,305
قبولات	209,294	53,099	-	262,393
الإجمالي	1,010,894	1,789,277	997,895	3,798,066
2011				
بالآف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	سنة فأكثر	الإجمالي
إعتمادات مستندية	194,761	376,070	48,711	619,542
خطابات الضمان	181,896	701,384	964,188	1,847,468
قبولات	186,778	91,606	-	278,384
الإجمالي	563,435	1,169,060	1,012,899	2,745,394

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات المحتملة والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك، والقائمة كما في 31 ديسمبر 2012 ما مقداره 4 مليار ريال سعودي (2011: 3.2 مليار ريال سعودي).

(2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب أطراف التعامل كما في 31 ديسمبر:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
2,613,626	3,586,654	شركات
110,108	164,066	مؤسسات مالية (ضمانات)
21,660	47,346	أخرى
2,745,394	3,798,066	الإجمالي

د – الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمها البنك كمستأجر:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
64,731	94,559	أقل من سنة واحدة
172,069	234,207	من سنة إلى 5 سنوات
61,562	140,383	أكثر من 5 سنوات
298,362	469,149	الإجمالي

هـ – الحسابات الإستثمارية المقيدة

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
1,189,256	-	ودائع بموجب ترتيبات وكالة

يقوم البنك بفتح حسابات إستثمارية مقيدة لعملائه بموجب ترتيبات وكالة و تكون هذه الحسابات حسابات أمانة يقوم البنك باستثمارها نيابة عن عملائه في مرابحات مع بنوك ومؤسسات مالية ويتقاضى نظير هذه الخدمة عمولة إدارية على هذه الحسابات.

و – الزكاة

تلقى البنك الربط الزكوي المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن الربط مطالبات اضافية للزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي، 60 مليون ريال سعودي و 55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006، 2007 و 2008 على التوالي. وترجع هذه الفروقات بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات عند احتساب البنك للوعاء الزكاة. قام البنك بالاعتراض لدى اللجنة الابتدائية لدى مصلحة الزكاة والدخل عن جميع الربوط المستلمة للسنوات السابقة المشار إليها أعلاه. وقد أيدت اللجنة الابتدائية ربط مصلحة الزكاة والدخل للعام 2006 وعليه إستأنف البنك لدى اللجنة الاستئنافية ضد هذا القرار. من ناحية أخرى، قام البنك بعد اخذ المشورة بالاعتراض على التقييم من قبل مصلحة الزكاة والدخل. وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مناسب. بناء على ذلك لم يقم البنك بتسجيل مطالبات الزكاة الإضافية المشار إليها أعلاه من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام 2006 و 2007 و 2008 في القوائم المالية الموحدة. بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 مبلغ وقدره 25 مليون ريال سعودي (2011 : 10 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً. وفيما يخص الزكاة للأعوام 2009 و 2010 و 2011 فقد تم احتسابها بنفس طريقة السنوات السابقة.

17. الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية

يتكون الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		مقتناة بالتكلفة المطفأة
		استثمارات
3,985	1,834	مربحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
23,457	49,821	مربحات لدى البنوك والمؤسسات المالية
206	1,094	أرباح من الاستثمار في صكوك
		التمويل
320,470	392,994	بيع آجل
331,369	358,306	بيع بالتقسيط
2,943	6,326	إجارة
45,504	50,178	مشاركة
727,934	860,553	الإجمالي

18. العائد على الودائع والمطلوبات المالية

يتكون العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
3,521	5,892	حسابات البلاد
21,427	15,147	ودائع استثمارية بأجل من العملاء والمؤسسات المالية
24,948	21,039	الإجمالي

19. رسوم ودخل العمولات، صافي

تتكون رسوم ودخل العمولات، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		دخل أتعاب ورسوم الخدمات المصرفية
82,044	97,904	رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
29,161	44,726	عمولات وساطة
15,574	40,369	رسوم إصدار الاعتمادات المستندية
325,829	424,323	رسوم حوالات
22,379	31,635	رسوم إدارية (صناديق استثمار وأخرى)
67,058	47,595	رسوم إدارية لمنح التسهيلات
20,138	33,592	رسوم حفظ المستندات
5,527	13,273	أخرى
567,710	733,417	إجمالي إيرادات الرسوم
		مصاريف أتعاب ورسوم الخدمات المصرفية
101,270	76,647	رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع
2,840	3,481	رسوم مدفوعة للوسطاء
5,304	7,989	أخرى
109,414	88,117	إجمالي مصاريف الرسوم
458,296	645,300	رسوم ودخل العمولات، صافي

20. الدخل من توزيعات الأرباح

يتكون الدخل من توزيعات الأرباح للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
10,884	11,717	إستثمارات متاحة للبيع

21. مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

تتكون مكاسب الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
7,396	5,225	إستثمارات متاحة للبيع

22. دخل العمليات الأخرى

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
2,582	1,356	مكاسب بيع ممتلكات و معدات
1,928	264	أخرى
4,510	1,620	الإجمالي

23. رواتب ومزايا الموظفين

تعويضات متغيرة مدفوعة				تعويضات ثابتة				عدد الموظفين		
أسهام				نقداً						
بآلاف الريالات السعودية				بآلاف الريالات السعودية						
2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	
2,938	4,675	-	-	2,938	4,675	10,773	13,349	8	7	كبار التنفيذيين (تتطلب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)
7,248	21,743	-	-	7,248	21,743	160,775	198,811	1,595	1,869	موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر (تشمل موظفي خدمة العملاء)
1,840	2,458	-	-	1,840	2,458	29,037	34,656	116	138	الموظفين الذين يقومون بمهام الرقابة
4,872	8,427	-	-	4,872	8,427	86,679	96,032	528	526	أخرى
-	-	-	-	-	-	27,180	28,506	211	300	موظفين بعقود خارجية
16,898	37,303	-	-	16,898	37,303	314,444	371,354	2,458	2,840	اجمالي
						25,039	61,959			تعويضات متغيرة مستحقة
						109,494	84,044			مزايا موظفين أخرى
						448,977	517,357			اجمالي رواتب ومزايا الموظفين

23. رواتب ومزايا الموظفين (تتمة)

لدى البنك سياسة شاملة للرواتب والتعويضات تهدف إلى توظيف وتدريب و تطوير و ترقية الموظفين وكذلك الإبقاء على المواهب المتميزة، الذين يساهمون في تحقيق أهداف و تطلعات البنك. كما تهدف هذه السياسة إلى التأكد أن لدى البنك، وفي جميع الأوقات، عدد كافي من الموظفين المؤهلين القادرين على إدارة مهامهم بطريقة تحقق أهداف البنك على المدى القصير والطويل بما يتوافق مع السياسة العامة للمخاطر لدى البنك. وكذلك يحفز البنك التوظيف الداخلي لتزويد الموظفين الحاليين بفرص التطوير الوظيفي بشرط عدم وجود تعارض مع موظفي الوحدة الحاليين.

تشمل سياسة التعويضات بالإضافة إلى المكافآت والمزايا الشهرية، هيكل الحوافز لجميع الموظفين بناء على أداء البنك ككل، أداء المجموعة/ القطاع/ القسم المعني وأداء كل موظف على حدة. تقيم جميع هذه العوامل على أساس الفترات ويتم اطلاع الجهات المختصة بالنتائج والتي على أساسها يتم إعلان المكافآت في نهاية الفترة المحاسبية.

قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المكافآت والتعويضات، و تتكون هذه اللجنة من

1. الاستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس - رئيس
2. الاستاذ ناصر بن محمد السبيعي - عضو
3. الاستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن - عضو
4. الاستاذ محمد بن عبدالله القويز - عضو
5. الاستاذ خالد بن صالح الهذال - عضو

تتمثل مهام اللجنة في مراقبة نظام المكافآت و التعويضات و إعداد تقارير دورية و تقييم كفاءة هذا النظام ومقارنتها بالمنافسين.

24. المكاسب غير تشغيلية

قام البنك خلال السنة ببيع قطعة الأرض المدرجة ضمن بند الموجودات الأخرى بقيمة دفترية بلغت 280 مليون ريال سعودي. وقام البنك بالاستحواذ على قطعة الأرض في عام 2007 لاستخدامه الخاص. وتم بيع قطعة الأرض بمبلغ قدره 653 مليون ريال سعودي.

علماً بأن البنك قد قام بمنح الشركة المشترية ("الشركة") تمويل بيع أجل بمبلغ 503 مليون ريال سعودي الذي تم استخدامه بالكامل. بناء على شروط التمويل، يتم تسديد التمويل على دفعتين في فبراير 2013 وأغسطس 2013. و نتيجة للبيع حقق البنك مكاسب غير تشغيلية بمبلغ 373 مليون ريال سعودي وتبلغ حصة السهم من المكاسب غير تشغيلية 1.2 ريال سعودي لكل سهم.

إن هذا التمويل منح بضمانات شخصية من ملاك الشركة المقترضة بالإضافة إلى صك الأرض الذي تم الاحتفاظ به تحت اسم البنك حتى يتم تحصيل كامل مبلغ التمويل.

25. ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الاساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012 و 2011 على أساس صافي الدخل مقسوماً على عدد الأسهم القائمة والبالغ 300 مليون سهم كما في 31 ديسمبر 2012 و 2011.

26. النقدية وما في حكمها

يتكون بند النقدية و ما في حكمها الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر كالتالي:

2012	2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
نقدية	1,153,106
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)	4,353,930
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)	3,538,359
الإجمالي	9,007,824

27. قطاعات الأعمال

يقوم البنك بتحديد القطاعات التشغيلية، بناءً على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن المكونات المملوكة للبنك والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بصفتها الجهة المتخذة للقرارات الرئيسية من أجل تحديد مصادر القطاعات وتقييم أدائها. يمارس البنك نشاطه الرئيسي في المملكة العربية السعودية. لأغراض إدارية يتكون البنك من خمسة قطاعات مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)	:	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالدائع، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات	:	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالودائع والتمويل والخدمات التجارية للعملاء.
قطاع الخزينة	:	يشمل التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى وتقديم خدمات الخزينة لكافة القطاعات.
قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	:	يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
أخرى	:	وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الأخرى.

تتم جميع المعاملات بين القطاعات المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. وإن مصاريف القطاعات المساندة والإدارة العامة تحمل على قطاعات الأعمال بناءً على المعايير المعتمدة.

(1) فيما يلي تحليلاً إجمالياً لموجودات ومطلوبات البنك ودخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

2012 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	9,780,498	11,572,550	7,567,538	763	856,152	29,777,501
مصاريف رأسمالية	35,748	192	66	2,155	58,285	96,446
إجمالي المطلوبات	16,498,105	7,320,370	493,979	85,762	1,008,469	25,406,685
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	343,785	444,297	51,432	-	-	839,514
رسوم ودخل العملات وأخرى، صافي	657,136	55,203	73,823	63,116	48,588	897,866
إجمالي دخل العمليات	1,000,921	499,500	125,255	63,116	48,588	1,737,380
مخصص خسائر التمويل، صافي	82,751	192,469	-	-	-	275,220
إستهلاك و إطفاء	75,049	11,590	1,110	271	-	88,020
إجمالي مصاريف العمليات	733,001	370,094	32,350	33,298	-	1,168,743
صافي الدخل التشغيلي	267,920	129,406	92,905	29,818	48,588	568,637
مكاسب غير تشغيلية	-	-	-	-	373,167	373,167
صافي دخل السنة	267,920	129,406	92,905	29,818	421,755	941,804

2011 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,507,819	9,832,503	9,322,791	791	1,063,265	27,727,169
مصاريف رأسمالية	54,149	69	6	188	29,223	83,635
إجمالي المطلوبات	14,094,315	8,952,875	412,581	3,892	847,256	24,310,919
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	350,844	321,881	18,581	-	11,680	702,986
رسوم ودخل العملات وأخرى، صافي	444,918	86,274	74,610	42,940	21,780	670,522
إجمالي دخل العمليات	795,762	408,155	93,191	42,940	33,460	1,373,508
مخصص خسائر التمويل، صافي	81,509	170,733	-	-	-	252,242
إستهلاك و إطفاء	77,181	10,172	965	371	-	88,689
إجمالي مصاريف العمليات	650,848	334,907	32,259	25,869	-	1,043,883
صافي دخل السنة	144,914	73,248	60,932	17,071	33,460	329,625

(2) فيما يلي تحليلاً لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك لكل قطاع من قطاعات الأعمال البنك:

2012				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,540,492	10,715,184	7,676,005	25,931,681
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	1,784,664	-	1,784,664
2011				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	5,514,880	8,264,866	7,054,737	20,834,483
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	1,422,325	-	1,422,325

تشتمل مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل، كما تشتمل مخاطر الائتمان على المعادل الائتماني لقيمة التعهدات والالتزامات.

28. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة البنك لعدد من المخاطر المالية، والتي يتم تقويمها عن طريق التحليل والتقييم والموافقة وإدارة بعض المخاطر أو عدد من المخاطر. إن المخاطر تعد جوهر النشاط البنكي، تحيط هذه المخاطر بجميع من يعمل في مجال الأسواق المالية. لذا يهدف البنك إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطرة والإيرادات وتقليل الآثار السلبية على أدائه المالي وزيادة المنفعة للمساهمين.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة للتخفيف والتحكم في هذه المخاطر. يقوم البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر باستمرار لعكس أي تغييرات في الأسواق، المنتجات والتعامل بإتباع أفضل الممارسات.

تتم إدارة المخاطر بالبنك من خلال مجموعة إدارة المخاطر والائتمان والتي تعمل بموجب سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم مجموعة إدارة المخاطر والائتمان بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية العاملة بالبنك. وفيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي: مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة ومخاطر السوق. مخاطر السوق تتضمن مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر العوائد ومخاطر أسعار السوق.

29. مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم تمكن طرف ما من الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية ما مما يؤدي لتكبد الطرف الآخر خسائر مالية. وتقع عمليات تعرض الائتمان للمخاطر بشكل رئيسي في نشاطات التمويل والاستثمار. كذلك، توجد مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والالتزامات لمنح الائتمان.

يقوم البنك بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما يقوم البنك باستخدام درجات تصنيف صادرة من وكالات تصنيف رئيسية عند توفرها.

يحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، تقليلص التعاملات مع أطراف معينة، والتقييم المستمر للملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى. وقد تم إعداد سياسات البنك الخاصة بإدارة المخاطر لديه بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدوداً مناسبة وسياسات، ووسائل للسيطرة على المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، يقوم البنك بإدارة التعرضات الائتمانية المرتبطة بنشاطات التداول وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة عامة، وترتيبات ضمانات مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

يحصل تركيز مخاطر الائتمان عندما يكون هناك عدد من الأطراف الأخرى مرتبطين بنشاطات عملية متشابهة، أو عمليات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم صفات اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

ويدل تركيز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

يسعى البنك إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال التنوع لضمان عدم حصول تركيز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات عملية محددة، كما أنه يلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك يسعى البنك إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمانات، ومن ثم طلب المزيد من الضمانات وفق الاتفاقية التي تحدد ذلك، كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم استنتاجها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

يقوم البنك بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديه بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تم تبيان تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح 6 (ب). ولمعرفة تفاصيل مكونات التمويل يمكن الرجوع إلى الإيضاح 7، للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح 16. وللمعلومات حول الحد الأقصى لتعرض الائتمان ومخاطر الائتمان لدى البنك حسب قطاعات الأعمال وعلى المستوى الإجمالي، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 27 (2).

1) التركيز الجغرافي

أ- فيما يلي التركيز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان التابعة لها كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية						2012
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي	
الموجودات						
2,932,369	-	-	-	-	2,932,369	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
6,575,466	86,998	21,330	255,575	1,994,876	4,216,687	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي
1,537,260	-	-	-	-	1,537,260	الاستثمارات، صافي
18,255,676	-	-	-	-	18,255,676	التمويل، صافي
29,300,771	86,998	21,330	255,575	1,994,876	26,941,992	الإجمالي المطلوبات
570,830	497	-	-	376,573	193,760	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى
23,741,624	-	-	-	-	23,741,624	ودائع العملاء
24,312,454	497	-	-	376,573	23,935,384	الإجمالي
3,798,066	-	-	-	-	3,798,066	التعهدات والالتزامات المحتملة
1,784,664	-	-	-	-	1,784,664	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة
بآلاف الريالات السعودية						2011
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي	
الموجودات						
5,766,435	12,206	12,102	-	43,959	5,834,702	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
2,676,210	2,345,248	1,366,223	39,934	26,751	6,454,366	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي
951,458	-	-	-	-	951,458	الاستثمارات، صافي
13,779,746	-	-	-	-	13,779,746	التمويل، صافي
23,173,849	2,357,454	1,378,325	39,934	70,710	27,020,272	الإجمالي المطلوبات
318,813	100,517	1,682	-	825	421,837	أرصدة للبنوك والمؤسسات مالية الاخرى
23,037,934	-	-	-	-	23,037,934	ودائع العملاء
23,356,747	100,517	1,682	-	825	23,459,771	الإجمالي
2,745,394	-	-	-	-	2,745,394	التعهدات والالتزامات المحتملة
1,422,325	-	-	-	-	1,422,325	مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة خارج قائمة المركز المالي إلى معامل مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل باستخدام معامل تحويل ائتمانية محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معامل التحويل الائتمانية لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام البنك بالوفاء بالتزاماته.

ب- التوزيع الجغرافي للاستثمارات والموجودات التمويلية التي انخفضت قيمتها ومخصصات انخفاض الاستثمارات والموجودات التمويلية:

بآلاف الريالات السعودية					
2012	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى
الإجمالي					
التمويل غير العامل	752,302	-	-	-	-
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	1,094,019	-	-	-	-
الموجودات المالية الأخرى غير عاملة	-	96,263	-	-	-
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	-	96,263	-	-	-
2011					
التمويل غير العامل	685,215	-	-	-	-
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	884,079	-	-	-	-
الموجودات المالية الأخرى غير عاملة	-	96,263	-	-	-
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	-	96,263	-	-	-

30. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

أ) معدل العائد

تتمثل مخاطر العائد المستلمة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية والتي قد تتغير إستجابة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق. لاتوجد لدى البنك أية تعرضات جوهرية لتأثيرات التغيرات في معدل العائد السائد في السوق على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في القوائم المالية على أساس القيمة المطفأة.بالإضافة الى ذلك، فان جزءاً كبيراً من التزامات البنك لا يحمل اية عوائد.

ب) مخاطر اسعار العملات الاجنبية

(1) يتعرض البنك لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، وتقوم الإدارة بوضع حدود مستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصاً لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية			
2012	ريال سعودي	عملات أجنبية	2011
ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,806,827	125,542	5,766,435
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5,749,811	825,655	4,516,649
إستثمارات، صافي	1,537,260	-	951,458
التمويل، صافي	17,932,415	323,261	13,426,778
ممتلكات ومعدات، صافي	336,225	-	328,436
موجودات أخرى	140,411	94	378,305
الإجمالي	28,502,949	1,274,552	25,368,061

2011		2012		بآلاف الريالات السعودية
عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	
المطلوبات و حقوق المساهمين				
417,687	4,150	395,564	175,266	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى
1,296,752	21,741,182	421,387	23,320,237	ودائع العملاء
13,061	838,087	11,524	1,082,707	مطلوبات أخرى
-	3,416,250	-	4,370,816	حقوق المساهمين
1,727,500	25,999,669	828,475	28,949,026	الإجمالي

جزء جوهري من تعرض البنك لمخاطر صافي العملات الأجنبية يتمثل في الدولار الأمريكي والمثبت سعر صرفه مقابل الريال السعودي، لا تعتبر مخاطر أسعار العملات الأجنبية الأخرى جوهريّة، نتيجة لذلك فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهريّة من العملات الأجنبية.

(2) مركز العملات

فيما يلي تحليلاً بالمخاطر الجوهريّة الهامة كما في نهاية السنة بشأن مخاطر أثر التقلبات في العملات الأجنبية:

2011 بآلاف الريالات السعودية دائن (مدين)	2012 بآلاف الريالات السعودية دائن (مدين)	
513,133	381,186	دولار أمريكي
3,495	6,108	دينار كويتي
19,591	11,085	روبية باكستانية
53,861	11,336	ريال قطري
9,024	17,458	درهم إماراتي
8,478	3,617	جنيه مصري
24,026	15,287	أخرى
631,608	446,077	الإجمالي

قام البنك بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد لإمكانية التغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض البنك لتقلبات العملات الأجنبية.

ج) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. فيما يلي الأثر على استثمارات الأسهم المملوكة والمتاحة للبيع بسبب التغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات الأسهم مع بقاء كافة البنود الأخرى القابلة للتغيير ثابتة:-

31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2012		مؤشرات السوق
الأثر بآلاف الريالات	نسبة التغير في قيمة السهم	الأثر بآلاف الريالات	نسبة التغير في قيمة السهم	
20,109	10±	28,672	10±	مؤشر تداول
3,000	2±	3,000	2±	غير متداولة

31. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها وكذلك أوراق مالية قابلة للتداول. يمثل الجدول أدناه ملخصاً باستحقاقات الموجودات والمطلوبات للبنك. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة و حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي و لم يتم الأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما هو محدد بتاريخ الاحتفاظ بوائج البنك. إن المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصوصة، بينما يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة الملزمة بناء على التدفقات النقدية غير المخصوصة المتوقعة.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركة التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2011: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2011: 4%) من إجمالي الودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً (30 يوم). كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

(أ) فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات و حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية					
2012	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	1,388,100	-	-	-	1,388,100
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	-	1,544,269
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5,711,336	864,130	-	-	6,575,466
استثمارات، صافي	1,100,539	-	-	-	436,721
التمويل، صافي	3,904,315	6,663,250	6,941,791	746,320	-
الممتلكات والمعدات، صافي	-	-	-	-	336,225
موجودات أخرى	-	-	-	-	140,505
إجمالي الموجودات	12,104,290	7,527,380	6,941,791	746,320	2,457,720
المطلوبات و حقوق المساهمين					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	570,830	-	-	-	-
ودائع العملاء	22,423,692	1,317,932	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,094,231
حقوق المساهمين	-	-	-	-	4,370,816
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	22,994,522	1,317,932	-	-	5,465,047

بآلاف الريالات السعودية					
2011	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق
الإجمالي					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,653,894	-	-	-	4,653,894
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	-	1,180,808
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5,329,915	1,124,451	-	-	6,454,366
استثمارات، صافي	200,107	400,264	-	-	951,458
التمويل، صافي	2,719,249	4,454,573	5,694,561	911,363	13,779,746
الممتلكات والمعدات، صافي	-	-	-	-	328,436
موجودات أخرى	-	-	-	-	378,461
إجمالي الموجودات	12,903,165	5,979,288	5,694,561	911,363	27,727,169
المطلوبات و حقوق المساهمين					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	421,837	-	-	-	421,837
ودائع العملاء	21,868,799	1,167,635	1,500	-	23,037,934
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	851,148
حقوق المساهمين	-	-	-	-	3,416,250
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	22,290,636	1,167,635	1,500	-	27,727,169

(ب) فيما يلي تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية كما في 31 ديسمبر،

بآلاف الريالات السعودية					
2012	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق
الإجمالي					
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	570,921	-	-	-	570,921
ودائع العملاء	22,423,908	1,330,083	-	-	23,753,991
2011					
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	421,858	-	-	-	421,858
ودائع العملاء	21,868,824	1,177,063	1,509	-	23,047,396

32. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

- القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف راغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدره.
- يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:
- المستوى 1 :** الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)
- المستوى 2 :** الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.
- المستوى 3 :** طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
2012				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	286,721	-	150,000	436,721
2011				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	201,087	-	150,000	351,087

يمثل المستوى الثالث من الاستثمارات استثمارات متاحة للبيع غير متداولة ومسجله بالتكلفة لعدم امكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (ايضاح 6 ج)).

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. إن القيمة العادلة للتمويل، الأرصدة لدى البنوك، الأرصدة للبنوك والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن أسعار العملات الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك.

33. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ – أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم

2012	2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
بيع آجل	1,601,817
مشاركة	34,663
التعهدات والالتزامات المحتملة	67,965
حسابات جارية	20,726
حساب البلاد	1,583
1,073,879	45,415
21,441	23,598
651	

يقصد بكبار المساهمين هم أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب – صناديق البنك الإستثمارية

كان هناك أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما هي في 31 ديسمبر:

2012	2011
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	7,286
	5,274

ج - الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
21,233	62,639	دخل التمويل
743	197	الدخل من التعهدات و الالتزامات المحتملة
11,043	13,082	أتعاب إدارة - صناديق البلاد الإستثمارية
4,180	3,729	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
37,304	41,963	رواتب ومكافآت و بدلات أعضاء الإدارة التنفيذية

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الاشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية لقيام بإعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

34. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة البنك في الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال بصورة يومية. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي في الإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي الى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو لا تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%

(غير مدققة)

2011	2012	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
17,182,708	22,005,550	الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
2,167,026	2,629,094	الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية
631,838	451,388	الموجودات المرجحة لمخاطر السوق
19,981,572	25,086,032	إجمالي الركنة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر
3,086,625	3,429,012	رأس المال الأساسي
572,528	1,216,873	رأس المال المساند
3,659,153	4,645,885	إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند
		نسبة كفاية رأس المال
15.45%	13.67%	نسبة رأس المال الأساسي
18.31%	18.52%	نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند

35. خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

يقدم البنك خدمات إدارة الاستثمار والوساطة لعملائه من خلال شركته التابعة شركة البلاد للاستثمار. تتضمن الخدمات إدارة ستة صناديق إستثمارية (2011: خمسة صناديق إستثمارية). بموجودات يبلغ إجماليها 979 مليون ريال سعودي (2011: 795 مليون ريال سعودي). تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع لرقابة شرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات متخصصين خارجيين. كما يدير البنك محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائه. لا تشمل القوائم المالية للبنك على القوائم المالية لهذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة. تم إيضاح المعاملات التي تتم بين البنك وهذه الصناديق تحت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح 33).

36. إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 2

بناءً على بازل 2 الركيزة الثالثة، يجب الإفصاح عن بعض الإفصاحات الكمية والنوعية المحددة. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم تخضع هذه الإفصاحات للفحص أو المراجعته من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين.

37. المعايير الدولية التي صدرت ولم يتم تطبيقها

أ – معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية الجديدة أو المعدلة

اختار البنك عدم التطبيق المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة / المعدلة والتي صدرت ولكن لم يتم تفعيلها لسنوات البنك المحاسبية التي تبدأ بعد 1 يناير 2013 والتي يقوم البنك حالياً بدراساتها وتقييم أثر تطبيقها:

أ) معيار التقارير المالية الدولي 9 الأدوات المالية (2010)

النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2015. شملت التعديلات متطلبات التصنيف والقياس للالتزامات المالية مقابل متطلبات الشطب الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية – القياس والتسجيل

ب) معيار التقارير المالية الدولي 10 توحيد القوائم المالية

حل هذا المعيار محل المتطلبات المدرجة سابقاً بمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 القوائم المالية المنفصلة والموحدة و (SIC-12) – توحيد المنشآت ذات الغرض الخاص ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013. ويقدم المعيار نموذج واحد للتوحيد لكل المنشآت بناءً على السيطرة، بغض النظر عن طبيعة المستثمر (سواء كانت المنشأة مسيطر عليها من خلال حقوق التصويت أو من خلال ترتيبات تعاقدية كما هو سائد في حالة المنشآت بغرض خاص)

ج) معيار التقارير المالية الدولية 11 الترتيبات المشتركة

حل المعيار محل معيار المحاسبة الدولية رقم 31 المصالح في المشاريع المشتركة – ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013. يتطلب المعيار الطرف في ترتيبات مشتركة من تحديد طبيعة الترتيبات المشتركة المرتبط بها بتقييم حقوقه والتزاماته ومن ثم حساب تلك الحقوق والواجبات وفقاً لهذا النوع من الترتيبات المشتركة.

د) معيار التقارير المالية الدولي 12 الإفصاح عن المصالح في وحدات أخرى

يتطلب إفصاح شامل للمعلومات التي تمكن مستخدم التقارير المالية من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة، والمصالح في الوحدات الأخرى، وآثار تلك المصالح على مركزها المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013.

هـ) معيار التقارير المالية الدولي 13 قياس القيمة العادلة

حل محل الارشادات لقياس القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية- المحاسبة من خلال معيار موحد ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013. وقد عرفت المعايير الدولية للتقارير المالية القيمة العادلة وقدمت إرشادات عن كيفية تحديد القيمة العادلة، كما طلت الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة. وبشكل عام لم يتغير المعيار 13 من المتطلبات فيما يخص أي بنود التي يجب قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013.

2- التعديلات على معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية

اختار البنك عدم التطبيق المبكر للتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية الحالية التالية والتي صدرت من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتي يقوم البنك حالياً بدراساتها وتقييم أثر تطبيقها:

(أ) تعديلات المعيار الدولي رقم 1 - عرض القوائم المالية- :

تم التعديل لتوضيح طريقة عرض عمليات أخرى بقائمة الدخل الشامل، ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013

(ب) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية (7) - إفصاحات الأدوات المالية :-

تم تعديل متطلبات الإفصاح بالمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (7) بإضافة معلومات عن الأدوات المالية المثبتة والتي حددت طبقاً للفقرة لمعيار المحاسبة الدولية رقم 32، كما تطلبت أيضاً معلومات عن الأدوات المالية المثبتة وخاضعة للترتيبات قابلة للتنفيذ لاتفاقات المعاوضة، حتى ولو لم يتم تعيينها بموجب المعيار المحاسبي الدولي (32) ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013.

(ج) تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (32) عرض الأدوات المالية:

تم التعديل لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بشروط المقابلة ويسري اعتباراً من 1 يناير 2014.

(د) معيار المحاسبة الدولي 19 - مزايا الموظفين:-

التعديلات لمعيار المحاسبة الدولي 19 يقوم بتجريد الخيار بتأجيل الاعتراف باحتساب الأرباح والخسائر، جميع التعديلات في خطة قيمة مزايا الموظفين يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013.

(هـ) التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 27) - البيانات المالية المنفصلة (2011):

النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013 والذي يتعلق بمتطلبات فصل البيانات المالية والتي لم يتم بشكل كبير تعديلها طبقاً للمعيار IAS27 - متطلبات القوائم المالية المنفصلة والموحدة . متطلبات توحيد القوائم المالية تم إدراجها بمعيار التقارير المالية الدولية رقم 10 القوائم المالية الموحدة.

(و) معيار المحاسبة الدولي رقم 28 - الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) :

النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013، وترجع أغلب التعديلات نتيجة إدراج المشروعات المشتركة في المعيار 28 (2011) ولم يغير هذا التعديل النهج الأساسية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم.

(ز) نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية التحسينات السنوية علمه معايير التقارير المالية الدولية 2009-2011 والتي تحتوي على تعديلات علمه المعايير التالية مع التعديلات اللاحقة لغيرها من المعايير والتفسيرات مع تطبيقها اعتباراً من 1 يناير 2013:

- المعايير الدولية للتقارير المالية 1 الاعتماد للمرة الأولى على المعايير الدولية للتقارير المالية: التطبيق المتكرر للمعايير الدولية للتقارير المالية 1 والاقتراض بإقصاء التكلفة.
- معيار المحاسبة الدولي 1 عرض القوائم المالية: المعلومات التي تم مقارنتها فيما بعد بالحد الأدنى من المتطلبات والعرض الافتتاحي للقوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها.
- معيار المحاسبة الدولي 16 - الممتلكات والمعدات : تصنيف صيانة المعدات.
- معيار المحاسبة الدولي 32 - عرض الأدوات المالية : عواقب ضريبة الدخل من التوزيعات.
- معيار المحاسبة الدولي 34 - التقارير المالية المرحلية: الموجودات والمطلوبات للقطاع.

(ح) كيانات الاستثمار (تعديلات علمه المعايير الدولية للتقارير المالية 12.10 و معيار المحاسبة الدولي 27:

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية سريان تطبيق التعديلات اعلاه اعتباراً من 1 يناير 2014 مع استثناء توطيد الزامية تأهيل الكيان الاستثماري المطلوب احساب كيانات الاستثمار تحت الرقابة فضلاً عن الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة . الاستثناء الوحيد يكون في الشركات الزميلة التي تعتبر تمديد أنشطة الكيان الاستثماري.

38. برنامج أسهم الموظفين

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

2011	2012	
17 ديسمبر 2011	12 مايو 2012	تاريخ المنح
1 يناير 2014	1 يناير 2015	تاريخ الاستحقاق
159,000	319,624	عدد الأسهم المعروضة بتاريخ المنح
19.60	28.20	سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)
3,116	9,013	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)
3 سنوات	3 سنوات	فترة المنح
إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة	شرط المنح
أسهم	أسهم	طريقة التسوية
2011	2012	حركة عدد الأسهم هي كما يلي:
-	159,000	في بداية العام
159,000	319,624	الأسهم الممنوحة خلال العام
-	41,100	الأسهم المصادرة
-	-	المستعمل
159,000	437,524	في نهاية العام

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

39. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

40. اعتماد القوائم المالية

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 1 ربيع الآخر 1434هـ الموافق 11 فبراير 2013م

إفصاحات بازال II
الكمية والنوعية

كما في 31 ديسمبر 2012
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني : هيكل رأس المال

القيمة	مكونات رأس المال
	رأس المال الأساسي - الشريحة الأولى
3,000,000	رأس المال المؤهل المدفوع
112,554	الإحتياطيات المؤهلة
134,653	الإحتياطي النظامي
(22,099)	الإحتياطيات الأخرى
316,458	أرباح مبقاة
3,429,012	إجمالي الشريحة الأولى
275,069	مخصصات عامة مؤهلة
941,804	ربح الفترة
1,216,873	إجمالي الشريحة الثانية
4,645,885	إجمالي رأس المال المؤهل

كما في 31 ديسمبر 2012
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث: كفاية رأس المال

المحفظة	مبلغ التعرض	رأس المال المطلوب
السيادية والبنوك المركزية	-	-
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	1,639,564	-
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	6,173,506	165,762
الشركات	7,641,065	611,285
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	6,206,341	372,380
تمويل الشركات الصغيرة	31,604	1,896
الرهونات	-	-
السكنية	1,474,611	117,969
التجاري	3,301,772	264,142
التسديد	-	-
الأسهم	1,479,260	30,298
التمويل المتأخر	57,804	4,624
أخرى	2,171,494	49,314
الإجمالي	30,177,021	1,617,671

كما في 31 ديسمبر 2012
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث : كفاية رأس المال					
مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي	
-	-	36,111	-	36,111	النهج الموحد

الجدول الثالث : كفاية رأس المال	
رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات	رأس المال المطلوب
المؤشرات الأساسية للنهج الموحد	210,328

الجدول الثالث : كفاية رأس المال	
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى
	%
18.52	13.67
المستوى الموحد	

كما في 31 ديسمبر 2012 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

المحفظة	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان على مدى الفترة
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	1,639,564	1,871,297
أخرى	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	6,295,669	7,414,884
الشركات	9,342,754	8,528,462
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	6,206,341	5,434,283
تمويل الشركات الصغيرة	61,642	67,833
الرهونات		
السكنية	1,474,611	1,465,633
التجاري	3,301,772	3,227,677
التسديد	-	-
الأسهم	1,479,260	956,631
التمويل المتأخر	57,804	37,552
أخرى	2,171,494	2,352,141
الإجمالي	32,030,911	31,356,394

كما في 31 ديسمبر 2012 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

المنطقة الجغرافية							المحفظة
الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	"المملكة العربية السعودية	
السيادية والبنوك المركزية							
1,639,564	-	-	-	-	-	1,639,564	مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية
-	-	-	-	-	-	-	أخرى
-	-	-	-	-	-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات القطاع العام
6,295,669	-	-	-	-	2,053,081	4,242,588	البنوك وشركات الأوراق المالية
9,342,754	-	-	-	-	-	9,342,754	الشركات
6,206,341	-	-	-	-	-	6,206,341	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
61,642	-	-	-	-	-	61,642	تمويل الشركات الصغيرة
الرهونات							
1,474,611	-	-	-	-	-	1,474,611	السكنية
3,301,772	-	-	-	-	-	3,301,772	التجاري
-	-	-	-	-	-	-	التسنييد
1,479,260	-	-	-	-	-	1,479,260	الأسهم
57,804	-	-	-	-	-	57,804	التمويل المتأخر
2,171,494	27,913	21,330	124,577	277,394	76,289	1,643,991	أخرى
32,030,910	27,913	21,330	124,577	277,394	2,129,370	29,450,326	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2012

بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

المحفظة	الحكومية وشبه الحكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة وصيد الأسماك	التصنيع	التعدين	الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	البناء والتشييد	التجارة والاتصالات	النقل والخدمات	القروض الشخصية وبطاقات الائتمان	أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية												-
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	1,639,564	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,639,564
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-	6,295,669	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,295,669
الشركات	-	-	710,897	1,939,488	-	-	1,452,435	2,422,929	3,046	1,118,778	1,695,181	9,342,754
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,206,341	-	6,206,341
تمويل الشركات الصغيرة	-	-	225	2,866	-	-	12,333	27,777	-	7,578	10,863	61,642
الرهونات السكنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,474,611
التجاري	-	-	-	-	-	-	3,301,772	-	-	-	-	3,301,772
التسديد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,100,539	27,627	19,203	45,155	21,735	-	4,359	-	26,776	14,192	219,674	1,479,260
التمويل المتأخر	-	-	-	-	-	-	9,160	14,146	-	1,265	12,497	57,804
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,171,494	2,171,494
الإجمالي	2,740,103	6,323,296	730,325	1,987,509	21,735	-	4,780,059	2,464,851	29,822	1,141,812	7,701,689	32,030,911

كما في 31 ديسمبر 2012
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة										
المحفظة	تفاصيل الإستحقاقات									
	الإجمالي	أقل من 8 أيام	30-8 يوم	90-30 يوم	180-90 يوم	360-180 يوم	1-3 سنة	3-5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق	أكثر من 5 سنوات
السيادية والبنوك المركزية										
مؤسسة النقد العربي السعودي و	1,639,564	-	-	-	-	-	-	-	-	1,639,564
الحكومة السعودية										
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	340,500	3,592,210	1,396,009	890,456	75,143	168	729	455	6,295,669	
الشركات	248,322	832,414	1,462,213	1,811,966	3,260,297	1,168,923	361,697	196,922	9,342,754	
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	113,017	26,966	280,311	420,244	814,622	3,029,440	1,519,685	2,055	6,206,341	
تمويل الشركات الصغيرة	2,016	3,287	8,005	5,962	12,694	21,172	5,366	3,140	61,642	
الرهونات										
السكنية	12,884	1,693	22,337	33,641	70,006	300,564	297,871	735,613	1,474,611	
التجاري	10,385	168,004	925,016	359,488	1,272,401	345,175	36,154	185,150	3,301,772	
التسنييد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأسهم	1,100,539	-	-	-	-	-	-	378,721	1,479,260	
التمويل المتأخر	-	-	-	-	-	-	-	57,804	57,804	
أخرى	1,694,764	-	-	-	-	-	-	476,730	2,171,494	
الإجمالي	5,161,991	4,624,573	4,093,891	3,521,758	5,505,163	4,865,442	2,221,503	913,255	1,123,335	32,030,910

كما في 31 ديسمبر 2012
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، F)											
القطاعات	قروض	القروض المتأخرة	متعثر	العمر الائتماني للقروض المخفضة (أيام)				مخصصات محددة			
	مخفضة	(>90 يوم) وغير									
		مخفضة		أقل من 90	90 - 180	180 - 360	أكثر من 360	محمل على	معدم خلال	رصيد نهاية	المخصصات العامة
								الفترة	الفترة	الفترة	
القطاع الحكومي وشبة الحكومي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القطاع البنكي والشركات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القطاع الزراعي وصيد الاسماك	-	-	-	-	-	-	-	(1,410)	-	-	15,346
القطاع الصناعي	308,360	-	308,360	-	-	2,814	305,546	(2,359)	(49,895)	308,363	37,480
قطاع التعدين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الكهرباء، الماء، الغاز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
والخدمات الصحية											
قطاع البناء والمقاولات	35,213	-	35,213	47,456	1,021	34,193	-	24,522	(4,050)	26,054	84,568
القطاع التجاري	94,220	-	94,220	918	-	53,341	40,880	39,721	(11,334)	80,074	44,000
قطاع النقل و الاتصالات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	43
قطاع الخدمات	54,394	-	54,394	514	1,780	-	52,615	(223)	-	53,130	19,098
القروض الاستهلاكية و بطاقات	69,323	-	69,323	108,103	14,029	20,060	35,235	20,853	(2)	48,586	161,197
الائتمان											
اخرى	190,792	-	190,792	132,473	-	50,000	140,792	37,500	-	178,292	37,788
الإجمالي	752,302	-	752,302	289,464	16,829	160,407	575,067	118,605	(65,280)	694,499	399,520

كما في 31 ديسمبر 2012 بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، G)

المخصصات العامة	مخصصات محددة	العمر الائتماني القروض المتأخرة السداد (أيام)				قروض مخفضة	التوزيع الجغرافي
		أكثر من 360	180 - 360	90 - 180	أقل من 90		
399,520	694,499	575,067	160,407	16,829	289,464	752,302	المملكة العربية السعودية
-	-	-	-	-	-	-	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط
-	-	-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	-	-	أمريكا الشمالية
-	-	-	-	-	-	-	دول جنوب شرق آسيا
-	-	-	-	-	-	-	دول أخرى
399,520	694,499	575,067	160,407	16,829	289,464	752,302	الإجمالي

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الائتمان : الإفصاحات العامة

مطابقة التغيرات في مخصص انخفاض القروض (جدول 4، H)

المخصصات العامة	مخصصات محددة	
242,903	641,175	الرصيد في بداية العام
138,856	71,085	المبالغ المجنبه (المعكوسة) خلال الفترة
17,761	(17,761)	المحول بين المخصصات
399,520	694,499	الرصيد كما في نهاية العام

كما في 31 ديسمبر 2012

بآلاف الريالات السعودية

الجدول الخامس : مخاطر الائتمان، افصاحات تتعلق بالنهج الموحد

الخصم	غير مصنف	أوزان المخاطر الأخرى	%150	%100	%75	%50	%35	%20	%0	
										السيادية والبنوك المركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,639,564	مؤسسة النقد العربي السعودي
										والحكومة السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أخرى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	2,813		2,903,633	-	3,389,223	-	البنوك وشركات الأوراق المالية
-	-	-	-	9,342,754	-	-	-	-	-	الشركات
-	-	-	-	-	6,206,341	-	-	-	-	تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية
-	-	-	-	-	61,642	-	-	-	-	تمويل الشركات الصغيرة
										الرهونات
-	-	-	-	1,474,611	-	-	-	-	-	السكنية
-	-	-	-	3,301,772	-	-	-	-	-	التجاري
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسديد
-	-	-	-	378,721	-	-	-	-	1,100,539	الأسهم
-	-	-	-	57,804	-	-	-	-	-	التمويل المتأخر
-	-	-	-	616,427	-	-	-	-	1,555,067	أخرى
-	-	-	-	15,174,901	6,267,983	2,903,633	-	3,389,223	4,295,170	الإجمالي

كما في 31 ديسمبر 2012 بآلاف الريالات السعودية

الجدول السابع : تخفيف حدة المخاطر الائتمانية (CRM) لافصاحات النهج الموحد

المحفظة	مغطى بـ
ضمانات مالية مدفوعة	ضمانات / مشتقات الائتمان
السيادية والبنوك المركزية	-
مؤسسة النقد العربي السعودي و الحكومة السعودية	-
أخرى	-
بنوك التنمية متعددة الأطراف	-
مؤسسات القطاع العام	-
البنوك وشركات الأوراق المالية	-
الشركات	357,051
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	-
تمويل الشركات الصغيرة	112,941
الرهونات	
السكنية	-
التجاري	-
التسديد	-
الأسهم	-
التمويل المتأخر	-
أخرى	-
الإجمالي	469,992

الجدول العاشر : مخاطر التسويق ، الافصاحات للبنوك التي تستخدم النهج الموحد

مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
-	-	36,111	-	36,111
رأس المال المطلوب				

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة المفصحة في القوائم المالية
الإستثمارات الغير متداولة	الإستثمارات المتداولة	القيمة العادية	القيمة العادية
150,000	286,721	150,000	286,721
الإستثمارات			

كما في 31 ديسمبر 2012

بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

الإستثمارات	التداول العام	الخاصة
الحكومية وشبه الحكومية	-	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	27,627	-
الزراعة وصيد الأسماك	19,203	-
التصنيع	45,155	-
التعدين	21,735	-
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-	-
البناء والتشييد	4,359	-
التجارة	-	-
النقل والاتصالات	26,776	-
الخدمات	14,192	-
أخرى	69,674	150,000
الإجمالي	228,721	150,000

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

الأرباح / الخسائر وما إلى ذلك

القيمة	
-	المكاسب (الخسائر) المتحققة المتراكمة الناتجة عن عمليات التصفية أو البيع لفترة التقرير
8,830	إجمالي مكاسب (خسائر) غير محققة

الجدول الثالث عشر : الأسهم : الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك

مجموعات الأسهم	رأس المال المطلوب
الحكومية وشبه الحكومية	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,210
الزراعة وصيد الأسماك	1,536
التصنيع	3,612
التعدين	1,739
الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	-
البناء والتشييد	349
التجارة	-
النقل والاتصالات	2,142
الخدمات	1,135
أخرى	17,574
الإجمالي	30,298

إفصاحات بازال II
النوعية

الجدول رقم (1) مجال التطبيق

أ) المجال

تعمل الإفصاحات النوعية التالية على تحديد مسار بنك البلاد لتقييم رأس المال.

ب) أسس التوحيد

للغايات المحاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل

1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة والوصاية على الأوراق المالية. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100% من رأسمالها.

ج) ليست هنالك أية قيود أو موانع رئيسية تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2) هيكل رأس المال

يتألف رأس مال البنك من الوحدات التالية:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتألف أسهم رأس المال العادية للبنك من 300,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالاً للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك. أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال من 3 مليار ريال إلى 4 مليارات ريال وذلك بتوزيع سهم لكل ثلاثة أسهم مساهمي البنك. وهذه التوصية خاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة الرابعة القادمة.

2. الاحتياطات النظامية

يتم تكوين الاحتياطات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (3) كفاية رأس المال

ما زالت أحكام كفاية رأس المال للبنوك تستند منذ عام 1988 على توصيات بازل 1، وهي مجموعة من الأحكام التي يصدرها بنك التسويات الدولي. وقد كانت الغاية من بازل 1 هي وضع متطلبات رأس المال في موضع شديد الحساسية تجاه المخاطر ودمج تأثيرات النشاطات التي تتم خارج المركز المالي. كذلك كان لها هدف آخر وهو إيجاد نظام أكثر تجانساً للبنوك على مستوى العالم.

ما زال رأس المال النظامي للبنوك اعتباراً من تقديم بازل 1 يعتمد على مفاهيم مركزية مثل رأس المال "Tier 1" ورأس المال الإضافي، والبنود المرجحة للمخاطر. وتجري على بازل 1 تعديلات مستمرة، ومن ذلك على سبيل المثال طرح قياس المخاطر السوقية عام 1999.

في السادس من شهر حزيران (يونيو) عام 2006 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بطرح حدود أولية لقواعد جديدة ومختلفة لرأس المال استناداً على توصيات بازل II التي يصدرها كذلك بنك التسويات الدولي. وتتمثل الاحتياجات النظامية الرئيسية في هذه القواعد في التوسع في إدارة المخاطر، والمرونة وازدياد الحساسية تجاه المخاطر.

وتعمل بازل II على ثلاث ركائز: احتساب الاحتياجات الدنيا لرأس المال (الركيزة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الركيزة الثانية)؛ والانتظام السوقي / الإفصاح (الركيزة الثالثة).

وكقاعدة عامة، ترمي لجنة بازل إلى الاحتفاظ بمستوى رأس المال الحالي للقطاع المصرفي، إلا أن بعض البنوك سيستفيد بلا شك من تخفيف الضغوط الرأسمالية بموجب هذه المتطلبات. وهناك عدد من العوامل المختلفة التي تنعكس بالفائدة على بنك البلاد تحت القواعد الجديدة لكفاية رأس المال، منها:

- التنوع الجيد لمخاطر الائتمان ما بين الدول، شرائح العملاء، والمصالح العملية.
- الإنتاج العالي والثابت رأس المال الداخلي.
- الإدارة الراسخة للمخاطر، ورأس المال والأداء.

يتم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر في الركيزة الأولى (حسب توجيهات بازل II) باستخدام "الأسلوب الموحد" الموضح للمخاطر الائتمانية والسوقية، و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" لمخاطر العمليات. ويقوم البنك بإجراء عدد من اختبارات التحمل من خلال "الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال" (ICAAP) لضمان الكفاية في رأس ماله، وكذلك في المناخات الاقتصادية غير الملائمة. وفي أثناء هذه الاختبارات يتم تعريض محفظة المخاطر لدى البنك إلى حالات من الضغوط الشديدة، وتشكل الزيادة في الضغوط الرأسمالية الناجمة من هذه الاختبارات جزءاً من الركيزة الثالثة من المتطلبات الرأسمالية.

تنص سياسة "ICAAP" لدى بنك البلاد على أن على البنك أن يحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي، علماً بأن هذه السياسة تهدف التأكد من أن رأس مال المجموعة يدعم نمو الأعمال. وسوف تبقى هذه السياسة بدون تغيير، كما إن بنك البلاد سيحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي.

تهدف إدارة رأس المال لدى بنك البلاد ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال بحيث يلبي أهداف رأس المال الكلية لدى البنك. بدأ بنك البلاد خلال العام 2007 بالعمل بموجب أحكام بازل II لكفاية رأس المال، وقد اختار البنك تبني "الأسلوب الموحد" (للمخاطر الائتمانية والسوقية) و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" (لمخاطر العمليات) لاحتساب المتطلبات النظامية لكفاية رأس المال.

إن استراتيجية بنك البلاد هي التطبيق الكامل لطريقة بازل II المتطورة. بالإضافة إلى ممارسة عملية التقييم التي ستساعد البنك في تحديد العمل الذي ينبغي التعهد به، خطة الإجراءات وما هو قابل للتسليم أثناء تطبيق تعليمات بازل II بموجب الطريقة المتقدمة لمخاطر الائتمان، السوق والعمليات. ويشمل ذلك التحول إلى التقدير الداخلي القائم على معالجة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمعالجة القياسية لمخاطر العمليات. والبنك حالياً بصدد صياغة نموذج رأسمالي اقتصادي لدعم موقف بنك البلاد في أسوأ حالات الاعتمادات، السوق أو سيناريوهات الخسارة التشغيلية.

يتطابق المنظور الكلي للمخاطر لدى البنك مع أهداف رأس المال، وذلك يتضمن، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن على البنك أن يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية النمو الطبيعي إلى جانب التذبذبات الحالية في تعرضات البنك. وبينما يقوم مجلس الإدارة بتحديد المخاطر وأهداف رأس المال، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن ضمان تحقيق هذه الأهداف.

تقوم إدارة المخاطر في البنك باستلام تقارير منتظمة حول التطورات في هيكل كشوف الميزانية وفي حركات كشوف الميزانية، بما في ذلك استخدام رأس المال واحتمالات المخاطر.

"ICAAP"

تعمل "ICAAP" لدى بنك البلاد على الجمع بين المنظور الكلي لمخاطر البنك، والإطار الكلي لإدارة المخاطر مع رأس المال المتاح والمطلوب. وكانت "ICAAP" قد أسست عام 2008 مبنية الأدوار والمسؤوليات التي يتم التكليف بها تحت مظلة لجنة الموجودات والمطلوبات، علماً بأن مجلس الإدارة قد اعتمد أول تقرير "ICAAP" من المجموعة لعام 2009.

يتمثل أحد أهداف "ICAAP" في التأكد من أن الإدارة تقوم بتحديد وقياس مخاطر البنك بدقة. كذلك، فإن هذه العملية تساعد على التحقق من أن الإدارة تتخذ الخطوات اللازمة لضمان احتفاظ البنك رأس مال داخلي كافٍ بالنظر إلى المنظور الكلي للمخاطر، وأنه يطبق ويتم تطوير الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر. وتبعاً للمتطلبات النظامية، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ستقوم بمراجعة وتقييم تطبيق البنك لعملية "ICAAP" ومستوى الإجراءات الإدارية الداخلية التي تشكل "ICAAP" جزءاً منها.

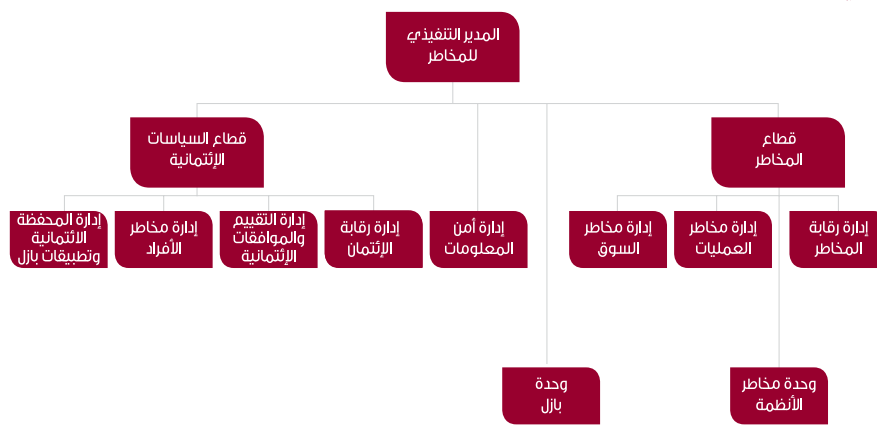
التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر – إفصاحات عامة

يتمثل أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية أعمال بنك البلاد في أن تكون إدارة المخاطر قادرة على دعم الهدف من البقاء كشريك مالي قوي يتمتع بالرؤية والشفافية في التعامل مع المخاطر.

كما تتمثل رؤية البنك في تبني أفضل المستويات والممارسات الدولية في إدارة المخاطر، لذلك فإن البنك يستخدم مصادر جوهرية لتطوير إجراءاته وأدواته التي تدعم هذه الرؤية. وعلى هذا الأساس، فقد تمكن البنك من بناء خبرة شاملة في إدارة المخاطر ورأس المال.

وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي تؤدي بشكل مستقل في وحدات العمل في بنك البلاد، حيث تهدف إلى تعزيز ثقافة راسخة لإدارة المخاطر من خلال مجموعة شاملة من العمليات المصممة لتحديد وقياس ومراقبة التعرضات للمخاطر بشكل فعال. ويشارك كل من مجلس الإدارة والإدارات العليا في وضع عمليات المخاطر وتحديد الإرشادات والتوقعات الدورية التي تقع في وظائف إدارة المخاطر. وتبقى هذه العمليات خاضعة للتفتيش والمتابعة من قبل هيئة شرعية مستقلة وكذلك من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومنظمي البنك، مما يساعد على زيادة تقوية ممارسات إدارة المخاطر.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:



يتعرض بنك البلاد إلى أنواع عديدة من المخاطر التي تتم إدارتها على مستويات متفاوتة في المؤسسة، وفيما يلي بيان بأهم هذه الأنواع:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عجز الأطراف الأخرى عن تلبية التزاماتهم، كلياً أو جزئياً.
- **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية لأصول وخصوم بنك البلاد تبعاً لتغيرات الظروف السوقية.
- **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة النقدية العادية لدى البنك غير كافٍ لتلبية التزامات البنك.
- **مخاطر العمليات:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة، أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو الأحداث الخارجية.

ويتم تعريف كل من هذه المخاطر على حدة وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية، كما يجري بيانه بتفصيل أوسع على الشبكة العنكبوتية. تخصص إدارة المخاطر مصادر عديدة لضمان استمرار الالتزام بالحدود الائتمانية وللرقابة على محافظ الائتمان لديها. ولدى الإدارة دائرة محددة للتقارير تعمل على التأكد من أن جهات الإدارة ذات العلاقة، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، تبقى على اطلاع بالتطورات في محفظة الائتمان، والقروض غير العاملة، وما شابه ذلك.

الجدول رقم (4) مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وتشكل مخاطر الائتمان الشق الأكبر من تعرضات المخاطر لدى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس وإدارة هذه المخاطر بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يتم تطبيق معايير منتظمة على مستوى البنك في عمليات اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استخدام نموذج "موديز" لاحتساب درجة المخاطرة لكافة العملاء من الشركات. ويقوم البنك باستخدام نموذج تم تطويره داخلياً لتقييم إقراض العملاء الأفراد ، كما يقوم البنك باستعمال نظام SIMAH لأغراض تقييم مخاطر الائتمان للأفراد.
- بدأ البنك بإجراءات تعبئة المعلومات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات من واقع بطاقات التقييم المعدّة والنماذج في نظام موديز. بالإضافة إلى الاستفادة من نموذج تقييم المخاطر في نظام موديز للحصول على مكونات مخاطر الائتمان، أي عامل الخسارة، وعامل التعرض في نظام موديز، من أجل ربط تقييم مخاطر العملاء مع احتمالات التعرض والتي يتم التنبؤ بها بناءً على البيانات التاريخية للبنك /بيانات السوق السعودي ليتماشى مع توصيات بازل II فيما يتعلق بمدخل تقييم المخاطر داخلياً.
- يجب أن يتطابق اعتماد الحدود الائتمانية للأطراف وإدارة تعرضات الائتمان الفردية مع إرشادات محفظة البنك وإستراتيجيته الائتمانية، وأن يشمل كل قرار على تحليل المخاطر بالمقارنة مع العائدات.
- يتطلب كل مديد يجري على أي تسهيل ائتماني لأي طرف أو تغيير مادي به (مثل تغيير في المدة، هيكل الضمانات، أو القيود الرئيسية) موافقة ائتمانية من جهة الصلاحية المعنية.
- يمنح البنك حالياً صلاحيات الموافقة الائتمانية على أساس نظام موافقة ثنائي مشترك بين وحدات الأعمال والمخاطر وذلك حتى مستوى معيّن، أما الموافقات الائتمانية التي تتجاوز هذا المستوى، فتتم إحالتها إلى لجنة الائتمان الفرعية ولجنة الائتمان العليا واللجنة التنفيذية وأخيراً مجلس الإدارة للموافقة عليها.

الاستراتيجيات:

أهداف إدارة مخاطر الائتمان:

- الاستمرار بالمحافظة على بيئة اقتراضية قوية مدعومة بسياسات ونظام رقابي فعّال للمخاطر.
- تشكيل تحدي فعّال للقائمين بالأعمال من خلال حثهم على تعريف وتطبيق سياسات تحمّل المخاطر.
- ضمان وجود خبرات مستقلة قادرة على الموافقة على المخاطر الائتمانية أو تقليصها.

أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر التركيز والتسوية.

- **مخاطر تركّز الائتمان:** هي المخاطر التي تنشأ من أي تعرض بشكل إفرادي أو بشكل مجموعة من التعرضات التي تنطوي على احتمال وقوع خسائر كبيرة (تتعلق برأس مال البنك، أو إجمالي أصوله، أو على مستوى المخاطر الشاملة) مما قد تؤثر على مركز البنك أو قدرته على المحافظة على سير عملياته الرئيسية. تعتبر مخاطر تركّز الائتمان من أكبر أسباب المشاكل في البنوك.
- **مخاطر التسوية:** هي المخاطر التي تكون مرتبطة بتسويات الدفعات مقابل التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات. وتنشأ المخاطر إذا تم تحويل الدفعات قبل أن يتمكن البنك من التأكد من أن الدفعات قد تم تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية.

سياسة الائتمان:

تمثل سياسة الائتمان الوسائل الأساسية للاتصال، التي يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلالها بتوجيه الإرشادات لتسيير ومراقبة النشاطات التمويلية بحيث يتم تحقيق أهداف الأعمال دون تعريض البنك إلى مستوى يتجاوز مستويات التحمل التي اعتمدها مجلس الإدارة.

إن الجزء الأساس في سياسة الائتمان هو ما يلي:

- يقوم البنك بشكل أساسي بتوفير التمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل، أما احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل فتتم مراجعتها بشكل انتقائي بالنسبة للعملاء التجاريين التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق وذات تقييم مالي جيد ولديها سجل جيد من الجدارة الائتمانية.
- يكون التمويل في الأصل مرتبطاً بالأعمال التي تتناسب مع معايير قبول المخاطر.
- يسهم أداء المحفظة الائتمانية وإدارتها بحكمة ضمن حدود المخاطرة في تحقيق أهداف بنك البلاد من حيث تحقيق الأرباح والنمو المستدام.

- لن يقوم البنك بتمديد أي تسهيل ائتماني إذا كان مخالفاً للقواعد والإجراءات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي أو أية سلطة تنظيمية أخرى من وقت لآخر.
- تعمل سياسة الائتمان على تأمين استمرارية التواصل وتأخذ في اعتبارها خصائص الدورة الاقتصادية للمملكة.
- سوف تكون كافة السياسات الائتمانية الحالية والمستقبلية في بنك البلاد ضمن الإطار العام لمبادرة بازل II التي سيتم إتباعها بموجب الخطة الموضوعة أو التي سوف توضع مستقبلاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- سيتأكد البنك من أن التسهيلات الممنوحة متفقة مع هيكل الأعمال للعميل واحتياجات العميل وقدرته على سداد التسهيلات.
- يعتبر تقديم التمويل لأغراض المضاربة نشاطات غير مرغوب بها ومخالفة لسياسة البنك.
- يولي بنك البلاد أهمية كبيرة لإقامة وتوسيع علاقات طويلة الأجل مع العملاء.
- يقوم بنك البلاد بانتظام بمتابعة التطورات في الأوضاع المالية للعملاء بغية التأكد من عدم حصول أي تغيير على الأسس التي منح بموجبها الائتمان.
- سوف يأخذ بنك البلاد في اعتباره تسهيلات التمويل طويلة الأجل على أساس انتقائي فقط، وذلك للعملاء الذين يتمتعون بوضع مالي راسخ.
- يتم تجنب قبول الضمانات من العملاء الأفراد، ولكنها تقبل لتوفير المزيد من الاطمئنان.
- يتعامل البنك بمنتهى الحرص عند منح ائتمان لمنشآت الأعمال التي تعاني صعوبات أو تقلبات صناعية.

تركيز مخاطر الائتمان

يتمثل تركيز المخاطر في تلك الأخطار التي تنشأ من التوزيع غير المتوازن للمدينين/ أطراف العلاقة الائتمانية أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو في مناطق جغرافية معينة. ومن هذا المفهوم فإن مخاطر التركيز في محافظ الائتمان تنشأ من خلال التوزيع غير المتوازن للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مقترضين أفراد (تركيز الأسماء)، أو إلى القطاع الصناعي/الخدمي وإلى مناطق جغرافية معينة (التركيز القطاعي).

يتم تحديد تركيز المخاطر في محفظة الائتمان لدى بنك البلاد باعتبارها مقياساً لإدارة مخاطر الائتمان. وتشكل مخاطر التركيز التالية جزءاً طبيعياً من إستراتيجية الأعمال لدى بنك البلاد:

- التعرضات الكبيرة لطرف منفرد.
- التعرضات الكبيرة لصناعة/قطاع معين.
- التركيز مع عملاء بدرجة تصنيف ائتمانية واحدة.

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

التعثر (العجز)

يعتبر تعريف التعثر "العجز" المستخدم لدى بنك البلاد متناسباً مع متطلبات بازل II ، إذ يتم اعتبار وجود عجز في المديونية عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم العميل بتسديد كافة التزاماته إلى البنك أو أي من شركاته التابعة.

إدارة معالجة الديون

يتم التعامل بمنتهى الحرص والحيطة عند منح التمويل للعملاء، كما يتم إتباع كافة المقاييس التي تحددها أحكام مؤسسة النقد العربي السعودي وسياسات البنك. هذا وفي الحالات التي يكون هناك احتمال ضئيل في تحصيل المديونية يقوم البنك بإعادة جدولة التمويل ومتابعته حتى تسويته بشكل مناسب. وعند وجود مثل تلك الحالات، فإن البنك لا يستطيع أن يقف متفرجاً على الانخفاض الحاصل في جودة أصوله.

أنواع المخصصات

1- المخصصات العامة

بالنسبة لأغراض القوائم المالية المحاسبية يتم إتباع الإرشادات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، كما بدأ البنك تكوين مخصصات عامة لمحفظة الديون الجيدة.

2- المخصصات المحددة (الخاصة)

يجب تكوين مخصص محدد بالنسبة للخسائر المتكبدة والمتوقعة بشكل إفرادي لكل تمويل شركات أو جهة حكومية أو جهات بنكية خاصة، والأصول الأخرى ذات المخاطر العالية وذلك لمعرفة صافي القيمة القابلة للتحقق من الأصول ذات المخاطر.

كذلك ينبغي تكوين مخصصات محددة لتغطية المخاطر المتعلقة بتمويل الأفراد التي تدرج تحت بند الفئات غير العاملة.

إجراءات الشطب

يتم شطب القروض والسلف حال اكتمال إجراءات التحصيل الاعتيادية ، وعندما يصبح من الممكن احتساب الخسارة من القرض بشكل محدد، ويتم خصم المبالغ المشطوبة من حساب المخصصات.

يتم اقتراح الشطب بعد استنفاد كافة الجهود الممكنة إما للتحصيل أو تحسين التقييم الائتماني بما في ذلك إعادة تأهيل أو تنشيط أعمال المقترضين، دون تعريض البنك للمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه الحالة تأخذ الجهة المخولة بالموافقة في الاعتبار آراء الأشخاص الذين يقدمون اقتراحات الشطب سعيًا وراء تحسين معدل المخاطر أو تصنيف الأصول ذات المخاطر، بما في ذلك إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تبين بوضوح التحسن في مركز البنك ويفضل أن يكون ذلك في كل من المدى القصير والمدى الطويل.

تقليل مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعة متنوعة من الضمانات والكفالات المالية وغير المالية لتخفيف مخاطر الائتمان الرئيسة في عمليات الإقراض وأعمال الخزينة الاعتيادية لديه، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هنالك أي ضمانات على عمليات الخزينة، أي عمليات ”المراوحة“. كذلك، يعتبر استخدام أساليب الحماية التي يتم تأمينها على شكل مشتقات مالية ائتمانية أمراً ليس بذات أهمية حالياً. إن البنك ملتزم بقائمة من الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشتمل أنواع الضمانات التي يستخدمها بنك البلاد حالياً بشكل عام على:

الضمانات المالية

- الهوامش النقدية (الغطاء النقدي) .
- ”حصة العميل“ في عمليات ”المشاركة“.
- الضمان المالي لمنح الائتمان للحماية من عجز الأطراف الأخرى
- الأسهم المحلية المدرجة والمعتمدة من الهيئة الشرعية في البنك بالنسبة لإقراض الشركات والتداول بالأسهم. وتتم مراجعة قائمة الأسهم المقبولة بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان.
- وحدات الصناديق المشتركة، المحلية والخارجية، التي تشتمل على الشركات المدرجة والمقبولة شرعاً.

الضمانات العقارية

- العقار التجاري المستخدم لضمان تعرض البنك للمقترضين من شركات ومقترضين تجاريين.
- العقار السكني المستخدم لضمان التمويل المقدم لعملاء تمويل الأفراد.

الكفالات

- الكفالات الرسمية والنافذة بالنظام التي يتم استلامها من البنوك.
- الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.

ضمانات أخرى

- التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد، حيث إن لكل مشروع يتم تمويله حدوداً معروفة بشكل مستقل يمثل جزءاً من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
- تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين أفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التاريخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقوم لجنة الائتمان بإجراء تقييم مستقل للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها وضمن فترات معينة بالنظر إلى طبيعة الضمانات. ويتم هذا التقييم من قبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.

- يُبنى تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشيئها، ويتم التأكد من استقلالية خبراء التقييم بحيث لا يكون التقييم متحيزاً تجاه:
- إعطاء حد ائتماني أعلى للمقترض.
 - تكوين مخصص غير كافٍ.
 - الاستمرار في الاعتراف بالعوائد لائتمان متعثر.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة، سواءً كانت داخلية أم خارجية، تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكل واضح.

يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلما كان ذلك ممكناً، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية ناقصاً أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك ودون حصر، تحمّل مصاريف الضمانات المسترجعة أو المصاريف القانونية أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف بالضمانات.

حدد بنك البلاد من ضمن أهدافه الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير قيمتها بانتظام. ويتم احتساب القيمة على أساس القيمة المستلمة من عملية البيع الجبري ناقصاً التكاليف البيعية، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.

يستقبل البنك إلى حد ما ضمانات لتعرضات ائتمانية، ويتم تقديم جزء كبير من هذه الضمانات من مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض. كما يقوم البنك بتقييم ملاءة الكفيل قبل استيفاء كفالة.

الأسلوب الموحد وأوزان المخاطر الإشرافية

يستخدم بنك البلاد بالنسبة للمحافظ التي تخضع للأسلوب الموحد تقييمات المخاطر الصادر عن معاهد تقييم المخاطر الخارجية كجزء من وسائل تحديد حجم المخاطر:

لا يتم حالياً عمل تقييم خارجي لمحظة البنك لدى الشركات، إلا أن هناك ثلاث وكالات تقييم ائتماني خارجية معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي تستخدم لتقييم المؤسسات المالية، وقد تمت تسميتها لهذه الغاية. وهذه الوكالات هي: "موديز لخدمة المستثمرين"، "مجموعة التقييم ستاندرد آند بورز" و"مجموعة فيتش".

يتم تقدير معدلات الائتمان لكافة التعرضات بشكل فردي من وكالات الائتمان أعلاه ويُدخل إلى معدلات تقييم المخاطر حسب الجداول الإشرافية. يتشابه التوزيع الأبجدي للمعدلات لمجموعة المخاطر في كل وكالة مع إرشادات بنك التسويات الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي.

المطالبات على الحكومات وبنوكها المركزية

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيم
نسبة المخاطرة	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المطالبات على البنوك ومؤسسات الأوراق المالية (تحت خيار رقم 2 حسب طلب مؤسسة النقد العربي السعودي)

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أدنى من B-	غير مقيم
نسبة المخاطرة تحت خيار 2	20%	50%	50%	100%	150%	50%
نسبة المخاطرة للمطالبات القصيرة الأجل تحت خيار 2	20%	20%	20%	50%	150%	20%

بنوك التنمية المتعددة الجوانب

تعتبر نسبة صفر% هي نسبة المخاطر لتحديد أهلية بنوك التنمية المتعددة الجوانب حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وضمن نسب المخاطر العامة المطلوب تحديدها، على أساس معدلات فردية لهذه البنوك حسب الخيار رقم 2 للبنوك.

المطالبات على الشركات

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أدنى من BB-	غير مقيم
نسبة المخاطرة	20%	50%	100%	150%	100%

المطالبات المشمولة في محافظ التجزئة النظامية (أفراد) غير المرهونة

تغطي مثل هذه التعرضات نسبة 75% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات سكنية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات عقارية تجارية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100% من تقييم هذه المخاطر.

القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق

نسبة وزن المخاطر	مستوى الاحتياط
150	حتى 20%
100	20% إلى 50%
100	50% فأكثر

الأصول الأخرى

يكون وزن المخاطر الموحد لكافة الأصول الأخرى 100% باستثناء الذهب الذي يعامل معاملة مساوية للنقد وبالتالي يكون وزن المخاطر 0%. عند احتساب القيمة المقدرة للمخاطر لأي تعرض تحت الأسلوب الموحد، يتم تطبيق وظيفة البحث النظري على قاعدة البيانات المركزية المحفوظة باستخدام برنامج "إكسل" وتخصص لكل تعرض بشكل إفرادي.

الجدول رقم (10)

مخاطر السوق: إفصاحات البنوك التي تستخدم الأساليب الموحدة 2012

مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بمعدلات هوامش الربح، ومنحنى العائد، والأسعار، حيث تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في الأسعار سواء أسعار المربحة أو منحنى العائد، أو الصرف الأجنبي أو السلع أو الأسهم، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات لمخاطر السوق ناتجة لغرض المتاجرة (Trading Book) فيما عدا تعرضات البنك لسعر الصرف الأجنبي.

ويعتمد بنك البلاد على طريقة الأسلوب الموحد عند احتسابه لمخاطر السوق بالنسبة للركيزة الأولى لكفاية رأس المال، وكذلك يعتمد على طريقة قياس المخاطر المتقدمة للركيزة الثانية مثل القيمة عند المخاطر واختبارات التحمل.

وقد بلغ مقدار كفاية رأس المال لمخاطر السوق لدى بنك البلاد في تاريخ 31 ديسمبر 2012 مبلغ 36,111 ألف ريال سعودي، وذلك نتيجة صافي التعرضات لمخاطر الصرف الأجنبي للبنك.

مخاطر هوامش الربح

تعرف مخاطر هوامش الربح للأغراض الاستثمارية (Banking Book) بأنها تعرض القيمة العادلة لموجودات البنك الاستثمارية وهوامش الربح للتغير، وتنتج هذه بشكل رئيسي بسبب عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار للموجودات وتواريخ استحقاقات المطلوبات والتغيرات في معدلات الربح. وبهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق لدى بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد والذي يعكس مقدار الخسائر إذا تغيرت معدلات هامش الربح لجميع فترات الاستحقاق المختلفة وبشكل مستقل لكل عملة وفقاً لحجم التعرض.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر التعرض للخسائر سواء لأغراض المتاجرة أو الاستثمار في العملات الأجنبية بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف وتأثيرها على تعرضات البنك للعملات الأجنبية . ويتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة باستخدام صافي تعرضات البنك الموجبة والسالبة وقياسها باستخدام طريقة القياس الموحد وفقاً للتعرض الأعلى .

السياسات والمسؤوليات

قام مجلس الإدارة باعتماد حدود مخاطر السوق والسيولة لبنك البلاد، وهي متوافقة مع مستويات التعرض للمخاطر الاستراتيجية والمستويات المعتمدة للمخاطر المقبولة ضمن سياسات مخاطر السوق والسيولة. بالإضافة لذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل منتظم بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة.

يستخدم بنك البلاد طرق القياس التقليدية و المتقدمة لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر السوق والسيولة وذلك من خلال : فجوة استحقاقات السيولة، وحدود التركيز الأكبر المودعين، ونسبة الودائع مقابل القروض، و نسبة الاعتماد على التمويل غير الاساسي الصافي، ونسبة تغطية السيولة وفق تعليمات اتفاقية بازل 3 ، ونسبة التمويل المستقر ، ومخاطر هامش الربح ، والفجوات التراكمية والدورية ، والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر ، بحيث يتم ارسال النتائج والتقارير للجهات التالية :

- مجلس ادارة بنك البلاد والادارة العليا بشكل شهري أو ربع سنوي .
- مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل شهري .
- وحدات العمل في البنك بشكل يومي.

يقوم بنك البلاد حالياً باستخدام طريقة القيمة عند المخاطر لقياس مخاطر السوق للريزفة الثانية، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي.

وتعتبر القيمة عند المخاطر إجراءً إحصائياً لقياس مقدار الحد الأعلى للخسارة التي قد يتكبدها البنك في محافظه خلال فترة زمنية محددة وضمن مستوى مقبول من الثقة، وهي أيضاً إجراء إحصائي خاص بالمخاطر يمكن من خلاله تحديد حجم الخسائر المتوقعة تحت الظروف الطبيعية. وتتميز طريقة قياس القيمة عند المخاطر بإعطاء رقماً مشتركاً لجميع أنواع المخاطر يسهل عملية القياس والمراقبة، حيث تأخذ طريقة القيمة عند المخاطر في اعتبارها معايير الارتباط والتشتت في عوامل السوق المالية.

ويستخدم بنك البلاد طرق القياس المعتمدة على التغيرات خلال الفترات التاريخية لإحتساب القيمة عند المخاطر، والتي تأخذ في الاعتبار تأثير تغيرات الاسعار خلال الفترات السابقة ، ويفترض في هذا الأسلوب للقياس أن تكون الموجودات موزعة توزيعاً طبيعياً.

بلغت القيمة عند المخاطر بتاريخ 31 ديسمبر 2012 في بنك البلاد مبلغ 65,346 ألف ريال سعودي، وهو أقصى مبلغ يمكن أن يخسره بنك البلاد من الناحية الإحصائية بدرجة من الثقة تبلغ مستوى 99% على افتراض أن التعرض قد كان ثابتاً لمدة عشرة أيام عمل.

ويقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل وتحليل السيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق. تعمل اختبارات التحمل على تقدير خسائر بنك البلاد المحتملة إذا تعرضت موجودات ومطلوبات البنك لمعدلات هوامش الربح ضمن حدود +/- 200 نقطة أساس .

وبالإضافة إلى اختبارات التحمل، يتم القيام بعدد من السيناريوهات التي يتم تحديدها على أساس الوقائع التاريخية التي تسببت في وقوع أزمات في الأسواق المالية، إلا أن الوقائع الحالية أو المستقبلية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على الأسواق المالية تستخدم كوسيلة لتحديد سيناريوهات اختبارات التحمل ، وتتم مراجعة هذه السيناريوهات وتغييرها بانتظام بحيث تعكس التغيرات في محافظ المخاطر لدى بنك البلاد والأوضاع الاقتصادية، ويتم إجراء التحليل على أساس اختبارات التحمل التي توصي بها لجنة بازل .

كذلك يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل على فترات منتظمة ويتم تقديم النتائج إلى الإدارة العليا ، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المعايير النوعية الأخرى اللازمة للتأكد من الطرق المستخدمة تم تحديثها وتنفيذها من حيث توفر المستندات وتطبيقات طرق الاحتساب والوسائل الرقابية .

كما يمتلك بنك البلاد أدوات مالية غير مقيمة في الأسواق وعوضاً عن ذلك فإن تقييمها يتم على أساس تطبيقات التسعير التي يتم تطويرها داخلياً لدى البنك ، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ هذه التطبيقات بشكل مستقل بهدف تقييم إمكانية التطبيق على تسعير وإدارة المخاطر بالنسبة لمنتج معين.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة وذلك بهدف التأكد من عدم إجراء أي تغيير على المنتج أو حصول أي تغير في السوق مما يكون له تأثير كبير على صحة التطبيق، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر.

ويتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسؤولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية .

تم وضع حدود لمخاطر المتاجرة والاستثمار لوحدات الأعمال المختلفة وتتم الرقابة على هذه الحدود بشكل منتظم، وقد تم وضع الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة لتلك الحدود بحيث يتم التأكد بأن أي تجاوزات لتلك السقوف يتم التعامل معها من قبل وحدات العمل ضمن التوقيت المقبول والمحدد مسبقاً .

يتم تحديث المعلومات للمسؤولين في مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر بانتظام من خلال تقارير دورية حول مخاطر السوق والأحداث ذات التأثير، وتشتمل عمليات التحديث على متابعة كل مخاطر السوق مصنفة بشكل مستقل أو عام على شكل "القيمة عند المخاطر"، وبالمثل فقد تم وضع إجراءات الإبلاغ عن المخاطر لكل وحدات العمل المعرضة لمخاطر السوق.

مخاطر السيولة

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة مسبقاً والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك.

تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض البنك للخسارة وذلك لعدة أسباب هي :

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقه البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على مراقبة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية. وبالإضافة الى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، يقوم البنك ايضا بمراقبة نسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل 3 كأحد مؤشرات المخاطر السيولة المحتملة.

ان جميع سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد معتمدة من مجلس الادارة، كما تم وضع خطط للطوارئ بهدف التأكد من أن بنك البلاد مهياً بشكل كافٍ لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة عند حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك. وقد تم تحديد سياسات البنك التي تبين حجم السيولة السلبية التي يقبلها البنك حيث يميز البنك بين السيولة بالعملة المحلية والسيولة بالعملة الأجنبية الأخرى. حيث قامت إدارة المخاطر بوضع حدود لمخاطر السيولة يتم احتسابها بشكل مستقل وذلك بالنسبة للريال السعودي والعملة الرئيسية الأخرى، وبالمقابل فإن إدارة مخاطر السوق هي المسئولة عن التأكد من الالتزام بحدود مخاطر السيولة المعتمدة وبأن أي تجاوزات لتلك الحدود يتم رفعها للإدارة العليا. كما يتلقى المسؤولون في وحدات الأعمال ووحدات المخاطر تقارير منتظمة عن مخاطر السيولة لدى البنك وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار بتقييم التطورات في سيولة البنك ووضع خطط للتمويل الطويل الأجل.

إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو التشغيلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية ملائمة لدى البنك بحيث تكون كافيه لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل وتأثيرها على المعاملات القائمة والمتوقعة.

ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقاً، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل. وفي سياق ادارة مخاطر السيولة قصيرة الامد، فان البنك سيقوم بالتأكد بأن نسبة احتياطي السيولة لديه اعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك لتجميع احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير متناسب، ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات. يدير البنك مخاطر بنية السيولة الهيكلية بناءً على تقرير فجوة الاستحقاقات وهذا التقرير يبنى على توزيع موجودات البنك ومطلوباته وبنود المواد خارج كشوف الميزانية تبعاً لاستحقاقها، ولهذه الغاية يستخدم البنك توارخ الاستحقاق المثبتة تعاقدياً لكل منتج. وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة لدى البنك يتم تقسيم سيولة البنك في تقرير فجوة الاستحقاقات بناء على مجموعة من العوامل مثل العملة والمنتج والوحدات التنظيمية وتبين تلك التقارير أن البنك لديه فائض في بنية السيولة بالريال في الأوضاع الاعتيادية.

تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أن البنك لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات، وتعمل اختبارات التحمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات وتشمل تحليل السيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق عموماً التي قد تؤثر على سيولة البنك. وبالإضافة الى ذلك، يقوم البنك بمراقبة نسبة التمويل الصافي المستقر وفق تعليمات اتفاقية بازل 3 كأحد المؤشرات التي تساهم في تقييم مخاطر السيولة التراكمية في البنك

ويعمل البنك على مراقبة التنوع في المنتجات والعملات والاستحقاقات، ونسب التركيز لأكثر المودعين، وتداعيات تذبذب التمويل ما بين البنوك، للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية .

الجدول رقم (12) مخاطر العمليات 2012

مخاطر العمليات

يعتمد بنك البلاد في تعريفه لمخاطر العمليات على تعريف لجنة بازل وذلك بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو الأخطاء الناتجة عن آلية التنفيذ أو الأفراد أو النظم أو الأحداث الخارجية.

وقد انتهج البنك إستراتيجيته لإدارة مخاطر العمليات من خلال وضع إطار عمل شامل مدعم بالسياسات والإجراءات. ويهدف البنك من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- المساعدة في تحقيق أهداف نشاطات البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات في المنتجات الجديدة والمنتجات الحالية والأنشطة والنظم المختلفة.
- استقلالية واستمرارية التقييم للإجراءات والضوابط الرقابية ومستوى الأداء.
- الحد من الخسائر التشغيلية ومعالجة الأسباب الجذرية لحدوثها.

كما سعى البنك لتطبيق آلية لحوكمة مخاطر العمليات وذلك من خلال:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تشكيل لجنة إدارة المخاطر تشرف على أعمال مخاطر العمليات.
- إستقلالية دور إدارة مخاطر العمليات.
- تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف الأطراف لإدارة مخاطر العمليات.
- تنفيذ المراجعة الداخلية لتقييم مستقل لأنشطة إدارة المخاطر وتقديم التقارير للجنة المراجعة.

ولتحقيق إستراتيجية البنك لإدارة مخاطر العمليات فقد اعتمدت إدارة مخاطر العمليات على عدة طرق تعمل على تحديد وقياس وتصحيح ومراقبة أنشطة البنك المختلفة وذلك باتباع الأساليب التالية:

التقييم الذاتي للمخاطر

طبق بنك البلاد سياسة محكمة للتقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة لتحديد المخاطر التي تنشأ من منتجات وأنشطة وعمليات البنك. ويتبع عملية تحديد المخاطر تقييم عناصر الرقابة فيما يتعلق بتصميم أو تطبيق هذه العناصر اللازمة لتخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها. ويتم اختبار العناصر الرقابية بهدف التعرف على فاعلية هذه العناصر في التخفيف من مخاطر العمليات. ويتم مقارنة التقييم الإجمالي للمخاطر وعناصر الرقابة مع معاملات وحدود تم تعريفها مسبقاً تتعلق بمستوى وحدود المخاطر المقبولة لتحقيق العائد المستهدف. ويتبع ذلك إتخاذ الإجراءات المناسبة التي تهدف الى تعزيز البيئة الرقابية. كما تم الاستمرار في تنفيذ برامج تدريبية لموظفي البنك تهدف لزيادة الوعي بمخاطر العمليات وبالتالي زيادة فعالية العناصر الرقابية وتحديد الفجوات أينما وجدت.

حصر وتحليل بيانات خسائر العمليات

قاعدة بيانات خسائر العمليات وتقارير إدارة المراجعة الداخلية تكمل عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة وتساهم في الوصول الى نتائج أفضل. حيث يمتلك بنك البلاد نظام لإدارة بيانات خسائر العمليات والذي يمكن البنك من تجميع وتحليل الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر (خسائر فعلية أو خسائر ممكن حدوثها أو أوشكت على الحدوث)، ويتم تحديد المخاطر والفجوة الرقابية المسؤولة عن الأحداث المرتبطة بهذه الخسائر ومن ثم تقديم التوصيات الخاصة بتعزيز العناصر الرقابية ذات الصلة بهدف معالجة المخاطر التي تم التعرف عليها والتصعيد للمستويات الإدارية المناسبة بهدف التقليل من التأثيرات المالية لهذه الأحداث.

مؤشرات المخاطر الرئيسية

لدى بنك البلاد منهج لتحديد وتجميع وتحليل مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تحدد مستوى المخاطر بالنسبة لنشاط أو وظيفة معينة حيث يتم القياس والرقابة لمدى كفاية إستراتيجيات إدارة المخاطر بالنسبة لهذا النشاط أو الإدارة كما يتم التعرف على مواطن الضعف والعمل على معالجتها.

يرتبط بأساليب إدارة مخاطر العمليات نظام للتقارير الدورية يهدف إلى التعريف والإحاطة لكل الإدارات والأقسام بمخاطر العمليات المرتبطة بأنشطتها للحصول على الاستجابة المناسبة لتعزيز عناصر الرقابة اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر. كما تهدف هذه التقارير الدورية إلى تدعيم عملية إتخاذ القرارات الاستباقية المرتبطة بأنشطة البنك من قبل الإدارة العليا للبنك.



800 123 0000
bankalbilad.com

